

الدكتور حسن خميس الملقح

نظريتي

الأصناف والفروع

في النحو العربي



نظرية الأصل والفرع في النحو العربي

الدكتور

حسن خميس الملقح



2001

رقم التصنيف : 415

لؤلؤ ومن هو في حكمه: حصن خميس الملح

عنوان الكتاب: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي

الموضوع الرئيسي: 1- اللغة العربية

2- قواعد اللغة

رقم الإيداع: 20001/ 4 / 841

بيانات النشر : عمان: دار الشروق

● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك 3- 149 - 00 - 9957 ISBN

● نظرية الأصل والفرع في النحو العربي .

● الدكتور سعد خميس الملح .

● الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول ، 2001 .

● جميع الحقوق محفوظة © .



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الأردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: المنارة - شارع المنارة - مركز ظل التجاري هاتف 02/2961614

نابلس: جامعة النجاح - هاتف 09/2398862

غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

● التنفيذ والإخراج الداخلي وتصميم الغلاف ولزج الألوان والأنلام :

الشروق للدراسة والإعلان والتصويق / قسم الخدمات المطبعية

هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص.ب. 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorok Jo@aol.com.Jo

الإهداء

إلى أصل الدراسة ..

نحاة اللغة العربية الذين شادوا صرحها على أصل غير ذي عِوج .
أملأ

أن يكون الفرع – الباحثون الجدد – امتداداً بيّني ويصلح ويصون .
والفضل كل الفضل للمتقدم

محتويات الكتاب

5	الإهداء
7	محتويات الكتاب
11	المقدمة : زروع وثمار وبذور
17	التمهيد
17	الأصل والفرع في الدراسات اللغوية
17	الأصل والفرع في علم الدلالة
18	الأصل والفرع في علم أصوات العربية
20	الأصل والفرع في علم الصرف
21	الأصل والفرع في علم العروض
23	الأصل والفرع في علم البيان
24	الأصل والفرع في علم المعاني
25	الأصل والفرع في علم النحو
27	الفصل الأول
27	نشأة نظرية الأصل والفرع وتطورها
27	فكرة الأصل والفرع في النحو العربي
27	ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النحو
32	الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي
36	أثر منهج ابن أبي إسحاق في تلامذته
38	مناقشة دور الفراء في وضع علم أصول النحو
43	الأصل والفرع عند ابن السراج
46	الأصل والفرع عند الزجاجي
51	الأصل والفرع عند أبي علي الفارسي
56	فكرة الأصل والفرع في علم أصول النحو
56	ابن جني وعلم أصول النحو
61	ابن الأنباري وعلم أصول النحو

63	السيوطي وعلم أصول النحو
68	يعقوب الشاوي وعلم أصول النحو
69	تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو
71	الفصل الثاني
71	مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي
72	المعنى اللغوي لكلمة «أصل» وكلمة «فرع»
75	معاني الأصل والفرع في النحو
75	أصل الكثرة
76	الكثرة المطلقة
77	الكثرة النسبية
80	أصل الاستحقاق
80	أصل العمل
83	أصل الإعراب
84	أصل البناء
85	أصل التجرد من العلامة
86	قضية التذكير والتأنيث
88	قضية التنكير والتعريف
89	قضية المفرد والمثنى والجمع
89	قضية الإيجاب والنفي
91	أصل القاعدة
97	أصل الباب
102	الأصل التاريخي
108	أصل الوضع
109	أصل وضع اللفظ المفيد
112	أصل وضع التركيب الصحيح
115	أصل التقدير
120	رأي ابن مضاء في أصل التقدير

124	موقف المحدثين من أصل التقدير
124	المعارضون للتقدير
128	المؤيدون للتقدير
130	أصل فكرة الأصل والفرع
135	الفصل الثالث
135	الأصل والفرع في علم أصول النحو
135	مفهوم علم أصول النحو
139	أدلة النحو الاجمالية
142	أدلة النحو الأصول
142	السماع
143	تعريف السماع
145	اختيار المسموع
148	أطراد المسموع
149	حجية لغة المسموع
149	المسموع بين الثبات والتطور
151	القياس
151	تعريف القياس
154	أركان القياس
154	الأصل (المقيس عليه)
155	شروط الأصل المقيس عليه
158	الفرع (المقيس)
159	العللة
163	الحكم
164	صور القياس
164	قياس فرع على أصل
167	قياس فرع على أصل مقدر (الأصل المرقوض)

168	قياس فرع على فرع (فرع الفرع)
169	قياس أصل على أصل (التقارض)
170	قياس النظر على النظر
171	قياس النقيض على النقيض
172	قياس الأصل على الفرع
173	دلالة صور القياس
173	نسبية الأصلية
175	تسوية الأحكام النحوية
176	مفهوم الأصل في القياس الشكلي
177	رأي الباحثين المحدثين في القياس الشكلي
178	أدلة النحو الفروع
178	الإجماع
179	تعريف الإجماع
181	حجية الإجماع
182	الاستصحاب
185	الاستحسان
185	تعريف الاستحسان
187	حجية الاستحسان
188	القواعد الكلية
	الأصل انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من
190	حق الأصل
190	يتصرف في الأصل ما لا يتصرف في الفرع
191	العوض والمعوض لا يجتمعان
195	ثبت المصادر والمراجع

المقدمة

زُرُوع .. وثمار .. ويزور

الحمد لله رب العالمين منزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على نبيه العربي الأمين أفصح الناطقين بالضاد، وخير الخلق والعباد، وبعد،

فقد صدرَ نهضة اللغة العربية، وهم يضعون لها القواعد التي تعصم من الخطأ، وترشد إلى الصواب عن أنظار منهجية علمية تعارفوها بينهم، وأصبحوا يتهدون بها في صوغ مادة النحو العربي؛ لأن هدفهم الأول تقديم مجموعة متجانسة من القواعد والقوانين التي تنحو بالتعلم نحو الصواب في الأداء اللغوي؛ ولهذا لم يُعَنَّوا بجدل النظرية النحوية قدر عنايتهم بأساليب ترتيب تطبيقية لنظرية النحو، لا بحديث عن النظرية نفسها.

ولما كانت كتب النحو العربي على اختلاف مناهجها وأساليبها ممارسةً لنظرية علمية في النحو، كان خطأ الدفاع الأقوى عن النحو العربي إعادة تشكيل هذه النظرية، لا استجلاب نظرية وافدة، وذلك بمنهج يقوم على تتبع خيط من خيوط نظرية النحو في المصادر النحوية المختلفة؛ لأن النحاة كانوا يشيرون إشارات خافتة لنظرية النحو في كتبهم الموسوعية، وقد استقر رأيي على تتبع فكرة الأصل والفرع في النحو العربي؛ إذ لا تكاد صفحة من صفحات كتب النحو الأصول تخلو من الإشارة إلى هذين المصطلحين، لهذا أردت أن أبرز جوانب هذه الفكرة النظرية تأسيساً لدراسات لاحقة تتابع بإذن الله تشكيل نظرية النحو العربي، فبدأت بالعام الذي هو الدراسات اللغوية فأثبت حضور مصطلحي الأصل والفرع في المعجم الدلالي، وأصوات العربية، وأبنيتها الصرفية، وتفعيلات الشعر العروضية، ومجليات

البلاغة العربية، ثم انطلقت إلى التاريخ أتتبع تاريخ هذين المصطلحين في النحو، فوجدت أنهما وكذا معه وتطورا بتطوره عند أئمة النحاة، مثل: عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ/735م) وابن السراج (ت 316هـ/928م) والزجاجي (ت 339هـ/950م) وغيرهم.

ثم حاول ابن جني (ت 392هـ/1001م) أن يصوغ شكلاً نظرياً لعلم أصول النحو وفق علم أصول الفقه تابعه فيه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ/1181م) والسيوطي (ت 911هـ/1505م) لكن هذا الشكل لم يكن كافياً لبناء نظرية متكاملة، فبقيت أعمال النحاة تنتظر من يستخرج منها أبحاثاً نظرية النحو كنظرية الأصل والفرع، ليقدم دراسة عن أثر منهجية البحث الفقهي في النحو العربي، وأخرى عن أهمية منهج القواعد الكلية في إعادة ترتيب مسائل النحو العربي، وثالثة عن كل مفهوم من مفهومات الأصل على حدة.

ومفهوم الأصل والفرع في أعمال نحاة العربية متباين حسب اعتبارات منهجية مختلفة، إذ تبين أن الأصل يعني الكثرة، أي كثرة الشواهد التطبيقية التي تؤيد القاعدة النحوية، وقد يعني ما يستحق اللفظ من إعراب أو بناء أو عمل فيكون من نظرية العامل، وقد يعني الأصل التجرد من العلامة الفرعية في الجس، والعدد، والتعريف والتنكير، والمثبت والمنفي فيكون مشابهاً لمبدأ المعلم وغير المعلم في المنهج البنيوي في علم اللغة الحديث.

وقد يرد الأصل بمعنى أصل الباب؛ لأن النحاة مازوا أداة من أدوات الباب الواحد، وعدوها أصلاً فقالوا: كان أم الباب وأخواتها فروع عليها، وقد يرد الأصل بمعنى الأصل التاريخي، وهذا المعنى قليل الدوران في أعمال النحاة لكنه يستحق دراسة خاصة.

وقد يرد الأصل بمعنى التصور النظري للكلمة أو الجملة. على أن أهم معاني الأصل هو أصل القاعدة، أي أن يكون الأصل دالاً على القاعدة الكلية للباب النحوي، هذه القاعدة التي قد ينشأ عن تطبيقها تقدير وتأويل؛ لهذا كان جل النقد

الموجه للنحو العربي قديماً وحديثاً أحياناً نقداً لأصل القاعدة والتقدير، هذا النقد الذي أثبتت الدراسة أنه لا يصدر أحياناً عن وعي نظرية النحو العربي، لأن وعي هذه النظرية يؤدي بالضرورة إلى الأخذ بأصل القاعدة في التقدير والتأويل والحذف من غير أن يعني هذا أن النحو العربي مبرراً تماماً من العيب والنقصان.

وكان اللافت في مواقف الباحثين من أصل القاعدة أنها تصدر جميعاً عن رغبة في تيسير النحو العربي، هذا الرغبة التي تؤمن بها غاية صادقة لا وسيلة لهدم صرح شامخ شاده أجدادنا النحاة بمنهجية علمية سليمة في مجملها، ولا عيب فيها سوى غبار الزمن؛ لأن فكرة الأصل والفرع تنسجم مع روح الفكر الإسلامي.

وقد حلل البحث أصول النحو التقليدية في ضوء فكرة الأصل والفرع، فدرس السماع والقياس والاستحسان والإجماع والاستصحاب والقواعد الكلية؛ ليؤكد أن النحو قياس، وأن نظرية القياس ذات تجليات عدة في الدرس النحوي، بالقياس على النص، أو القاعدة، أو النظرية، أو الفكر، أو التشبيه، أو النقيض، أو ما شابه، وهو صور مختلفة تؤكد أن السماع هو أساس بناء النحو العربي، أما الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال فهي مناهج فقهية لها صدى في أعمال السحويين يستأهل أن يدرس على حدة دراسة تتبّع نشأته وتطوره وصوره وآثاره في النحو العربي.

وقد سألتني أحد زملائي قبل ثلاث سنوات: ما نظرية الأصل والفرع؟ فقلت له: لقد درست تاريخ الأصل والفرع ومعانيه وصوره وآثاره الإيجابية والسلبية في النحو العربي لأقول: إن نظرية الأصل والفرع منهج في ردّ كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يردّ إلى شيء واحد، وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيلية تردّ إلى شيء واحد هو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة تردّ إلى أداة واحدة هي أم الباب، وهكذا، تكون نظرية الأصل والفرع منهجاً في ردّ الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد، مع ما يستدعيه هذا الردّ من تأويل، أو تقدير، أو

حذف، أو تعليل، أو توسع، أو ظهور، أو إضمار، فكأن هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع ليفقدوا النحو العربي منظومة متجاسمة من القواعد لا أمت فيها ولا اعوجاج.

وهذا الكتاب - في الأصل - رسالة جامعية قدمت إلى الجامعة الأردنية أول سنة 1995 لنيل درجة الماجستير في النحو العربي، ولهذا أستذكر الآن بعد ست سنوات محطتين في تاريخ هذا الكتاب، أو هذه الرسالة.

المحطة الأولى: ما في الكتاب من أفكار وآراء، إذا وجدت بعد تعمق صحتي بالنحاة وأعمالهم أن بعض الآراء التي رجحتها مرجوحة لا راجحة مع أنها معتمدة رأي نحوي ما أو مذهب ما عند من يؤمن بوجود مذاهب في النحو العربي. كما وجدت أن حق الكتاب أن يكون متبوعاً بفصل رابع يتناول الأصل والفرع في ضوء مناهج علم اللغة الحديث خاصة المنهج التوليدي التحويلي، لكنني رأيت أن مشاغل التدريس والبحث ستحول دون إضافة ما أرغب، لهذا أتكلت على الله سبحانه وتعالى في تقديم الكتاب كما هو، وفيه سعي حثيث وراء القاعدة النحوية، وحوار مفيد مع النحاة والباحثين.

أما المحطة الثانية فاستذكار بالتقدير والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور محمد حسن عواد الذي علمني النحو، وزرع فيّ حبّه، وأرشدني إلى طريق الصواب في البحث العلمي بصبر وتواضع، فلم يملّ مني سؤالاً، ولم يبخل عليّ بنصيحة أو معلومة أو بكتاب نادر، فله مني الشكر كله. والشكر موصول إلى أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة اللذين فتحا لي باب علمهما الجمّ وحاضا معي في حوار علمي رفيع شدّ من أزر البحث حتى استوى على عوده بإذن الله.

إن أهمية هذا الكتاب في الأسئلة التي بطرحها تجاه التراث النحوي مثل: كيف نقرأ التراث النحوي؟ وكيف نستخرج جوانب نظرية النحو منه، وكيف يشكل

نظرية النحو العربي، وكيف نعيد من تجربة الآخرين في علم اللغة الحديث في دراسة النحو العربي؟ وكيف نطور النحو العربي؟ وبعد ذلك كيف نواصل الدرس النحوي من غير أن نعتدي على تراثنا النحوي العظيم أو نهمل مسجرات علم اللغة الحديث؟ وبعد؛ فقد كان وراء صدور هذا الكتاب شخصية عظيمة تصر على أن فيه شيئاً يستأهل أن يطلع عليه الباحثون والمثقفون، فما فتئت تشجع وتشجع حتى استجبت لرغبتها شاكرة لها تشجيعها كل الشكر، لأنها الزوجة المخلصة الدكتور سهى فتحي، شريكة الحياة والبحث.

ومجال البحث في نظرية النحو العربي ذو سعة وهو بحث اجتهدادي، فيه صواب، ويحتمل الخطأ لهذا يستدعي متابعة البحث خدمة للعتنا اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وعلى الله توكلت وإليه أنيب.

د . حسن خميس الملخ

عمان 2001/1/1

التمهيد

الأصل والفرع في الدراسات اللغوية

يدور مصطلحا الأصل والفرع دواراً ظاهراً في علوم اللغة العربية، من جهة الدلالة، والصوت، والصرف، والعروض، والمعاني البلاغية والبيانية.

الأصل والفرع في علم الدلالة:

رأى اللغويون الكلمة شجرة دلالية ثابتة الأصل لها فروع تنمو وتكبر وتتشابه مرور الأيام⁽¹⁾، كقول ابن قتيبة⁽²⁾: «أصل قضى: حتم، كقول الله عز وجل «فَيُفْسِكُ» التي قضى عليها الموت»⁽³⁾ أي: حتمه عليها، ثم يصير الحتم لعان، كقوله: «وقضى رثك ألا تعبدوا إلا إياه»⁽⁴⁾ أي: أمر، لأنه لما أمر حتم بالأمر. وقوله تعالى: «فَقَصَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ»⁽⁵⁾ أي: صنعهن، قال أبو ذؤيب:⁽⁶⁾

وعليهما منسروذتان قضاها
داود أو صنع السوايع تبع

أي: صنعهما داود وتبع وقال الآخر في عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽⁷⁾:

قضت أمورا ثم عذرت بعدها
بوائج في أكمامها لم تفتق

(1) نظر مصطفى صاص، للغة والتفسير واساويل حسن سلسلة عالم المعرفة، العدد 193، الكويت،

سنة 1995م، 90

(2) ابن قتيبة أبو محمد عبالله بن مسم الديوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، سنة 1954م، 342-343.

(3) سورة الرمر، آية 42

(4) سورة لإسرء، آية 23

(5) سورة قصص، آية 12.

(6) انظر بن جني، عثمان بن جني، سر صاعمة الإعراب، تحقيق حسن هداوي، ط1، دار انقلم،

761/2 وابن يعيش، موفق لدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 59/3

(7) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (كم)، دار صادر، بيروت.

أي: عملت أعمالاً؛ لأن كل من عمل عملاً، وفرغ منه، فقد حتمه وقطعه، ومنه قيل للحاكم: قاضٍ، لأنه يقطع على الناس الأمور ويحكم، وقيل: قضي قضاؤك، أي: فرغ أمرك. وقالوا للميت: قد قضى: أي فرغ. وهذه كلها فروعٌ ترجع إلى أصل واحد⁽¹⁾.

ورأى اللغويون أن تعدد لغات الكلمة الواحدة له أصل تفرعت منه اللغات، فقد جاء في «لُذْن» ثمانى لغات: يقال: لُذْنٌ، ولُذَاءٌ، ولُذٌ بفتح الفاء وضم العين، ولُذٌ بصمتها، ولُذْنٌ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون، ولُذْنٌ بفتح النون، ولُذٌ بفتح الفاء وسكون العين. فأما لُذْنٌ بفتح الفاء وضم العين فهو الأصل لكثرتة، وشهرته، وورود التنزيل به⁽²⁾ فاعتبار التأصيل وصفي إحصائي.

الأصل والفرع في علم أصوات العربية:

قسم سيبويه أصوات اللغة العربية إلى أصول وفروع، فقال: «أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والشاء، والفاء، والياء، والميم، والواو».

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هُنْ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين،

(1) بي ابن قدارس معجمه على فكرة الأصل والفرع، إذ كان يعرض المعنى الأصل للمادة اللغوية، ثم يذكر بعضاً من فروعها الدلالية. انظر ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ، 3/1.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 127/2. والرسي الأسترابادي، رصي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح الرصي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1978م، 221/3. والخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صبعة الإعراب الموسوم بـ «التحصيل»، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، 1990م،

وهي كثيرة يؤخذ بها، وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: التون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تُعال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم

وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عريته، ولا تُستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالغاء.

وهذه الحروف التي قُمتُها اثنين وأربعين، جَئْتُها وِردِثُها أصلُها التسعة والعشرون، لا تُقْبَلُ إِلَّا بِالمِشافَةِ⁽¹⁾.

ولعل سببويه وأتباعه بنوا تأصيل الحروف الأصول على الشكل الكتابي لوجود صورة كتابية للحروف الأصول، إضافة إلى أنها الحروف المتفق عليها عند العرب كافة⁽²⁾.

ورأى الدكتور كمال محمد بشر أن «مسألة التفضيل بين الأصوات مسألة مشكوك فيها، ولا يأخذ بها العلم الحديث، ولكنها «نظرية الأصول» عند علماء العربية هي التي وضعتهم هذا الوضع غير المسلّم به»⁽³⁾.

(1) سبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، 431/4-432 وانظر المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الحاق عصيمة، عالم الكتب، بيروت، 192/1-194 وابن السراج، محمد بن سهل، الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشوامي، مؤسسة أهدان، بيروت، 1965م، 165-166 وعبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها وطريقاتها، مطبعة العلوم، القاهرة، سنة 1946م، 131-135

(2) طنطاوي درار، في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986م، 276

(3) كمال محمد بشر، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، مصر، 1987م، 76

والدكتور كمال بشر من أصحاب المنهج الوصفي لهذا يوجه عنايته إلى وصف اللغة كما هي

الأصل والفرع في علم الصرف:

توسّل الصرفيون بالأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية كظاهرة الاشتقاق، إذ عرّف الرّماني الاشتقاق بأنّه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل⁽¹⁾. ويبنّ العكبري أنّ الأصل ههنا يُراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضْعاً أولياً، والفرع لفظ يوحد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنى زائدٌ على الأصل⁽²⁾، وقال ابن يعيش: «الأصل الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت»⁽³⁾، مما يفسّر قول الصرفيين. المشتق فرع على المشتق منه⁽⁴⁾، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المشتق منه على مذاهب⁽⁵⁾

-
- (1) الرّماني، علي بن عيسى، الحدود، تحقيق إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م، في كتاب رسائله في اللغة، 69. ونظر العكبري، أبو البقاء، محب لدين عبدالله بن الحسين، مسائل خلاقية في النحو، تحقيق محمد حير الحلواني، مجهول الناشر ومكان النشر وبلا تاريخ، 73.
- (2) العكبري، مسائل خلاقية في النحو، 73-74. وانظر العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط2، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1986م، 144.
- (3) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر لدين قياوه، ط1، مكتبة العربية، حلب، 1972م، 108.
- (4) انظر لعكبري، التبيين 143 وابن يعيش، شرح لمفصل 61/1-62.
- (5) انظر ابن الأنباري، كمال لدين عبد الرحمن بن محمد، لإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1987م، المسألة رقم 28، 235/1-245 وانرصي الأستربادي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الرفراف، ومحمد محيي لدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، 88/3-91 ولسبوطي، جلال الدين عبد الرحمن، جمع لهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، دار لبحوث العلمية، الكويت، 1977م، 95/3، 230/6-231.

ورأى الصرفيون أن المعتل فرع الصحيح⁽¹⁾ فيُقاس عليه، ولهذا أجمعوا أن أصل (قام) (قَوَمَ)⁽²⁾، وأن لم يُتكلم بها، فَرُبَّ أصل مرفوض وعارض لارم، وتوصل الصرفيون والنحويون إلى وزن صرفي مجرد عدوه أصلاً للمباني الصرفية المختلفة⁽³⁾؛ ولهذا ذهبوا إلى أن كلمة (ابتكر) و(اصطبر) على وزن صرفي واحد هو (افتعل)، ورأى الدكتور كمال محمد بشر أن سبب هذا القول إيمان النحاة والصرفيين بفكرة الأصل⁽⁴⁾، وهي فكرة قائمة على أصول سليمة إذ لو رفضنا أن يكون أصل (اصطبر) (اصتبر) لوجب علينا أن نفسر لماذا تلفظ العرب تاءً في (احترم) ونحوه، وتلفظ طاءً في (اصطبر) ونحوه⁽⁵⁾؛ ولهذا قال ابن فارس: «تولد الطاء لعله»⁽⁶⁾.

الأصل والمرع هي علم العروض:

يظهر الأصل والفرع بوضوح في العروض العربي، إذ يقوم الشعر العربي على عشر تعجيلات أصول هي: فعولن، وفاعلن، ومستفعلن، وفاعلاتن، وفاع لاتن، ومُسْتَفْعِلُنْ، ومفاعلاتن، ومُتَفَاعِلُنْ، ومفعولات، ومفاعيلن⁽⁷⁾، قال الزمخشري:

-
- (1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 543/2 وابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى هادي لعبيلي، ط1، مطبعة لعاني، بغداد، 1982م، 458/2
- (2) ابن السراج، لمجر في النحو، 150
- (3) للتوسع في فكرة الأصل في الصرف وأسباب التحول عن الأصل ومظاهره ووسائل معرفته، انظر لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعميدها، ط1، دار البشير، عمان، 1993م، 103-133
- (4) كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعرفة، مصر، 1970م، القسم الثاني، 112
- (5) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م، 15
- (6) ابن فارس، أحمد بن فارس، الصحاح في لغة العرب ومن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويخي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، 1963م، 71
- (7) انظر اللغامي، محمد بن أبي بكر المحرومي، العيون الفاهرة العامة على حيايا الرأمة، المطبعة العثمانية، القاهرة، 1885م، 10 وانظر رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم مصطلحات العروض والقوافي، ط1، جامعة بغداد، بغداد، سنة 1986م، 30

« فهذه هي الأصول التي بُنيت أوزان العرب عن آخرها عليها، ولا يشذ منها شيء عنها، ولكل واحد من هذه الأصول فروع تتشعب منه » ثم ذكر الفروع الخاصة بكل تفعيل⁽¹⁾.

ويتكون كل بحر من أصل نظري من التفعيلات في الدائرة العروضية يمكن أن يأتي عليها البيت الشعري كبحر الكامل، فأصله العروضي:

مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ

ويتحقق هذا الأصل في الشعر، كقول الشاعر⁽²⁾

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَاتِي وَتَكْرُمِي

ويمكن أن يبقى الأصل هو الوجه المتصور نظرياً، ولا وجود له في الواقع العملي كأصل بحر الهزج، إذ يرى العروضيون أن أصله⁽³⁾

مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ

وهو في الواقع العملي بحر رباعي التفعيلات كقول الشاعر:

هَزَجْنَا فِي بَوَادِيكُمْ فَأَجَزَلْتُمْ عَطَايَانَا

ويرى العروضيون أن هذه الصورة هي مجروء بحر الهزج لا أصله الشام، فربأصل مهمل وعارض مستعمل حلاً على صاحبيه في الدائرة وهما الرجز والرمل⁽⁴⁾

(1) الرمحشري، جاز الله محمود بن عمر، القسطاس المستقيم في علم العروض، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد، سنة 1969م، 63-75.

(2) انظر الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحسني حسن عبدالله، عالم المعرفة، بيروت، 58.

(3) انظر ابن جني، عثمان بن جني، العروض، تحقيق أحمد فوزي الهيب، ط1، دار القلم، الكويت، سنة 1987م، 97.

(4) انظر ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (هزج).

الأصل والفرع في علم البيان:

يقوم علم البيان في جوهره على المجاز، والمجاز فرع الحقيقة⁽¹⁾؛ لأنَّ ما عدل به عما يوجبهُ أصلُ اللغة وُصف بأنه مجاز، وشرطه أن يقع نقله على وجه لا يُعزى معه من ملاحظة الأصل⁽²⁾، فالمعنى الأول لوضع اللفظ يُسمَّى حقيقة أو أصلاً في حين يُسمَّى المعنى الجديد مجازاً أو فرعاً⁽³⁾، وقد يصبح المجاز حقيقة⁽⁴⁾، فربَّ مجاز كثر واستعمل حتَّى نسي أصله، وتُرِكَت حقيقته⁽⁵⁾.

ففي التشبيه يرى البلاغيون أنَّ المشبَّه به أصل المشبه⁽⁶⁾ وإذا قلب التشبيه غلب الفرعُ الأصل⁽⁷⁾.

وعرَّف ابن الأثير الاستعارة، فقال: «جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما، يُكسَبُ بيان أحدهما بالآخر، ولا بُدَّ للاستعارة من ثلاثة أشياء: مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فاللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة، والمستعار منه والمستعار له لفظان حُبل أحدهما على الآخر في معنى من المعاني؛ هو حقيقي

-
- (1) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هــ ريتز، ط2، مكتبة المشي، بغداد، 1979م، 365 والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفصل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1986م، 356/1
- (2) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 365، وابن الأثير، صياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المكتبة العصرية بيروت، 1986م، 183/2.
- (3) للعلماء مذاهب عدة في الحقيقة والمجاز، انظر ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، احتصره محمد بن الموصلي، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1982م، 271-338. والسيوطي، الزهر، 356/1
- (4) العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، كتاب الطرار المتخصص لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المعتطف، مصر، 1914م، 99/1.
- (5) السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البيا، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1984م، 294.
- وانظر السيوطي، الزهر، 367/1-368.
- (6) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 217. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 536/2.
- (7) ابن الأثير، صياء الدين نصر الله بن محمد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1956م، 97.

للمحمول عليه مجازي للمحمول. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾⁽¹⁾ فهذا مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فالمستعار هو الاشتغال، وقد نقل من الأصل الذي هو النار إلى الفرع الذي هو الشَّيب قصدًا للإبانة، وأمَّا المستعار منه فهو الدار، والاشتغال لها حقيقة، وأمَّا المستعار له⁽²⁾ فهو الشَّيب، والاشتغال له مجاز⁽³⁾.

وفي الكناية عدول عن ظاهر معنى اللفظ إلى معنى آخر مقصود.

ونتفق مع الدكتور حمادي صمود بقوله: «إنَّ الأصل يمثل العلامة الثابتة، والمعنى القار الذي ترجع إليه كلُّ الأشكال الفرعية في التعبير، وإذا ذاك لا يزيد التعبير المجازي- المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية- على كونه إمكانية من جملة إمكانيات يمكن إخراج المعنى على مقتضاها، ويكاد دورها ينحصر في تجميله أو إضافة بعض الخصوصيات له كالتأكيد والمبالغة وما إليها»⁽⁴⁾؛ لأنَّ ردَّ الفرع المجازي إلى أصله يحفظ للغة تماسكها ألفاظاً وتراكيب، فيبقى الأصل شجرة ثابتة تتشَبَّثُ بها الفروع مهما علت وطالت.

الأصل والفرع في علم المعاني:

علم المعاني من أقرب علوم اللغة العربية إلى النحو نسباً؛ لأنَّه تتبَّع خواصُّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتَّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره⁽⁵⁾. والعلم الذي يضبط تراكيب الكلام هو النحو⁽⁶⁾.

(1) سورة مريم، آية 4.

(2) ما بين معقبين زيادة يقتضيها النص.

(3) ابن الأثير، الجامع الكبير، 83-84.

(4) حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة، تونس، سنة 1981م، 442.

(5) السكاكي، يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زروور، ط2، دار الكتب العلمية، 1987م، 161.

(6) انظر السكاكي، مفتاح العلوم، 75.

والأصل الكبير في علم المعاني مناسبة المقال للمقدم، أو ما يُعبّر عنه بمقتضى الحال، ويتحقق هذا الأصل بعدّ القواعد النحويّة الوجوبيّة والجوازِيّة أصولاً ثابتة من حيث النظم والتراكيب، أمّا من حيث المعنى فيبنى علم المعاني عليها، فأصل النهي طلب الكفّ على وجه يفيد الاستعلاء، لكنه يحرّج لمعان فرعيّة أخرى كالدعاء، ولصح، والاتّماس، وغيرها تبعاً لمقتضى حال الكلام.

الأصل والفرع في علم النحو:

تجري فكرة الأصل في النحو جريان الدم من الإنسان، إذ نظر النحاة في اللغة العربية، فبنوا القواعد على الأكثر، ثمّ جرّدوا أصولاً نظريّة شذّوا فيها عن أزرّ القواعد، فجعلوا لكلّ باب نحويّ أصلاً عامّاً ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدّة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً تتفرّع عليه سائر أدوات الباب، وكاسوا ربّما أتوا بلامح تاريخيّة يكون السابق فيها أصلاً للملاحق أو غير المعلم أصلاً للمعلم

وجعل النحاة أدلتهم فيما جاؤوا به من أحكام أصولاً ارتضوها، فكانت لأحكامهم أساساً كالقياس ونحوه. وأضافوا لهذه الأدلّة أصولاً كليّة تسمّى بالقواعد الكليّة، كوجوب انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حقّ الأصل.

وكانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النّحو ودعامته. وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلة والدليل والحكم.

ونرى بعد هذا التطواف القصير أنّ جمهرة اللغويّين والصرفيّين والعروضيّين والبلاغيّين اتخذوا فكرة الأصل والفرع منهجاً من مآهجهم في دراسة اللغة العربية بمختلف علومها، مما يدلّ أنّ هذا المنهج منهج شامل معتمد في علوم العربيّة كافة، لا في النّحو وحده.

وبرى أن الأصل يطلق ويراد به غير معنى، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الوجه المتصور نظرياً، ولا وجود له في الواقع العملي كبعض الأوزان الصرفية، وقد يُراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يراد به الحقيقة، وغيرها من المعاني.

الفصل الأول

نشأة نظرية الأصل والفرع وتطورها

ليس من السهل البحث في نشأة مصطلح ما، ومحاولة رصد تطوره عبر تاريخه؛ لأن المصطلحات -غالبًا- لا تحمل شهادة ميلادها، ولهذا فالبحث في تاريخ المصطلحات بحث محفوف بمزائق الخلط والخطأ، ويزداد صعوبة كلما اقتربنا من تحديد نقطة البداية للمصطلح؛ لذلك تبقى آراؤنا -غالبًا- عالية على قرائن ظنية الثبوت تدعمها بقدر ما تفسح المجال للآخرين للمناقشة والمخالفة.

ومصطلح الأصل والفرع كثير الدوران في كتب النحو إذ يبرز بوضوح في أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه، المتوفى بحدود سنة 180 هـ، ومع هذا فقد وكذ قبل ولادة كتاب سيبويه وكذ فكرة منهجية في دراسة النحو، ثم أصبح ركيزة علمية بارزة في علم أصول النحو، لذلك نرى أن نقسم دراستنا لهذا المصطلح إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى : فكرة الأصل والفرع في النحو .

المرحلة الثانية : فكرة الأصل والفرع في علم أصول النحو .

أ. فكرة الأصل والفرع في النحو:

ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النحو العربي

يعود أقدم ذكر لمصطلح الأصل والفرع -في حدود علمنا- إلى الروايات التي تتحدث عن نشأة النحو العربي، فقد جاء في بعض الروايات⁽¹⁾ أن علي بن أبي

(1) أورد مسألة نشأة النحو عدد كبير من العلماء، منهم: المبرد، محمد بن يزيد، العاضل، تحقيق عبد العزيز المسمي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1956م، 5. والرجايجي، عبد الرحمن بن إسحاق، أمالي الرجايجي، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت، 1978م، 338-339 وأبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، الأغاني، دار الكتب المصرية، مصر، 297/12-298. والريدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، =

طالب -رضي الله عنه- «أصل النحو» إذ «وضع أصوله» في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي خوفاً على اللغة العربية من اللحن الذي أصبح مشكلة تستدعي الحل، ثم جاء التحوير «فنقلوا الأصول وفرعوها»

وجاء في بعض الروايات أن أبا الأسود الدؤلي أول من «أصل» العربية، ووضع قياسها، واحتلف إليه الناس يتعلمون منه العربية، «ففرع» لهم ما كان «أصله»، ووضع باب الفاعل والمفعول به، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم⁽¹⁾.

وجعل الزبيدي لتلامذة أبي الأسود الدؤلي دوراً في وضع الأصول، فقال: «فكان أول من أصل ذلك -أي علم النحو-، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ومصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والجر والجزم، ووضعوا باب

القاهرة، 21 واليعموري، أبو المحاسن يوسف بن أحمد، نور القيس المحتصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعر، والعلماء، تحقيق رودلف رلهيم، دار فرانكس شتاير، ألمانيا، 1964م، 7 وابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، دارالمعرفة، بيروت، 1978م، 59-61. والتوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، البصائر والذخائر، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس، دمشق، 216/1 والقفطي، علي بن يوسف، إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986م، 39/1 والصنعاني، محمد بن علي بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق محم الدين قنادة، ط1، دار الجبل، بيروت، 1991م، 21 والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، في كتاب، رسائل في اللغة واللفظ، تحقيق عبدالله الجبوري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، 163، 165، 166 والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مشورات الشريف الرضي، إيران، 1411هـ، 181. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م، 12/1-13.

(1) انظر ما أورده ابن سلام، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1980م، 12/1 وأبو الطيب اللهوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1974م، 11 والزبيدي، طبقات النحويين واللهميين، 12 والسيوطي، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، 163 والسيوطي، الزهر، 398/2

الفاعل والمفعول والتعجب، وكان لأبي الأسود الدؤلي في ذلك فضل السبق، وشرف التقدم، ثم وصل ما أصكلوه من ذلك التالون لهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومد من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، ويبين من العِلل⁽¹⁾.

وتدل هذه الروايات على عدة أمور، منها:

أولاً: لم تتفق الروايات على الواضح الأول للنحو العربي، وهي مسألة خارجة عن نطاق بحثنا أفاض الباحثون قديماً وحديثاً في مناقشته⁽²⁾. لكن ما يهمنا أن نؤكد أن اللحن⁽³⁾ وحده ليس سبب وضع النحو، لأننا نميل إلى أن المسألة أكبر من لحن نحوي يفضي علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، أو أبا الأسود الدؤلي، أو غيرهما، إذ تتعلق المسألة بأهم أركان قيام الدولة الإسلامية، وهو القرآن الكريم، فحكم قراءة القرآن الكريم في صلاة الفرد باللغة العربية واجب شرعاً⁽⁴⁾. ومن الصعب أن يتعلم الأعجمي المسلم العربية بغير قواعد واضحة تهدف في الأساس الأول إلى تعليم لغة القرآن الكريم، ولعل هذا يفسر لنا تدخل الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في الأمر - إن صحت الروايات التي تجعل له دوراً في نشأة النحو : لأنه بحكم منصبه يدرك أهمية تقعيد اللغة العربية، وربما لا يعدو دوره أن يكون إرادة خليفة نفذه أبو الأسود الدؤلي على وجه ما.

(1) الرندي، طبقات النحويين و للعويبي، 12-13

(2) انظر من انقدم: بن أنبيري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، برهة للبناء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المار، الأردن، 1985م، 18-23 والسيوطي، الأحبار المروية في سبب وضع العربية، 163-167 ومن المحدثين محمد لفظاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، 16-23 ومحمد خير الحلواني، لمفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، ط1، مؤسسه لرسالة بيروت، 1979م، 39-61

(3) انظر في النحس أشهره وشأته، واقسامه، وأنواعه وحظره ظلال علامة نشأة النحو العربي في مدرستي لبصرة والكوفة، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م، 45-110

(4) انظر عبد الرحمن الجريري كتاب لغة على المذاهب الأربعة، 1/230 وأجدار الجمعية والمالكية الصلاة بعير العربية عند العجز عن تعلم العربية انظر عبد الرحمن الجريري، المرجع السابق، 1/230 ولا يتحقق العجز إلا بعد محاولة المعلم أو ما شبهه

ثانياً - لعل بعض الافتعال قد دخل هذه الروايات لأسباب مختلفة وأتفق مع أستاذي الدكتور جعفر عباينة إذ رأى أننا لا نستطيع أن نلغي قرابة نصف قرن من الجهود النحوية لأبي الأسود الدؤلي⁽¹⁾ وتلامذته⁽²⁾ مدعين أن جهود أبي الأسود الدؤلي «حديث خرافة»⁽³⁾، «اخترعه بعض فقهاء المذهب البصري»⁽⁴⁾، ثم ندخل التأريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه⁽⁵⁾، فيكون النحو العربي، قد وُكِدَ بأسان.

لا يمكن إلغاء جهود أبي الأسود الدؤلي وتلامذته؛ لأنهم وضعوا شيئاً ما من النحو، كان على أقل تقدير مقدمة كافية لما أحدثه عبدالله بن أبي إسحاق وتلامذته.

ثالثاً: ارتباط مصطلح الأصل والفرع بنشأة النحو العربي يدل على أنه كان حاضراً في ذهن النحوي الأول -أيًا كان- بصورة من الصور، فمبدع فكرة الأصل هو الواضع الأول للنحو العربي.

رابعاً: ما أصله واضع النحو، وفرعه النحويون من بعده، هو المنهج الوحيد الذي ورد ذكره في روايات نشأة النحو العربي مما يشير إلى أن النحو العربي قد بني على فكرة الأصل والفرع.

(1) جعفر باهت عباينة، مكانه الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م. 18.

(2) تُسبب وضع النحو لعير أبي الأسود من تلامذته، انظر السيرافي، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمود إبراهيم البابا، ط1، دار الاعتصام، مصر، 1985م، 38، 40. وابن السكيت، الفهرست، 59، 60.

(3) أحمد أمين، صدى الإسلام، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت، 285/2.

(4) دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة مستشرقين، ترجمة أحمد الشنتاوي، إبراهيم ركني حورشيد، وعبدالحاميد بروس، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1969م، 422/1.

(5) بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1977م، 128/2.

خامساً ، أتفق مع الدكتور عفيف دمشقية بأن كلمة «أصل» و«فروع» لا تعني أصول النحر كما هي معروفة اليوم، وأن أبا الأسود الدؤلي أو غيره من تلامذته راح يتوسّع فيها شرحاً وبسطاً وبيان علل⁽¹⁾. ونأخذ برأي ابن خلدون بأن النحاة استنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة - أي النطق بالعربية سليقة - مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشياء بالاشباه مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع⁽²⁾.

ويغلب على ظننا أن أبا الأسود الدؤلي وتلامذته توصلوا إلى الأمور التالية:

- 1- أصل مقيس عليه وهو كلام العرب
- 2- قاعدة شبه كلية استنبطت من استقراء كلام العرب.
- 3- ما يشبه كلام العرب المستقراً يأخذ حكمه بتطبيق القاعدة شبه الكلية عليه.

فالأول أصل استنباط إجمالي، والثاني أصل قاعدة، والثالث فرع مقيس على القاعدة بجامع الشبه. وليس لنا على هذا الجهد الرائع لأبي الأسود الدؤلي وتلامذته إلا أمران فقط:

أولهما. عدم تحديد كلام العرب الذي تؤخذ منه اللغة تحديداً دقيقاً، وهو سبب المشكلة التي ستعرف باسم «الصراع».

ثانيهما: عدم ذكر مصير غير المقيس من الشاذ ولا سيما أن مفهوم الكثرة غير محدد بدقة، ولعلّ انشغال النحاة بما يطرد من كلام العرب وينقاس بغفر لهم تهاونهم في حسم قضية الشاذ.

(1) عفيف دمشقية، مجيّد النحو العربي، معهد الإفتاء العربي، بيروت، 1981م، 89.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، 470. ورأي عبد الفتاح الحموز رأياً مشابهاً له. انظر عبد الفتاح الحموز، من الإملاء في العربية، ط1، دار عمار، الأردن، 1992م، 85.

الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي:

يتبوأ عبدالله بن أبي إسحاق المتوفى في حدود سنة 117هـ⁽¹⁾ مكانة بارزة في تاريخ النحو العربي، فقبل عنه: «أول من بعج النحو، ومدّ القيس، وشرح العِلل»⁽²⁾، وكان يُقال: عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرع النحو وقاسه⁽³⁾، ولعله أقدم نحوي يرد اسمه في الكتب النحوية⁽⁴⁾، لذلك يدخل النحو معه دائرة التاريخ الصحيح⁽⁵⁾

ويغلب على ظني أن القياس كان معروف قبل ابن أبي إسحاق⁽⁶⁾ لأنّه من طبيعة العقل البشري، وما السليقة إلا تجريد تلقائي لمعايير يقاس عليها الكلام، فإذا انحرف عنها لحن

ومدّ القياس ليس اكتشافاً بل المقصود به طرد القاعدة⁽⁷⁾ وليس وضع «القياس» لأنّ مدّ القياس مرحلة تالية لاكتشاف القياس، إذ يغلب على ظننا أن ابن

(1) انظر ابن الأثيري، برهنة الألباء، 28، والعمري، أبيدي، مجد لدين محمد بن يعقوب، لبعة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م، 104.
(2) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 14/1، الرندي، طبقات النحويين واللغويين، 31، ولأرهمي، محمد بن أحمد تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العامة للتأليف والأب، والنشر، القاهرة، 1967م، 8/1، والعمري، أبيدي، اللغة في تاريخ أئمة اللغة، 104.
(3) أبو الطيب اللعوي، مراتب النحويين، 31، والنعموري، نور القيس، 24، ولسبوطي، مرمر، 398/2.

(4) قطع بهذا الرأي إبراهيم مصطفى في مقالته في أصول النحو، «مجلة مجمع اللغة العربية»، القاهرة، 1955م، 140.

(5) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 128/2.

(6) فهم بعض الباحثين من عبارة «مدّ القياس» أن ابن أبي إسحاق أول من سعمل القياس، وهو قول فيه نظر كما سيأتي. انظر محمد حير الخواصي، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار انقلم العربي، حلب، 1974م، 15، ومسى لباس القياس في النحو ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م، 11-12.

(7) مصطفى السقا، نشأة الخلاف في النحو، «مجلة مجمع اللغة العربية»، القاهرة، مج10، 1958م، 96، وعلي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني لهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة 1971م، 93، وعفيف دمشقي، نهجيد النحو العربي، 125، وثام حسن، الأصول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م، 256، وعبدالله الخثران، مراحل تطور لدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1993م، 76، 79.

أبي إسحاق قام بتطبيق القاعدة شبه الكلية التي استنبطها الجيل الذي سبقه بالاستقراء الناقص لبعض النصوص اللغوية، وجعل من قواعده معياراً للصواب النحوي، فانتقد الفرزدق عندما سمعه ينشد: (1)

وَعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَسَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا
وقال له: على أي شيء ترفع «أو مجلف»؟ فقال: على ما يسوؤك
ويسوؤك (2).

ويروى أنه قال للفرزدق عندما سمع قوله: (3)

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ نَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ الْقُطَنِ مَنُشُورِ
عَلَى عَمَائِمٍ يُلْقَى وَأَرْجُلُنَا عَلَى زَوَاحِفٍ تُزْجَى مَحْطَا رِيسِ
أخطأت، إنما هي «ريس»، وكذلك قياس النحو (4).

فابن أبي إسحاق أعمل القاعدة النحوية في شعر الفرزدق، وهو حجة، ولم يتورع عن أعمال القاعدة النحوية في شعر الجاهليين، إذ انتقد قول النابغة الذبياني: (5)

فَبِتَ كَأَنِّي سَاوَرْتُ ضَيْلَهُ مِنَ الرُّقَشِ فِي أَثْبَاطِهَا السُّمَّ نَاقِعَ

(1) الفرزدق، ديوانه، دار صادر بيروت، 21/2 وانظر البعدي، عبد القادر بن عمر، حرابة لأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979م، 237/1

(2) البعدي، حرية الأدب، 237/1

(3) الفرزدق، ديوانه، 213/1 وأبو حيان، محمد بن يوسف العرابي، تذكرة الشعراء، تحقيق عفيف عبد الرحمن ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، 156

(4) المرزباني، محمد بن عمران، معجم لشعراء، تحقيق ف. كريكو، دار الجيل، بيروت، 1991م، 28 وأبو حيان، تذكرة الشعراء 156

(5) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، دار المعارف مصر، 1977م، 233 والبعدي، حرية لأدب، 457/2

وقال: موضعها «ناقعاً»⁽¹⁾.

وعلة القياس عند ابن أبي إسحاق ثبوت الحكم من استقراء كلام العرب⁽²⁾، فيكون كلام العرب المطرد شاهداً على الحكم التحويي، وتكون العلة سمة من سمات المعيارية⁽³⁾ التي وجه إليها ابن أبي إسحاق.

وإذا كان جيل أبي الأسود الدؤلي قد توصل إلى الأصل والفرع، فإن ابن أبي إسحاق قد أضاف العلة بعد أن رسّح أصل القاعدة، مما جعل الدكتور عبدالله الحشران يعدّه «مبدع فكرة الأصل»⁽⁴⁾، وهو رأي فيه نظر؛ لأن فكرة الأصل ولدت مع التحو قبل ابن أبي إسحاق لكن ابن أبي إسحاق رسّخها بتوجيه التحويين إلى ما يطرد وينتقاس⁽⁵⁾، وفتح باب العلة، وقبل أن يصرم القرن الهجري الثاني كان تلميذه يونس بن حبيب يقول عن علمه: «لو كان اليوم في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه»⁽⁶⁾.

وبين أيدينا نصّ لعلة لابن أبي إسحاق، أورده أبو عبيدة في كتابه: «مجاز القرآن» قال فيه⁽⁷⁾: «زعم يونس عن أبي إسحاق، قال: أصل الكلام بناؤه على فعل، ثم يُبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر من الواحد والاثني والجميع، كقولك: فعلتُ وفعلنا وفعلن وفعلوا، ويزاد في أوكه ما ليس من بنائه، فيزيدون الميم في معطي بدلاً من الألف في أعطى، وإثماً أصلها عاطي،

(1) البعدادي، حزامه الأدب، 457/2.

(2) حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م، 116.

(3) أحمد سليمان بدقوب، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م، 58.

(4) عبدالله الحشران، مراحل تطور الترس التحويي، 79.

(5) انظر ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 15/1 والريدي، طبقات النحويين واللغويين، 32.

(6) انظر، الفعطي، إبياء الرواة، 105/2.

(7) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، لمحقق محمد قزاد سركبي، ط1، القاهرة، 1962م.

377-376/1

ويزيدون في أوْساط فعل افتعل وانفعل واستفعل، ونحو هذا، والأصل فعل، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل، فمن ذلك في القرآن «وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ»⁽¹⁾، وإنما يريد الريح، فأعادوه إلى الأصل، ومنه قولهم: «طَوَّحْتَنِي الطَّوَّاحُ»⁽²⁾، وإنما هي المطاوح لأنها المطوَّحة، ومن ذلك قول العجاج:⁽³⁾

يَكْشِفُ عَنْ حِمَاتِهِ دَلْوُ الدَّالِّ

وهي من أدلى دلوه. وكذلك قول رؤية:⁽⁴⁾

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاصِي

وهي من أغضى الليل. أي سكن.

جاء هذا النصّ اللافت بين معقنين مما يعني أنّه غير موجود في كلّ النسخ المخطوطة، أو أنّه من الحواشي التي أثبتتها المحقّق في متن النصّ⁽⁵⁾، ويشار أيضاً إلى سقط فيه، وهو كلمة (ابن)، ونضيف أننا لم نجد نحويّاً عرّف باسم «أبي إسحاق» روى عنه يونس المتوفى في حدود سنة 183هـ⁽⁶⁾

وفي النصّ مصطلحات قليلة الدوران من مثل الواحد والاثنين والجميع ونحوها وهي ذاتعة بأسماء أخرى مثل المفرد والمثنى والجمع، والمسند للضمائر، والمجرّد والمزيد والمعتل.

(1) سورة الحجر، آية 22

(2) لعله يشير إلى قول الشاعر

لَيْبِكَ يَرِيدُ ضَارِعُ لِحْصُومَةٍ وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تَطْبِغُ الطَّوَّاحُ

أراد المطاوح لأنّه جمع مطيحة مثل ملقحة واحدة لواقح، انظر سيبويه، الكتاب، 288/1، 366. وابن يعيش، شرح المعصّل، 80/1

(3) العجاج، ديوانه، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، المطبعة الثقافية، دمشق، 1971م، 86. وانظر ابن منظور، لسان العرب (دلا).

(4) انظر ابن منظور، لسان العرب، (عصا)

(5) أبو عبيدة، معيار القرآن، مقدمة المحقّق، 28.

(6) انظر ابن الأثير، نزهة الألباء، 50.

وبعضد النص السابق - إن ثبتت سببته لابن أبي إسحاق اعتماد ابن أبي إسحاق فكرة الأصل⁽¹⁾ في قياسه وتعليقه، واحتجاجة بالقرآن الكريم، وكلام العرب.

أثر منهج ابن أبي إسحاق في تلامذته:

أثر منهج ابن أبي إسحاق القائم على القياس على المطرد في تلامذته، ولا سيما عيسى بن عمر الذي كان يقيس على الأكثر، ويطرد القاعدة حتى إذا اصطدمت القاعدة بكلام العرب طعن فيه كشيخه ابن أبي إسحاق⁽²⁾

وتذكر المصادر أن له كتابين في النحو أحدهما يُسمى «الجامع»، والثاني «الإكمال»⁽³⁾، وظن ظناً وفاقاً للدكتور محمد خير الحلواني أن «الجامع» يوحى بلم شتات القاعدات النحوية التي نثرها أسلاف عيسى بن عمر أمثال ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعنيسه، وميمون، ولا يبعد أن يكون اسم كتابه الآخر «الإكمال» ذا إحياء مشاب⁽⁴⁾، وروى أنه وصع كتابه⁽⁵⁾ على الأكثر وبوته وهذبه وسمى ما شذَّ عن الأكثر لغات⁽⁶⁾.

وتأثر بمنهج ابن أبي إسحاق أبو عمرو بن العلاء في القياس على الأكثر إذ روي أنه قيل له: أخبرني عما وضعت مما سميت به عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات⁽⁷⁾.

(1) محمد خير الحلواني، المعصل في تاريخ النحو العربي 152 ومحمد عاشور السويح، القياس لنحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1986م، 110

(2) ابن سلام الجصّي، طبقات معول لشعر، 14/1-15

(3) ابن الأثيري، برهة الألب، 29 والفيروز أبادي، البلية، 180

(4) محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي، 19.

(5) لا يعلم بدقة عن أي كتابي عيسى بن عمر تتحدث الرواية

(6) القمطي، إنباء الرواة، 376/1 وابن حلكان، أحمد بن محمد، وفيت الأعيان وأنباء أبناء الرمن، تحقيق إحسان عباس، در صدر، بيروت، 1977م، 487/3

(7) ابن حلكان، وفيت الأعيان، 468/3

ورأى الدكتور كامل جميل ولويل أن «أسبق من وضع قواعد نحوية هو أبو عمرو بن العلاء، فقد بحث ما يقرب من خمسين مسألة نحوية، ووضع عشرين مصطلحا نحويًا تقريبًا، فله بحث في الاستثناء، وكاد، والتحقيق، والمعرفة والنكرة، والنسب، وحمل اللفظ على المعنى في العلة، والترخيم، والصرف ومنعه، وغير ذلك، وله في المصطلحات النحوية كم الخبرية، والعطف، والصفة، والحال، المشتق، والإضمار، والاختصاص، والتمييز وغيرها»⁽¹⁾

في قول الدكتور كامل ولويل نظر؛ لأن جهود أبي عمرو بن العلاء مهما كانت لا تصل به إلى سبق النحاة في وضع قواعد نحوية لأن في هذا الحكم شيئًا من الإجحاف بحق جيل أبي الأسود الدؤلي، وشيخ أبي عمرو بن العلاء عبدالله بن أبي إسحاق. ويبقى أن الحكم بالسبق لا نطمئن إليه لعدم وجود دليل تاريخي قاطع يعتمد عليه.

ويبدو في جهود عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء أمران:

أولهما: رسوخ مبدأ «القياس على الأكثر» في وضع القواعد، وحصر ما يخالف القياس في دائرة الشذوذ.

ثانيهما: الإقرار بأن كلام العرب حجة، وإن خالف القياس، فاللغة ليست هي قواعد النحو، ولا يمثل النحو اللغة إلا ثقيلًا نسبيًا ومع هذا تبقى رغبة النحاة في إلزام الناس حدود نحوهم الذي وضعوه مسوغة، لأنهم أرادوا توحيد المسلمين لغويًا باستبطان نحو واحد عبرت عنه بصوص سموها بنصوص الاحتجاج.

كانت جهود عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء تهيئنا لظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه.

أمّا الخليل بن أحمد فهو نحوي متميز وضعه ابن الأثيري بأنه الغاية في

(1) كامل جميل ولويل، عودة للنحو العربي الأصل، عمان، 1994م، 28.

تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، وتعليقه⁽¹⁾ إذ تكاملت أصول النحو بين يديه منهجاً وتطبيقاً⁽²⁾، وهذا ما جعل الدكتورة منى إلياس تقول: «من أهم ما انتهى إليه التحليل فكرة الأصول والفروع»⁽³⁾، وهو قول مدفوع بما بيناه من ارتباط نشوء النحو بفكرة الأصول والفروع.

أما سيبويه فهو تلميذ التحليل الأميز، جمع في كتابه «الكتاب» جهود النحويين الذين سبقوه، ولا سيما شيخه التحليل الذي تكرر اسمه في الكتاب اثنتين وعشرين وخمسمائة مرة⁽⁴⁾، وأكمل هذه الجهود حتى غدا كتابه معيار كلام العرب، ونبراس النحويين بعده⁽⁵⁾.

مناقشة دور الفراء في وضع علم أصول النحو:

يرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن الفراء هو واضع علم أصول النحو، إذ قال⁽⁶⁾: «إن البحث ينطق بأن الفراء المتوفى سنة 207 هـ سبق إلى وضع الأصول والقوانين في عهد لم يُعَنَ فيه سيبويه، ولا أستاذه التحليل بمثل هذا التقنين، وما يُذاع عن البصريين من أنهم أهل تقنين إنما هو نتيجة لجهودهم في العصور المتأخرة عن سيبويه جيلاً بعد جيل دون أن نبحث عن أول من صبط العربية، ووضع لها

(1) ابن الأنباري، روضة الألباء، 45 والمزني، جمال الدين يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عوكد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م، 330/8 - 331.

(2) اهتمى بالتحليل بن أحمد الفراهيدي الدكتور مهدي المخرومي، والدكتور جعفر عباينة وأحرقا كتابين عنه

- مهدي المخرومي، التحليل بن أحمد، أعماله ومهجه، ط1، مطبعة الرهراء، بغداد، 1960م.

- جعفر عباينة، مكانة التحليل بن أحمد في النحو العربي.

(3) منى إلياس، القياس في النحو، 31.

(4) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م، 98.

(5) انظر في أصول النحو عند سيبويه، حديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.

(6) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1964م، 335-336.

الأصول والقوانين، وكلّ هُنا حين البحث يتجه إلى أوّل من وضع النُحو، وهرق بين وضع النُحو من حيث هو مسائلُ جزئية، وبين ضبط هذا النُحو هي قواعد وقوانين... ولا يرى في كتاب سيبويه إلا القليل النادر من الأصول.. صحيح أنّ الفراء قد انتفع بكتاب سيبويه، لكنّ هذا لا يعني مطلقاً أنّ سيبويه هو واضع علم الأصول في النُحو، ولقد وفق محققو «سرّ صناعة الإعراب»⁽¹⁾: «أيما توفيق حين استبعدوا سيبويه من وضع الأصول»⁽²⁾ كما وفق بعض المحدثين حيث يقول عن كتاب سيبويه: «فهو في جملة الأمر يقدم مادّة النُحو الأولى موهورة العناصر كاملة المشخصات لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول على ما تقتضيه الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في العتوى، وكتاب في القانون، وذلك يجمع جرئيات يدرسها ويصنّعها، ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنّعها ويشقّقها لتتطبق على الجزئيات»⁽³⁾

واعتمد الدكتور أحمد مكي الأنصاري في تدعيم رأيه على ما جاء في بعض كتب التراجم والأخبار حول سبب تأليف الفراء، لكتاب «المحدود» إذ قال الخطيب البغدادي «أمر أمير المؤمنين المأمون الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النُحو، وما سمع من العرب، وأمر أن يفرد في حجرة من حجر الدار، ووكلّ به جوارى وخداماً يقمن بما يحتاج إليه حتى لا يعلق قلبه، ولا تتشوف نفسه إلى شيء حتى إنهم كانوا يؤذّنونه بأوقات الصلاة، وصير له الوراقين، وألزمه الأمداء والمنفقين،

(1) يقصد محققي الطبعة الأولى من «سرّ صناعة الإعراب» لابن جني، وهم: مصطفى السّما ومحمد الرزاز وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وقد صدرت هذه الطبعة سنة 1954م، في مصر، وأعاد تحقيق لكتاب الدكتور حسن هنادي، ط1، دار القلم دمشق، 1985م.

(2) لم يصرّح محققو «سرّ صناعة الإعراب» بإسبعاد كتاب سيبويه بل أشاروا إليه صمناً عندما علّوا ابن السّراج لا الفراء واضع علم أصول النُحو. انظر ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ط1، القاهرة، 1954م، مقدمة التحقيق، 6.

(3) النصّ منقول من كتاب، سيبويه إمام النحاة، 158.

فكان يملئ والوراقون يكتبون حتى صف «الحدود» في ستين، وأمر المأمون بكتبه في الخرائن، فبعد أن فرغ من ذلك خرج إلى الناس، وابتدأ يملئ كتاب المعاني⁽¹⁾.

وفي هذا الذي ساقه الدكتور الأنصاري نظر من جهات:

الأولى: كتاب «الحدود» من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا إلى الآن في حدود علمي، فيبقى لأجل ذلك حكمنا عليه اجتهداً مبنياً على ما ذكره القدماء بحق هذا الكتاب.

الثانية: وصف علم أصول النحو على ما قرره العلماء⁽²⁾ هو العلم الذي يبحث في أدلة النحو الإجمالية من سماع وقياس وغيرهما. أمّا قواعد النحو فهي أصول بمعنى آخر مبادئ للأصول التي هي علم أدلة النحو.

الثالثة: كلمة «أصول» لها معان متعددة مختلفة في النحو العربي⁽³⁾، ونميل إلى أن المقصود بها في الرواية السابقة القاعدة النحوية المناسبة المنطبقة على الجزئيات⁽⁴⁾ التي يتبنى عليها الباب النحوي، وقد تسمى التعاريف⁽⁵⁾

الرابعة: احتفظ لنا ابن النديم بأسماء حدود الفراء، وهي ستة وأربعون حداً⁽⁶⁾، هي حين جاء في تاريخ بغداد أنها ستون حداً، وذلك في قصيدة لحمد بن الجهم السعري يمدح الفراء قال فيها: ⁽⁷⁾

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الفكر طبعة مصورة عن طبعة مكتبة الخايمي سنة 1937م، 149/14 وابن الأثير، برهة الألياء، 81 وابن حلكان، وفيات الأعيان، 177/6-178.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس، 1988م، 21. ويحيى النشوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الأثير، بغداد، 1990م، 35.

(3) انظر الفصل الثاني، مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي.

(4) الكفوي، أبو البقاء، أبيرب بن موسى، الكليات، قبله ووضعه هارسه، عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م، 112.

(5) أحمد أمين، ضحى الإسلام، 308/2.

(6) ابن النديم، الفهرست، 100 والقفطي، إنباء الرواة، 22/4-23.

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 154/14.

يا طالبَ النحوِ التَّعِيسُ عِلْمَ ما أَلْفَهُ الْفِرَاءُ فِي نَحْوِهِ
أَفَادَ مِنْ يَأْتِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَحْوَهِ
سِتِينَ حَدًّا قَاسَمَهَا عَالِمًا أَمَلَهَا بِالْمَعْظَرِ مِنْ شَدْوِهِ
عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ الْمُتَقَى مِنْ كُلِّ مَسْئُوبٍ إِلَى بَدْوِهِ
سِوَى لَفَاتٍ وَمَعَانٍ لَقَدْ أَرْشَدَهُ اللَّهُ وَلَمْ يَحْوَهِ
وَجَمْعُ مَا احْتَبَجَ إِلَى جَمْعِهِ وَالْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ بَدْوِهِ
وَمَصْدَرُ الْفَعْلِ وَتَصْرِيفُهُ فِي كُلِّ فَنٍّ جَاءَ مِنْ نَشْوِهِ
إِلَى حُرُوفِ طَرَفٍ أَثْبَتَتْ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَفِي حَشْوِهِ
ولا يعنينا تحقيق عدد الحدود، إنما الذي يعيننا أن هذه الحدود - فيما يبدو - هي التعاريف التي تُجعلُ مداحل للأبواب النحوية⁽¹⁾ لسببين:

أولهما: دلالة أسماء هذه الحدود مثل: حدّ الإعراب في أصول العربية، حد المعرفة والنكرة، حد من ووب، حد العدد، حد التصغير، حد النسبة، إلخ⁽²⁾. ولا نفهم من حدّ التصغير مثلاً إلا أنه القاعدة العامة التي تعرف التصغير ثم شرحها.

ثانيهما: أن الحدّ والمعرف أو التعريف شيء واحد. قال الفاكهي في كتابه «الحدود في النحو»: «اعلم أن الحدّ والمعرف في عرف النحاة والعقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميّز الشيء عن جميع ما عداه»⁽³⁾.

الخامسة: هناك عدة كتب تحمل اسم «الحدود» غير «حدود العراء» منها

(1) أحمد أمين، صحت الإسلام، 308/2.

(2) ابن النديم، الفهرست، 100 والقحطاني، إنباء الرواة، 22/4-23.

(3) نقلاً عن كتاب، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة الدكتور طلال علامة 24، لأنني لم أجد الكتاب مع أنه مطبوع، والنص منه، ص 1. حسب المرجع المشار إليه

كتاب الحدود للرّماني⁽¹⁾، وكتاب الحدود للفاكهي، وهما من كتب التعريفات بلا خلاف.

السادسة الرواية التي اعتمد عليها الدكتور الأنصاري لإثبات أن كتاب «الحدود» في علم أصول النحو، تنفيها رواية أخرى رواها ابن النديم إذ قال: «وكان السبب في إصلاء القراء «الحدود» أن جماعة من أصحاب الكسائي صاروا إليه، وسألوه أن يملّي عليهم أبواب النحو، ففعل ذلك، فلما كان المجلس الثالث، قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان، والوجه أن تقعد عنه، فقعّدوا، فغضب وقال: سألوني القعود فلما قعدت تأخروا، والله لأملنّ النحو ما احتج اثنتان، فأمل ذلك ست عشرة سنة، ولم ير في يده كتاب إلا مرة واحدة، أمل كتاباً من نسخته»⁽²⁾

وواضح أن هذه الرواية على علاقتها دالة على أن كتاب «الحدود» كتاب نحوي بأبوابه كلّها تقريباً، وليس كتاباً في علم أصول النحو، ويظلّ ظهور الكتاب هو الوجه المعتمد في الحكم عليه حكماً قاطعاً.

السابعة. وقعت في كتاب «تاريخ العلماء النحويين» على إضافة لافتة للنظر أصابها التنوخي المعريّ في قوله عن كتب القراء: «وكتبه في العربية يقال لها «الحدود»: حد كان كتاباً، حد الاستثناء كتب، وكذلك كان يصنع في أبواب العربية»⁽³⁾ أي أن الحدود مجموعة أبواب أطلق على كل باب منها اسم كتاب، وهي عادة درج عليها بعض المتقدمين حين كانوا يسمون الباب كتاباً. وهذا يعني أن كتاب الحدود كتاب في النحو لا في أصوله على وجه الظن والتخمين، وفرق ما

(1) حقه الدكتور إبراهيم السمراني، ونشره في كتاب رسائل في اللغة، دار الفكر، عمان، 1984م

(2) ابن النديم، الفهرست، 99 والفقه، إنباء الرو، 12/4

(3) لتوحي، الفصل بن محمد بن مسعر المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبد الغنيّ محمد الحلّو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1989م،

بين النحو وأصوله - كما قال الأستاذ علي النجدي ناصف - كفرق ما بين كتاب في الفتوى، وكتاب في القانون، ذلك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويشققها لتطبيق على الجزئيات⁽¹⁾. فالأول أساس المنهج الاستقرائي والثاني أساس المنهج الاستنباطي.

واللافت في رواية التنوخي المعري أنه أضاف حد الاستثناء وحد كان، وهما حدان لم يرهما ضمن الحدود الستة والأربعين التي أوردها ابن التديم ونقلها عنه القفطي⁽²⁾.

وينبغي على ظني أن كتاب الحدود ليس كتاباً في علم أصول النحو؛ لما قدمنا من ملاحظ وتعاليق أن الفراء ليس أول من وضع أصول النحو.

الأصل والفرع عند ابن السراج؛

رأى محققو كتاب «سر صناعة الإعراب» في تقديمهم للكتاب أن حركة التأليف في النحو توّجت في القرن الرابع الهجري باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السراج المتوفى سنة 316 هـ في كتابيه: «أصول النحو الكبير والصغير»⁽³⁾، ورأى الدكتور زهير غازي أن أهمية كتاب «الأصول في النحو» تأتي من كونه أول كتاب بحث في أصول النحو، وإن لم يقصر البحث على ذلك⁽⁴⁾؛ لأنه تحدث عن العلة وعلة العلة في صفحة من كتابه⁽⁵⁾. ووافقه الدكتور حلمي خليل في رأيه⁽⁶⁾.

(1) علي النجدي ناصف، سبويه إمام النحاة، 158.

(2) وارن بما ورد عند ابن التليم، الفهرست، 100، والتعطي، إنباء الرواة، 22/4-23.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ط1 سنة 1954م، مقدمة المحققين، 6.

(4) زهير غازي، دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، في كتاب: موسوعة البصرة الثقافية، ط1، المركز الثقافي، جامعة البصرة، البصرة، 1989م، 257.

(5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن القفطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، 35/1.

(6) حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م، 27.

ويحتاج هذا الرأي إلى شيء من التأنى، وقبل إبداء النظر نورد بعض ما ساقه ابن السراج في كتابه إذ قال: «أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعت جمعا يحضره، وفصلته تفصيلا يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول، وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه»⁽¹⁾.

وهذه تقديم النحو للمتعلمين بأسلوب واضح سهل مختصر؛ مما يعني أنه يريد أن يعالج مشكلة غموض أسلوب كتب النحو قبله وصعوبته، والتطويل الزائد فيه أحيانا بعقله بأخصر ما أمكن من القول.

ولتأكيد هذا الهدف قال: «وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول، والوصول إلى الإعراب، فأما ما عدا ذلك من النظر بين المحالفين، فإن الكلام يطول فيه، ولا يصلح في هذا الكتاب، على أنّا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل»⁽²⁾.

وفي موضع آخر قال ابن السراج: «قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا، فيه درية للمتعلم، ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب أصول، ونحن نفرد كتابا لتعريف الأصول، ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب «الفروع» ليكون فروع هذه الأصول، إن أقر الله في الأجل وأعان»⁽³⁾.

ثميل إلى أن ابن السراج أقام كتابه على مفهومين: مفهوم الأصول، ومفهوم الفروع.

وقد اختلف الباحثون المحدثون في تحديد المقصود بمفهوم الأصول، فالدكتور أحمد سليمان ياقوت رأى أن الأصول هي الأبواب النحوية اللازمة للمتعلم⁽⁴⁾. وهذا

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1.

(2) ابن السراج، المصدر السابق، 381/1.

(3) ابن السراج، المصدر السابق، 328/1.

(4) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في حصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م، 66.

الرأي يحتاج إلى تحديد؛ لأن الباب النحوي ليس له مقدار محدد، فيمكن أن يكون مختصراً مؤصلاً أو طويلاً مفرعاً، وجميع المسائل النحوية على اختلافها سهولة وصعوبة وطولاً وقصرًا تعود لأبواب النحو بلا استثناء، وما أحسب أن كتاباً في النحو يبلغ ثلاثة مجلدات كله لازم للمتعلم.

ورأي الدكتور ثمام حسان أن ابن السراج يقصد بالأصول أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان: «مسائل من هذا الباب»⁽¹⁾. وهو رأي مقبول لأنَّ الأصول قد تستعمل بمعنى القواعد⁽²⁾.

وساق الدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة رأياً آخر يقول فيه: «إن النحويين إلى هذا العالم الجليل - يقصد ابن السراج - يقصدون من «أصول النحو» قواعد الأساسية، وقوانينه العامة، وضوابطه الخاصة بكل تركيب أو كلمة في تعبير عربي مفيد، مع ما يلزمها من حجة وتعليل، وأن عمله في الأصول كان مرحلة بارزة في إيضاح هذه القوانين والأحكام وضبطها ولم شملها وإحكام رصفها»⁽³⁾.

وأحسب أن هذا الرأي من أدق الآراء في بيان صفة الكتاب؛ لأنَّ ابن السراج لم يكتفِ بذكر القواعد الأصول بل كان يتبعها شواهد وأدلة من السماع أو النقل أو القياس، كما كان يذكر في بعض المواضع سبب التأصيل، كقوله: «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرده في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم»⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: «فإن القياس على الأكثر»⁽⁵⁾.

(1) ثمام حسان، الأصول، 143-144

(2) لهاموي، محمد علي بن علي، موسوعة اصطلاحات لعلوم الإسلامية المعروفة بكشاف اصطلاحات العلوم، منشورات شركة خياط للكتاب والنشر، بيروت، 1966م، 85/1

(3) إبراهيم عبدالله رفيدة، النحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية، طرابلس، ليبيا، 1981م، 75/1

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1

(5) ابن السراج، المعجم السابق، 325s/3

واعتماد ابن السراج في بناء أصوله على الكثير المطرد يشير إلى أمرين:
أولهما: أن ابن السراج قام بعملية استقراء -ناقص على الأرجح- فبنى
أصوله على الأكثر، وإن كنا نجهل حدود هذه الكثرة.

ثانيهما: أن أصول ابن السراج لا تمثل إلا ما اطرده من أغطال اللغة
التركيبية، وصيغها البنائية، وأما اللغة فأكبر من أصوله، وهذا يؤكد ما سبق عن
جهود عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء.

أما مفهوم الفروع عند ابن السراج فيغلب على الظن أنه الحمل على الأصول
بوجه ما غير الشفوة، وتركيب المسائل على أصليين أو أكثر استناداً إلى قوله:
«ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول، ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب الفروع»⁽¹⁾.

يبدو أن كتاب الأصول كتابٌ في النحو حاول فيه ابن السراج تقديم النحو
محدد القواعد مرتب المسائل واضح الأحكام بأسلوب سهل مختصر، وليس كتاباً
في علم أصول النحو.

فأما حديث ابن السراج عن العلة وعلة العلة⁽²⁾ فيدل على أن النحو قد وصل
درجة طيبة من النضج، بدأ النحاة معها يتحدثون عن العلة وعلة العلة، وهذا
الحديث من مناهج استنباط النحو وتركيب أصول قواعده، وليس من النحو نفسه مما
يعني أن النحو سيحتاج إلى من يستصفي له مناهج استنباطه بعد أن حاول ابن
السراج أن يستصفي قواعد أبوابه.

الأصل والفرع عند الزجّاجي:

تدور جهود أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي المتوفى سنة 339 هـ
في الأصل والفرع على احتفائه بالعلة، وعنايته بها، فقد حاول أن يحلّ مشكلة

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 328/1.

(2) انظر ابن السراج، المصدر السابق، 35/1.

العلة التي أثارها شيخه ابن السراج، فألف كتابه المشهور: «الإيضاح في علل النحو» قال في أوله: «وهذا كتاب أنشأته في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسرارها، وكشف المستغلق من لطائفه وعوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أر كتاباً إلى هذه العاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها، وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع حلول أكثرها منها»⁽¹⁾.

تشير هذه المقدمة إلى عدة أمور، منها:

أولاً: أن كلمة «الأصول» تعني قواعد النحو وأحكامه؛ لأن الكتب المصنفة فيه كثيرة، ولعله استعار الكلمة بهذا المعنى من شيخه ابن السراج.

ثانياً: بدء انفصال الشراكة بين النحو والمناهج التي يستتبط التحويلات بها قواعد النحو وأحكامه بالتأليف في العلة، لأن العلة من علم أصول النحو، وهي سبب القياس.

ثالثاً: قد يكون الزجاجي غير مُحَقِّق في عدّ نفسه أول من أفرد في علل النحو كتاباً؛ لأن المصادر تشير إلى أسماء بعض النحاة الذين سبقوا الزجاجي إلى التأليف في العلة، منهم:

1 محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة 206 هـ، وله كتاب: «العلل في النحو»⁽²⁾.

2 أبو عثمان بكر بن محمد المازني المتوفى في حدود سنة 249 هـ، وله كتاب «علل النحو»⁽³⁾.

(1) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مارن الميرك، ط3، دار الفانس، بيروت، 1979م، 38.

(2) ابن الدليم، العهرست، 78 وياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي، معجم الأدباء، تحقيق حسان عباس، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1993م، 2647/6.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 758/2، 763.

3- هارون بن الحائك المتوفى في حدود سنة 291هـ⁽¹⁾، وله كتاب «العلل في النحو»⁽²⁾.

4- الحسن بن عبدالله الأصفهاني المتوفى سنة 310هـ⁽³⁾، وهو المعروف بلقطة، وقيل: لكثة، وله كتابان في العلل. «علل النحو»، و«نقض علل النحو»⁽⁴⁾.

توحي أسماء هذه الكتب التي سبقت كتاب الزجاجي بأن لها صلة بعلم أصول النحو، ولكنها مفقودة، ولعل الأيام تكشفها ليوقف على مضمونها.

رابعاً: تصريح الزجاجي بأن الكتب النحوية تذكر بعقب الأصول الشيء البسير من علل النحو يشير إلى أن علم أصول النحو سوف يستنبط من كتب النحويين، ومناهجها؛ لأن التعليل موجود في الكتب النحوية كلها تقريباً.

وقسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أنواع، هي:⁽⁵⁾

1- العلة التعليمية، وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب، فقولنا: ركب فهو راكب. نقيس عليه: ضرب فهو ضارب.

2- العلة القياسية كتعليل نصب اسم إن بأنها صارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه

3- العلة الجدلية النظرية، وهي علة العلة القياسية كالبحت في تعليل وجه المشابهة بين «إن» والفعل المتعدي.

(1) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، 49/4.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 2762/6. ولقطة، إنباء الرواة، 361/3.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، در الفكر، القاهرة، 1982م، 268/5.

(4) ابن النديم، المهرست، 120-121. والقطة، إنباء الرواة، 43/3. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الرعاة في طبقات اللغويين ولغاة، تحقيق محمد أبو لعل إبراهيم، ط2، در الفكر، 509/1.

(5) الزجاجي، الإصحاح في علل النحو، 64-65.

نبه الزجاجي بهذا التقسيم إلى أن العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية لا تنتميان إلى علم النحو بقدر مما تنتميان إلى علم آخر، لأن نصب «اسم إن» أمر حاصل سواء أكانت علة النصب الحمل على الفعل المتعدي أم غيره، فالنتيجة العملية واحدة، وكذا العلة الجدلية؛ لأن مثل هذا النوع من التحليل أمر منهجي يرتبط بكيفية تثبيت الحكم النحوي لا بالحكم النحوي نفسه، وكيفية تثبيت الحكم النحوي يعود إلى اجتهاد النحوي، لأن النحويين يتميرون بأساليب التعليل.

ويغلب على الظن أن الزجاجي هدف إلى إيضاح علة أصل يستغلق فهمه أحياناً، وهو «أصل الاستحقاق»، وما يرتبط به من مقولات النحويين، فأوضح أن اختلاف الحد لا يعود إلى اختلاف المحدود لأن كل نحوي قصد إلى طريق ما فحده منه، قل: «إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتساو؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حساب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود .. كأن لكل فريق منهم - أي النحاة - غرضاً في تحديد لمحدود وقصده»⁽¹⁾

وأوضح أن الأسماء مستحقة للإعراب في الأصل وما بُني منها فلعله لحقته لا تخرجه عن أصل استحقاقه، والأفعال كلها مستحقة للبناء وما أعرب منها فلعله لحقته، والحروف مستحقة للبناء إجماعاً⁽²⁾ فالأصل لا يتخلف إلا لعلة، وذلك موحود في سائر العلوم، حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم يجد منهم من تلحقه علة تسقط عنها فرصها⁽³⁾.

(1) الزجاجي، لإيضاح في علل النحو، 46-47

(2) الزجاجي، المصدر السابق، 51-52 77-82

(3) الزجاجي، المصدر السابق، 72-73

ويبدو واضحاً عند الزجاجي تأثر العلة النحوية بالعلة الفقهية، ولا غرابة في ذلك؛ لأن النحاة تهتوا بأصول الفقه، وبحث الأصوليين للعلة⁽¹⁾.

وعلة استحقاق الأسماء الإعراب أن المعاني تعتور الأسماء فيدخل الإعراب ليفصل بين المعاني المشكلة، ويُبدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني، ولما شابهت بعض الأسماء الحروف بُنيت⁽²⁾.

وعلة استحقاق الأفعال البناء أنها عوامل في الأسماء إجماعاً فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها لأنه لا بد للمعرب من معرب⁽³⁾ ولما ضارع الفعل المضارع الاسم أخذ حكمه فأعرب⁽⁴⁾.

وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل، فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر⁽⁵⁾.

وبين الزجاجي أن الأفعال تستحق العمل في الأصل، ولا يمنع استحقاقها العمل أن تعمل بعض الحروف⁽⁶⁾.

ولما كانت حركات الإعراب وحروفه أمارات على الإعراب جعل الزجاجي حركات الإعراب أصولاً، وحروفه فروعاً، وبين علل الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات⁽⁷⁾.

(1) للتوسع في تأثير الفقه وأصوله في النحو وأصوله. انظر:

أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1992م، 155 - 183 ومحمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه، أعلامه، بصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1994م، 200-201

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 77

(3) الزجاجي، المصدر السابق، 77-78

(4) الزجاجي، المصدر السابق، 77.

(5) الزجاجي، المصدر السابق، 78.

(6) الزجاجي، المصدر السابق، 78.

(7) الزجاجي، المصدر السابق، 130-134.

وأتبع الزجاجي أبواب إيضاحه مسائل مختلفة أظهر فيها علة بعض الفروع
كتوصيحه علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل⁽¹⁾، وعلة عمل ما الحجازية عمل
ليس⁽²⁾.

ويبدو أن الزجاجي أراد أن يوضح بعضاً من جواب النظرية النحوية فأوضح
علل البناء والإعراب، ويبحث ما يتعلق بهما من العمل النحوي وعلامات الإعراب.
والعلل النحوية ليست محل اتفاق بين النحويين⁽³⁾ بل هي حلبة صراعهم،
ومصارع سباقهم، ومن هنا نشأت الحاجة إلى علم يضبط أساليب النظر المنهجية في
أحكام النحو.

الأصل والفرع عند أبي عليّ الفارسي

احتفى أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة 377 هـ⁽⁴⁾ بالأصل
والفرع لأتھما من أركان القياس الذي برع فيه، وكان يقول: «أخطئ في خمسين
مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»⁽⁵⁾، وأصل القياس عند أبي
عليّ الفارسي السماع، فالسماع أول والقياس ثان له، وكان يقول: «ولو لم يعاضد
القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب أطراح القياس،
والمصير إلى ما أتى به السمع، ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع
معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والسطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعلنت
«استحود» ولم تراع فيه السماع، وقلت: إنَّ بابه كله جاء معلاً نحو: «استعداد»

(1) الرُّجَّاجِي، الإيضاح في علل النحو، 135.

(2) الرُّجَّاجِي، المصدر السابق، 135.

(3) أورد الرُّجَّاجِي في كتاب لإيضاح اختلاف النحويين في علة أصل المشتقات، 56-63، وعلة دخول
الإعراب الكلام، 69-71، وعلة استحقاق الاسم الإعراب والعمل البناء، 77-82.

(4) بن الأثير، نزهة الألب، 223.

(5) المصدر السابق، 233.

و(استفاد)، فكذلك أعل هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقاً بغير لغتهم، ومدحلاً فيها ما ليس منها، فالقياس أبداً أن يترك للسمع، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بين⁽¹⁾.

وكان أبو علي الفارسي يقسم السماع إلى مطرد وشاذ، فأما المطرد فتستخرج منه علل صناعة النحر، إذ قال: «هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد أطرافها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق أهل اللغة العربية، وتسوي في الفصاحة من أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيف عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فاذا أدى إلى خلاف ذلك وجب أن ينبذ وي طرح من حيث كان ضدّاً عما له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم»⁽²⁾.

وأما الشاذ فجعله ثلاثة أصرب متابعة لشيخه أبي بكر بن السراح⁽³⁾:

- شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، كما صي يدع المسغنى عنه به «ترك».

- شاذ في الاستعمال والقياس، كإدخال لام التعريف على الفعل كقول الشاعر⁽⁴⁾:

تقول الخنى وأبعضُ العُجم ناطقاً
إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليجدع

(1) الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الخليلية، تحقيق حسن هادي، دار العلم، دمشق، سنة 1987م 226

(2) الفارسي، المسائل الخليلية، 227

(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل أحمد عميرة، منشورات الجامعة الأردنية عمان، 1981م، 63-64، 71، 76، 77

(4) انظر بن يعيش، شرح لفصل، 44/3، ولسيوطي، مع لهوامع، 85/1

فأدخل لام التعريف على الفعل «يجدع».

واستعان أبو علي الفارسي بفكرة الأصل في تفسير قول الشاعر⁽¹⁾:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي مَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زَيْدٍ

فرأى أن الشاعر رد الفعل المصارع المجزوم «يأتي» إلى أصله، والأصل أن الياء حرف كالجيم، فجعلها مستحقة لحركة الإعراب استحقاق الجيم، فقدر تحركها بها، ثم حذف الحركة للجزم كما يحذفها من الحروف الصحيحة⁽²⁾ وهو كقول الشاعر⁽³⁾:

هَجَوْتُ زَيْتَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ رَيْتَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدْعِ

فقدر الضمة في الواو وحذفها، كما قدرها الأول في الياء⁽⁴⁾؛ لأن الأصل في الجرم السكور، ففاس الفرع المعتل على الأصل الصحيح تسويعاً للضرورة الشعرية التي عدها رداً إلى الأصل المرفوض في الكلام وحال السعة والاختيار⁽⁵⁾

ورأى الدكتور كاظم بحر مرجان أن فكرة الأصل عند أبي علي الفارسي وغيره من النحاة معناها الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كإقتضاء الأسماء الإعراب⁽⁶⁾. وهو رأي صحيح إلا أنه يحتاج إلى تحديد؛ لأن للأصل معاني أخرى ترد عند النحاة⁽⁷⁾ منهم أبو علي الفارسي الذي لمح أصلاً تاريخياً في استعمال اسم

(1) ابن حي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي الجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 190م 333/1، وابن الأثيري، الإتيان، 30/1

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العصبية، تحقيق شيخ الراشد، مشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1986م، 33-34

(3) ابن الأثيري، برهنة الألباء، 31 والبغادي، حزانة الأدب، 359/8

(4) الفارسي، مسائل العصبية، 34

(5) الفارسي، المصدر السابق، 34

(6) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق كاظم بحر مرجان، جامعة الموصل، 1981م، مقدمه المحقق، 90-91

(7) نظر الفصل الثاني

الفعل «هَلَمْ» إذا قال: «هَلَمْ» أصله «هَالَمْ» فـ «ها» للتنبيه، و«لَمْ» اقصد من لمت بالشئ، أله، ودخلت «ها» التي للتنبيه في فعل الأمر الذي هو «لَمْ»؛ لأن الأمر موضع نحتاج فيه إلى استعطاف المأمور وتبنيه فلحقه حرف التنبيه الذي هو «ها» كما لحقه «يا» في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾⁽¹⁾ وحذفت الألف لكثرة الاستعمال⁽²⁾.

ويسبب بروز فكرة الأصل بوضوح في مؤلفات أبي علي الفارسي وتلميذ ابن جني علي يديه أربعين عاماً⁽³⁾، جعل له الدكتور عبد الفتاح شلبي دوراً في ظهور علم أصول النحو⁽⁴⁾، غلب على فهم الدكتور جميل علوش له أن الدكتور عبد الفتاح شلبي يرى أن أبا علي الفارسي هو واضع علم أصول النحو⁽⁵⁾ مع أن الدكتور عبد الفتاح قال: «وهي كتاب الخصائص ما يدل دلالة واضحة على تأثير ابن حني بأبي علي الفارسي في أصول اللغة والنحو، وجاء ذلك التأثير مظهراً لتلقي ابن جني عن شيوخه»⁽⁶⁾ وهو قول دقيق فيه إنصاف لأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني؛ لأن أبا علي الفارسي لم يفصل النحو عن علم أصوله بل كان يتحدث عن السماع والقياس والأصل والعرع في تضاعيف كتبه حديثاً ممزوجاً بالنحو؛ ولم يفرد كتاباً في علم أصول النحو، إلا أنه بلا شك ترك أثراً طيباً في تلميذه ابن جني الذي سيحاول أن ينهض بمشروع وضع علم أصول النحو.

(1) سورة النمل، آية 25

وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر

انظر عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1984م، 346/4.

(2) الفارسي، المسائل العسديان، 278-279

(3) ابن الأنباري، برهة الألفاء، 245 وياقوت الحموي، معجم الأديباء، 1589/4

(4) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته واثاره، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1377هـ، 638

(5) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، النار العربية للكتاب، تونس، 1981م، 154، 162

(6) عبد الصالح شلبي أبو علي الفارسي حياته ومكانته واثاره، 638

ويلفت في عصر أبي علي الفارسي التطور الكبير الذي حققه النحو في مناهجه وطرق دراسته إذ تعاصر في القرن الرابع الهجري أربعة من حذاق النحويين الذي تتلمذوا على يد ابن السراج⁽¹⁾ وهم أبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وأبو الحسن الرماني

أما أبو القاسم الزجاجي فقد مر أنه ولج إلى النحو بإيضاحه بعض علل النحو، ولا سيما علل أصل الاستحقاق.

وأما أبو سعيد السيرافي، فقد كان يرى أن للعربية منطقها الخاص الذي يختلف عن المنطق اليوناني، فعندما ناظر متى بن يونس القناني الفيلسوف في المنطق: هل يصلح ميزاناً للنحو أم لا؟ رفض صلاحية المنطق اليوناني لدراسة النحو قائلاً لمناظره: «إنما تدعو إلى تعلم اللغة اليونانية»⁽²⁾، ووضع المنطق من النحو موضعه الذي يعتقده فقال: «النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية»⁽³⁾.

وأما أبو علي الفارسي، فقد تهدى بفكرة الأصل في دراسة السماع والقياس.

وأما أبو الحسن الرماني، فرماه أبو علي الفارسي بمزج النحو بالمنطق⁽⁴⁾ ومعروف أن معاصرة العلماء تؤدي أحياناً إلى تنافسهم، كما قد تؤدي إلى ظهور الحسد بينهم، فقد ذكرت المصادر أبا علي الفارسي قال عن الزجاجي: «لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه»⁽⁵⁾، وقال عن

(1) ابن الأثيري، نزهة الألباء، 186.

(2) التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق حسن السندوي، ط1 لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 111/1. والتوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، المقابسات، تحقيق حسن السندوي، المكتبة التجارية، 86-68.

(3) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 115/1.

(4) ابن الأثيري، نزهة الألباء، 234.

(5) ابن الأثيري، المصدر السابق، 227.

الرماني. وإن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء»⁽¹⁾ وكان بحسد السيرافي على ما فار به من الثناء بعد فوزه على مناظره⁽²⁾.

وكلام أبي علي العارسي والتوحيدي يؤخذ بحذر شديد لأن النحو العربي قد اغتنى بمناهج متعددة للدرس النحوي تحتاج إلى توضيح وتنظيم لكي تصبح أصولاً للنظر النحوي تستمد منها الفروع حجتها تسويغاً و تعليلاً.

ب- فكرة الأصل والفرع في علم أصول النحو:

بعد أن اغتنى النحو العربي بأساليب منهجية متعددة في القرن الرابع الهجري، ظهر بوضوح أن استعمال فكرة الأصل في تقعيد النحو وتبويبها وربط علاقاتها بعضها ببعض بني على أصول منهجية راعى النحويون استعمالها إلى حد ما، كأنها عرف متعارف عليه بينهم إلا أنه لم ينهض أحد لعمل هذه الأصول، حتى حاول ابن جنّي عمل أصول للنحو، وأضاف لفكرة الأصل في النحو معنى جديداً في علم أصول النحو.

ابن جنّي وعلم أصول النحو:

استعاد ابن جنّي المتوفى سنة 392 هـ⁽³⁾ من الجهود النحوية التي سبقته في الدرس النحوي، ولا سيما جهود شيخه أبي علي الفارسي في دراساته النحوية المختلفة.

ويعدّ أبو الفتح عثمان بن جنّي أول من رسم طريق علم أصول النحو على هدي أصول علمي الكلام والعقده، وبيان ذلك ما ساقه في كتاب الخصائص حيث

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، 234

(2) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 129/1

(3) ابن الأنباري، نزهة الألباء، 246

قال. «لم نر أحداً من علماء البلدين -البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»⁽¹⁾. وهذا القول له دلالاته.

أولاً: يشير إلى أن ابن جني أراد رسم، المنهج النحوي، يدل على ذلك قوله: «لس غرضنا فيه الرفع، والتنصب، والجر، والحزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنعة فيه منه، وإما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقدير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأخفاء والحواشي»⁽²⁾.

ثانياً: دراسة فن الأصول حلقة عليا بعد دراسة النحو نفسه⁽³⁾؛ يقوم على تجريد أصول للنحو من النحو نفسه وهذا لا يتم إلا بعد أن يصل النحو درجة طيبة من الصيغ والاكتمال.

ثالثاً: اتخاذ ابن جني وعلماء أصول النحو بعده علم أصول الفقه نموذجاً لبناء علم أصول النحو على غرار، لا يدل على عجز النحويين عن إيجاد هيكل مرجعي خاص بهم بل يدل على أمرين آخرين:

أولهما: ما ذكر من المناسبة بين أصول النحو وأصول الفقه؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول⁽⁴⁾، فكان علم أصول النحو صورة رائعة لتفاعل العلوم الإسلامية، ولا سيما علم الفقه مع العلوم اللغوية، ولا سيما علم النحو⁽⁵⁾.

ثانيهما: وهو أمر يتفرع على الأمر الأول إذ إن حالة تعدد أساليب النظر في النحو التي برزت بوضوح في القرن الرابع الهجري مرّ فيها الفقه الإسلامي قبل أن

(1) ابن جني، الخصائص، 2/1

(2) ابن جني، المصدر السابق، 33/1

(3) سعيد الأفندي، من تاريخ النحو، مطبعة العلاج، الكويت، 1978م، 153 وعبد العزيز مطر، علم اللغة وفقه اللغة، تحديد وتوثيق، دار قطري بن الفجاعة، قطر، 1985م، 130-131

(4) بن الأنباري، نزهة الألباء، 76 السيوطي، الاقتراح، 18

(5) نظر الأسوي، جمال الدين بن عبد الرحيم، الكوكب الذي فيما يخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، ط1، دار عمار، 1985م، دراسة المحقق، 41-103

بقيده الإمام الشافعي -رحمه الله- بمباحث كتاب الرسالة⁽¹⁾، ولم تكن أصول الشافعي -رحمه الله- اختراعاً بل كانت استنباطاً من فقه من سبقه من الفقهاء، يهدف إلى ضبط مناهج الفقه الإسلامي، وكذلك أراد أن يعمل ابن جني؛ لأن النحاة كلهم كانوا يقيسون ويعللون ويستحسنون ويعارضون ويرجحون وغير ذلك، فتحققت المناسبة بين الفقه الإسلامي والنحو العربي.

ولم يغفل ابن جني عن الإشارة إلى جهد من سبقوه في هذا الباب فأشار إلى أبي بكر بن السراج وأبي الحسن الأخفش غير أنه رفع من شأن كتابه، فقال: ولم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على منذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله⁽²⁾، وقد تعلق عليه به، ومنقول في معناه. على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابتنا هذا علمت بذلك أما نبنا عنه فيه، وكفيناك كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاتناه من علومه المصوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلمه. وسترى ذلك مشروحاً في الفصول بإذن الله تعالى⁽³⁾.

ولا أستطيع أن أقطع بأمر ما حول الكتاب؛، لكن يمكن الإشارة إلى أن أبا الحسن الأخفش من أبرز شخصيات كتاب الخصائص إذ تكرر اسمه فيه سبعاً وسبعين مرة⁽⁴⁾ وهو تكرر يشير إلى مدى استفادة ابن جني من أبي الحسن الأخفش، وخاصة من كتابه المفقود «المقاييس في النحو»⁽⁵⁾.

(1) انظر علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 6-7.

(2) لعنه يقصد حديث ابن السراج عن العلة في أصوله، 3/1.

(3) ابن جني، الخصائص، 3-2/1.

(4) انظر ابن جني، الخصائص، فهرس الكتاب، 363/3.

(5) انظر حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 388/5.

وأرجع مع مجموعة من الباحثين أن ابن جني هو واضع علم أصول النحو⁽¹⁾ على نحو من التقنين والصبط والتحديد لا على أنه مخترعه.

وأولية ابن جني في رصع علم أصول النحو لا تعني أنه وضع هذا العلم كاملاً، فهذا أمر من العسير أن يحصل، ولكنه ولج باب علم أصول النحو من غير أن يكون كتابه خاصاً به ومقتضياته إذ تحدث ابن جني في خصائصه عن الاشتقاق⁽²⁾، والأصوات⁽³⁾ والصرف⁽⁴⁾، وما سعى بعلم المعاني⁽⁵⁾.

أما أصول النحو فهي عند ابن جني أربعة: السماع⁽⁶⁾، والقياس⁽⁷⁾، والإجماع⁽⁸⁾ والاستحسان⁽⁹⁾ امتباطاً من خصائصه؛ لأنه لم يصرح بأن هذه الأصول الأربعة أصول النحو، إنما تكلم فيها، ثم عدت فيما بعد من أصول النحو.

وأخذ الدكتور جميل علوش على ابن جني أنه لم يتحدث عن استصحاب الحال، وهو من أصول النحو⁽¹⁰⁾، في حين رأي الدكتور أحمد سليمان ياقوت أن ابن

(1) انظر أحمد أمين، مدرسة القياس في اللغة، «مجلة مجمع اللغة العربية»، القاهرة، 1953م، 354 ومحمد أسعد طلس، أبو لفتح بن جني وأثره في اللغة العربية، «مجلة المجمع العلمي العربي»، دمشق، مج 31، 456، وأمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، 1961م، 22 وفاضل السامرائي، ابن جني النحوي، دار الندير، بغداد، 1969م، 141 وفاضل السامرائي، الدراسات النحوية والدعوية عند الرمحي، دار الندير، 1970م، 55 مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، ج1، 1979م، 11 وبراهيم ربيده، النحو وكتب التفسير، 81/1، 86. وأحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، 239.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 18/5، 135/2-141.

(3) انظر ابن جني، المصدر السابق، 327-323/2، 126-122/3، 144-128/3.

(4) انظر ابن جني، المصدر السابق، 57/46، 71-58/2، 147-141/2.

(5) انظر ابن جني، المصدر السابق، 301/1، 392-384/2.

(6) انظر ابن جني، المصدر السابق، 109-101/1.

(7) انظر ابن جني، المصدر السابق، 118-116/1.

(8) انظر ابن جني، المصدر السابق، 194-190/1.

(9) انظر ابن جني، المصدر السابق، 145-144/1.

(10) جميل علوش، بن الأنباري وجهوده في النحو، 167.

جني كان يعرف استصحاب الحال، واستعمله في خصائصه باسم آخر هو «الحكم للطارئ» في باب سماء- «باب في أن الحكم للطارئ»⁽¹⁾. قال فيه: «هذا تنارع المحل الواحد حكمان كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكن تطرأ عليه الحركة فالحكم للثاني منهما»⁽²⁾. أي أن الدكتور أحمد ياقوت فهم أن الاستصحاب هو الحكم للثاني الطارئ، ومن المقرر عند العلماء أن الاستصحاب إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل⁽³⁾، فنستصحب الحكم الأول ولا بحكم للطارئ الثاني لعدم قيام دليل على النقل عن الأصل، وهو مفهوم مغاير لما فهمه الدكتور أحمد ياقوت.

ويعلب على ظني أن ابن جني أغفل الحديث عن استصحاب الحال؛ لأنه حنفي المذهب، فإن لم يكن فقد كان له هوى في هذا المذهب وانعطاف نحوه⁽⁴⁾، ولذلك فإنه يترسم أصول الفقه الحنفي. ويرى الحنفية في حجة استصحاب الحال قولين.

الأول: أنه ليس بحجة مطلقاً، وإليه ذهب أكثر الحنفية والمتكلمين⁽⁵⁾.

الثاني: أنه حجة دافعة لا حجة مثبتة، على معنى أنه يصلح حجة لدفع ما يخالف الأمر الذي ثبت بالاستصحاب، ولا يصلح حجة على إثبات أمر جديد لم يقد دليل على ثبوته، وإليه ذهب المتأخرون من الحنفية⁽⁶⁾.

وأضاف الدكتور مصطفى جمال الدين أن الاستصحاب لم يكن أصلاً من

(1) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، 153

(2) ابن جني، الخصائص، 64/3

(3) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 97

(4) انظر ابن جني، الخصائص، مقدمة التحقيق، 42/1-43 ومصطفى جمال الدين، «رأي في أصول

النحو»، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، ع1، 1979م، 36

(5) منصور محمد الشيخ، القواعد الأصولية لغير السادة الحنفية، الجامعة الإسلامية، طرابلس، ليبيا،

214

(6) منصور محمد الشيخ، المرجع السابق، 214 ويدران أبو العيني، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة

شباب الجامعة، إسكندرية، 221

أصول الفقه إلا في القرن الرابع عندما وضعه متأخرو الشافعي⁽¹⁾ ولذلك فسر الطبيعي ألا يتحدث عنه ابن جنى لأنه حنفي المذهب، إضافة لكونه من رجال القرن الرابع الهجري الذي وضع فيه مصطلح استصحاب الحال.

ابن الأنباري وعلم أصول النحو:

مضى بعد ابن جنى قرناً من الزمان تقريباً دون أن يفرد أحد من النحاة كتاباً في علم أصول النحو، إلى أن جاء أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري المتوفى سنة 577 هـ، وألف في هذا العلم رسالتين صغيرتين شرتا معاً بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغسي، وهما: «الإعراب في جدل الإعراب»، و«لمع الأدلة في أصول النحو»⁽²⁾.

وقد رأى ابن الأنباري أنه ألحق بعلوم الأدب الشامية علمين وضعهما وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو على حدّ أصول الفقه⁽³⁾. واستدل الأستاذ سعيد الأقعاني بقول ابن الأنباري لتأييد قوله: «إن ابن الأنباري أول من وضع علم أصول النحو على سق من الأصول للفقه، وهذه أوليّة لا ينارع فيها ابن الأنباري مازع»⁽⁴⁾، ووافقه الدكتور جميل علوش⁽⁵⁾.

ولا أستطيع القطع بأوليّة ابن الأنباري في وضع علم أصول النحو؛ لأن مسألة الأوليّة هذه -مع صعوبة بحثها- لا جدوى عملية من بحثها، ولا سيما أننا نوافق أستاذنا الدكتور محمد حسن عواد بأن تاريخ أصول النحو البعيد هو تاريخ القياس

(1) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 40-41

(2) انظر بن الأنباري، إعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغسي، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971م

(3) ابن الأنباري، بره الألباء، 76.

(4) بن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، مقدمة المحقق، 20-21

(5) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، 154

النحوي⁽¹⁾، فإذا علمنا أن بعض الروايات تجعل أبا الأسود الدؤلي أول من وضع القياس⁽²⁾، وترجع أنه أول من وضع النحو⁽³⁾، نحصل بين أيدينا أن تاريخ أصول النحو هو تاريخ النحو؛ ولذلك نوجه عنايتنا إلى ما أضافه ابن الأنباري في علم أصول النحو

تميز ابن الأنباري بأنه أخلص رسالتيه لأصول النحو ولا سيما رسالة «لمع الأدلة في أصول النحو»، وأظهر تهدي النحويين بعلم أصول الفقه، فقال: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصولها، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»⁽⁴⁾ ولأجل هذه المناسبة بين العلمين أخذ ابن الأنباري هيكلاً علمياً لأصول الفقه وألبسه النحو، فتيلور - كما يقول أستاذنا الدكتور محمد حسن عواد - أصول النحو على أصول الفقه تبلوراً حقيقياً واضح المعالم بين القسَمات⁽⁵⁾ إذ يجري على سبيل كتب أصول الفقه، ويستخدم جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم، وببراعة تطبيقية تلعت النظر⁽⁶⁾.

وأصول النحو عند ابن الأنباري: نقل وقياس واستصحاب حال⁽⁷⁾، وقد تكلم عن الاستحسان دون أن يعده دليلاً رئيساً لوجود خلاف في حجتيه⁽⁸⁾، ولا أدري سر إغفاله للإجماع، ولعله راجع إلى أن النحو يقوم على القياس، ولا سيما القياس على الأكثر؛ لأن استقراء اللغة كان استقراءً ناقصاً⁽⁹⁾.

(1) الأسوي، الكوكب النري، دراسة المحقق، 51.

(2) انظر ابن سلام، طبقات محول الشعراء، 12/1 وأبو الطيب اللعوي، مرتب النحويين، 11 والبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 12

(3) انظر ابن لديم، فهرست، 61

(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 80

(5) الأسوي، الكوكب النري، دراسة المحقق، 68

(6) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، 167

(7) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 81

(8) ابن الأنباري، المصدر السابق، 133 134

(9) انظر مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 23 31

السيوطي وعلم أصول النحو:

ألف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي كتابين لهما علاقة بعلم أصول النحو، هما: «الاقتراح في علم أصول النحو»، و«الأشياء والنظائر في النحو».

أما كتاب الاقتراح فقد أخلصه السيوطي لعلم أصول النحو، ولم يغفل في مقدمته الإشارة لكتاب «الخصائص» لابن جني، وكتب ابن الأثيري: «لمع الأدلة» و«الإغراب» و«الإتصاف»، غير أنه رفع من شأن كتابه، فقال: «واعلم أنني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنى وسماه أصول النحو، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتباً، وفيه الغث والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى»⁽¹⁾.

ثم تطلب كتابي ابن الأثيري حتى وقف عليهما فوجد أن في كتابه «الاقتراح» من القواعد المهمة، والفوائد ما لم يسبق إليه أحد⁽²⁾، ونقل شيئاً من كتاب الإتصاف في مباحث الخلاف⁽³⁾. وقد هدف من عرض هذه الكتب الميزة إلى تأكيد تميز كتابه إذا ما قورن بهذه الكتب.

ومع أن السيوطي غلب عليه الجمع لا التأليف، والاتباع لا الابتداع إلا أنه تميز بجمعه لكل أصول علم النحو الأساسية والفرعية، فأصول علم النحو الأساسية عنده: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال⁽⁴⁾.

وتميز السيوطي بالتوسع في شرح أبواب علم أصول النحو، وتوضيح مقاصدها، وتحديد مصطلحاتها بأسلوب سهل واضح.

(1) السيوطي، الاقتراح، 18.

(2) السيوطي، المصدر السابق، 19.

(3) اسم الكتاب في النسخة التي حققها الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، الإتصاف في مسائل الخلاف.

(4) انظر السيوطي، الاقتراح، 21.

ولعل أمير م في كتاب الاقتراح متابعة السيوطي لعلماء أصول الفقه خطوة خطوة، ولا سيما تاج الدين السبكي المتوفى سنة 771هـ^(١)، إذ قسم السيوطي كتابه إلى الأقسام التالية:

- 1- الكلام في المقدمات
 - 2- الكتاب الأول في السماع،
 - 3- الكتاب الثاني في الإجماع،
 - 4- الكتاب الثالث في القيس،
 - 5- الكتاب الرابع في الاستصحاب،
 - 6- الكتاب الخامس في أدلة شتى،
 - 7- الكتاب السادس في التعارض والترجيح
 - 8- الكتاب السابع في أحوال مستنبط هذا العلم.
- وقد وجدت أن هذا التقسيم يقترب كثيراً من تقسيم تاج الدين السبكي لشافعي لكتابه «جمع الجوامع»⁽²⁾، إذ قسم السبكي كتابه على النحو التالي

- 1- الكلام في المقدمات،
- 2- الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال،
- 3- الكتاب الثاني في السنة،
- 4- الكتاب الثالث في الإجماع،

(1) انظر ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، الدرر الكامنة في أعيان هذه الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط2، دار لكتب الحديث، القاهرة، 1966م، 41/3.

(2) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، جمع الجوامع في كتاب مجموع المتون في مختلف الفروع، مؤسسة دار العلوم، النجدة، 1981م

5- الكتاب الرابع في القياس.

6- الكتاب الخامس في الاستدلال.

7- الكتاب السادس في التعادل وال ترجيح.

8- الكتاب السابع في الاجتهاد.

يتبين من الموارنة بين التقسيمين أن السيوطي تابع في أصول النحو أصول الفقه، فاستبدل السماع بالكتاب الكريم والسنة وأقرد الاستصحاب وحده في كتاب.

ولما تم للسيوطي هذا النجاح الرائع في نسخ هيكل أصول الفقه وجد أن كتابه قد كتب الأقدمين وضوحاً وشمولاً فرأى أنه لم يسبق إلى ترتيبه، فجمعه وترتيبه صاع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع⁽¹⁾. ووافقه في رأيه الدكتور طاهر حمودة، فقال: «إن السيوطي هو الوحيد الذي ترك لنا كتاباً في أصول النحو بالمعنى العلمي الدقيق»⁽²⁾ لشموله ووضوحه وترتيبه بحسب ما يقتضي علم أصول الفقه بدقة، وبدنه بمقدمات لغوية لم يتناولها ابن الأثير، وبحته التفصيلي في أدلة النحو⁽³⁾ وهو قول فيه نظر من جهة أن أولية الشيء لا يشترط فيها الشمول والوضوح بل يشترط فيها السبق التاريخي، وهذا ما لم يتيسر للسيوطي المتوفى سنة 911 هـ.

ويبدو أن كتاب الاقتراح قد لاقى استحساناً من العلماء فكتب عليه شرحان هما.

(1) لسيوطي، الاقتراح، 17

(2) طاهر حمودة، جلال الدين لسيوطي ودوره في الدراسات اللغوية، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1981م 351

(3) طاهر حمودة، جلال الدين لسيوطي 347-351

- «داعي الفلاح لمحبّات الاقتراح» لابن علان، وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية في القاهرة، رقم 95 نحو (1).

- «فيض نشر الانشراح في شرح الاقتراح» لابن الطيب الفاسي (2)، وقد حقق في رسالة ماجستير في كلية الآداب في جامعة عين شمس (3).

تم شرحه حديثاً الدكتور محمود فجال، فأعد تحقيق متنه ثم شرحه، وأصدره باسم «الإصباح في شرح الاقتراح» (4).

أما كتاب «الأشياء والنظائر في النحو» فمحاولة متميزة حقاً عند السيوطي، إذ قصد بهذا الكتاب أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألغوه من كتب الأشياء والنظائر (5)، فهو يشبه كتاب تاج الدين السبكي «الأشياء والنظائر» (6) إلا أن صدره يشبه كتاب «قواعد الزركشي» (7) من حيث إن قواعده مرتبة على حروف المعجم (8).

وقد اشتمل كتاب «الأشياء والنظائر في النحو» للسيوطي على سبعة فون، وهي (9).

الأول: فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع، وهو مرتب على حروف المعجم، وهو معظم الكتاب ومهمه.

(1) انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي الجامعة الليبية، ليبيا 1973م، 414.

(2) انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، 416.

(3) أحبرني هذه المعلومة أستاذي المشرف الدكتور محمد حسن عواد.

(4) محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، المنى للسيوطي والشرح للدكتور محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1989م.

(5) السيوطي، الأشياء والنظائر في النحو، 6/1.

(6) انظر السيوطي الأشياء والنظائر في النحو، 9/1.

(7) انظر السيوطي، المصدر السابق، 9/1.

(8) السيوطي، المصدر السابق، 9/1.

(9) السيوطي، المصدر السابق، 10/1-12.

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه.

الثالث . فن بناء المسائل بعضها على بعض.

الرابع : فن الجمع والفرق.

الخامس : فن الألعار والأحاجي والمطارحات والمتحנות.

السادس : فن الماظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات. والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات.

السابع : فن الأفراد والغرائب.

ولعل ميزة الكتاب أنه يضع أصلاً عاماً، ثم يأتي بفروع هذا الأصل النحوية، فهو كتاب في أصول النحو وتطبيقها كقوله: «ما كان كالجزم من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها. وفيه فروع⁽¹⁾»

- الصلة لا تتقدم على الموصول.

- العاقل لا يتقدم على فعله.

الصفة لا تتقدم على الموصوف.

- المضاف إليه ممرلة الجزء من المضاف.

- حروف الجر ممرلة الجزء من المجرور.

ويعلب على ظني أن «كتاب الأشباه والنظائر» يمثل منهجاً متميزاً من مناهج الدرس النحوي، يقوم على تقديم الأصل العام، ثم شرح الفروع النحوية التي ترد إليه، وبهذا يقدم النحو في مجموعة من الأصول الكلية التي يندرج تحتها النحو

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 332/2

العربي، وهذا المنهج يكاد يلفي الأبواب النحوية، ويعلم كيفية التفكير النحوي، ويختصر مادة النحو العربي، فلا يعبد التعليل الواحد في عدة مواضع؛ لأن الأصل العام يكون علة للحكم النحوي، إلا أنه لا يصلح في نظرنا - للمبتدئين لأنه يستدعي مقدمات عامة في النحو.

ووضع القاعدة الكلية «الأصل العام» التي يندرج تحتها عدد من الظواهر النحوية ذات الحكم المتشابه يسمى في علم أصول الفقه بمنهج الفقهاء⁽¹⁾، ولا غرابة في استعمال السيوطي لهذا المنهج لأنه من فقهاء عصره.

وأصول النحو في كتاب «الأشياء والنظائر» تختلف عن أصول النحو في كتاب «الاقتراح»؛ لأنها في «الاقتراح» أدلتها الإجمالية⁽²⁾، في حين أصول النحو في «الأشياء والنظائر» قواعده الكلية التي ترد إليها الفروع والجريئات⁽³⁾، وسأبرز هذين المفهومين في موضعهما من البحث إن شاء الله تعالى

يحيى الشاوي وعلم أصول النحو:

وأخر ما وصل إلينا من كتب الأصول -حسب علمي- كتاب «ارتقاء» السيادة في علم أصول النحو» للشيخ يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري المتوفى سنة 1096 هـ، الذي ألف كتابه ليكون مرجعاً للنحوي في التعويل⁽⁴⁾، ورتبه على أبواب أصول الفقه⁽⁵⁾. ويسترعي الانتباه في هذا الكتاب أمران:

الأول: ما نبه عليه الدكتور محمد عبيد من أن المؤلف سار في كتابه وراء السيوطي في اقتراحه خطوة خطوة مع اختلاف الأسلوب وطريقة العرض فقط، لكنه

(1) انظر مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 17

(2) السيوطي، الاقتراح، 21

(3) السيوطي، الأشياء والنظائر في النحو، 12/1

(4) يحيى الشاوي، رتقاء السيادة في علم أصول النحو، ٦٥

(5) يحيى الشاوي، لمصدر السابق، 3.

لم يقدم شيئاً جديداً يستحق التنويه به⁽¹⁾، وهو قول سليم فكان الكتاب اختصاراً للاقتراح، بل لعله كذلك؛ لأن الشيخ يحيى الشاوي زار مصر سنة 1074 هـ، وأقرأ العلوم بالجامع الأزهر، ثم طوف في البلاد، وعاد بعد ذلك إلى مصر مجللاً مهاباً موقراً، فتولى التدريس في المدرسة الأشرفية وغيرها⁽²⁾ فربما اطلع على كتاب الاقتراح في مصر، مع أنه لم يذكر الاقتراح ضمن مصادره⁽³⁾.

الثاني - الشبه بين كتاب «جمع الجوامع» لتاج الدين السبكي وكتاب ارتقاء السيادة كبير جداً، يكاد يصل درجة استبدال اسم النحو بالفقه، وعلى سبيل المثال، أصول الفقه عند السبكي «دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وطرق استفادتها ومستفيدها»⁽⁴⁾، وأصول النحو عند الشيخ الشاوي «دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وطرق استفادتها ومستفيدها»⁽⁵⁾.

ومع أن كتاب الشيخ الشاوي صغير إلا أنه واضح العبارة سهل الأسلوب.

قائير علم أصول الفقه في علم أصول النحو:

مرّ أن كتب علم أصول النحو كانت تستهدي بعلم أصول الفقه إلا أن الدكتور محمد عابد الجابري رأى أن الشافعي استلهم أصول فقهه من عمل الخليل بن أحمد في وضع قانون الشعر العربي، أو عمل سيبويه في إرساء أصول العربية، مستنداً على تأثر الشافعي في «الرسالة» بمهج اللغويين والنحاة شكلاً ومضموناً، بأن الشافعي لم يسم «الرسالة» بهذا الاسم، بل كان يدعوها «الكتاب»، فسببوه قن

(1) محمد عبد، الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، 98

(2) لمحيي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، 4/486

(3) انظر يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 30

(4) السبكي، جمع الجوامع، 40

(5) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 35

البيان العربي على مستوى المبنى «النحو»، والتحليل على مستوى المعنى «المعاجم»، والشافعي على مستوى علاقة المبنى بالمعنى لوضع حد لفوضى التضخم في الرأي والفقه⁽¹⁾.

وهو رأي فيه نظر؛ لأن إشارة الشافعي إلى رسالته في الرسالة باسم «كتابتنا» أو «الكتاب»، أو «في الكتاب»، لا تعني أن الشافعي سمى الرسالة باسم «الكتاب»، لأنها عادة سار عليها المؤلفون قديماً وحديثاً.

وهناك فرق كبير في المنهج بين كتاب سيبويه، ورسالة الشافعي، فالأول يبحث في النحو، وأحكامه الجردية التفصيلية والثاني يبحث في الفقه وأحكامه الإجمالية، وفرق ما بين الاثنين كفرق ما بين كتاب في الفقه وكتاب في الفقهون⁽²⁾.

على أن الدكتور الجابري يعود إلى ما مرّ من الاعتراض به في كتاب آخر له، يقول فيه: «لقد تبنت علماء العربية من لغويين ونحويين، وكذلك فعل البلاغيون، وإن بصورة ضمنية، تبناً جميعاً الهيكل الصوري لعلم أصول الفقه فجعلوا النص (السماع أو النقل) والإجماع، والقياس الأصول الثلاثة الأساسية، كما جعلوا، شأنهم في ذلك شأن الأصوليين والعقهاء، من الاستحسان والاستصحاب.. إلخ أصولاً مكملّة»⁽³⁾.

على أن تبني النحاة لهيكل أصول الفقه لا يجعلنا نخفل عن الإقرار بوجود تأثير متبادل بين العلوم الإسلامية، ولا سيما الفقه وأصوله والعلوم اللغوية ولا سيما النحو وأصوله⁽⁴⁾.

(1) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، 102-103.

(2) انظر علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، 158.

(3) محمد عابد الجابري، بينة لعقل العربي، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م، 126.

(4) انظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1964م، 104-108.

والأسري، الكوكب اللّدي، دراسة المحقق، 41-103.

الفصل الثاني

مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي

لم يثبت مصطلح الأصل على مفهوم واحد، بل تطور مفهومه بتطور النحو العربي متأثراً بما طرأ على النحو العربي من تطور في أساليب دراسته، شأنه شأن غيره من المصطلحات التي تطور معناها وتغير دون أن يتغير لفظها، لأنه من الشائع أن يمتد المعنى اللاحق للمعنى السابق بصلة ما.

ومرَّ أن مصطلح الأصل مرَّ في مرحلتين، كان في الأولى مصطلحاً بارزاً من مصطلحات النحو، وأضحى في الثانية مفهوماً أساسياً في علم أصول النحو، دون أن يتغير لفظه بل بقي ثابتاً، استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله.

والبحث في المراد من مصطلح الأصل بحث شاق مضر لصعوبة القطع بمعنى واحد لمصطلح الأصل في سياق نحوي ما، ولا سيما أن النحاة سكتوا أو كادوا عن تحديد المقصود بمصطلح الأصل، حتى بدا مصطلحاً عرفياً تعارفه النحاة، فاستغنوا عن التصريح بالمقصود منه، مع أن مصطلح الأصل جوهر واحد يظهر بأعراض مختلفة متعددة.

ويزداد البحث في المراد من مصطلح الأصل صعوبة عندما يراه يحتل معنيين أو أكثر تبعاً لوجهة النظر إليه فهماً وتحليلاً؛ ولهذا سنضطر للاجتهاد في تحديد المراد من مصطلح الأصل حسب ما يقتضيه سياق وروده اجتهاداً مبيهاً على قرائن ظنية يمكن أن يتسرب إليها احتمال المخالفة.

ولأن النحو سابق على علم أصوله، فسندرس الدلالات المختلفة للأصل في النحو أولاً.

المعنى اللغوي لكلمة «أصل» وكلمة «فرع»:

تذكر المعجمات⁽¹⁾ أن الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول، واستعملت كلمة «أصل» في معانٍ عدة، يُقال: أصل الشيء، يَأْصِلُ أصالةً كان ذا أصل، وأصل الرأي استحكم وجاد، وأصل الشئ قوي واشتد، والشيء يَأْصِلُ: يثبت ويرسخ قال أمية بن أبي عائد الهذلي: ⁽²⁾

وما الشغلُ إلا أنني متَهَيِّبٌ لهرصك ما لم تجعل الشيء يَأْصِلُ

ويقال: أَصَلَ الرجل: دخل في وقت الأصيل، وأصل الشيء جعل له أصلاً يبنى عليه، يقال: أصل الأصول.

والأصل اسم يطلق على أساس الشيء كالجدار أصل للسقف، ويطلق على الحية.

واستعملت كلمة «أصل» بمعنى قرار الشيء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شجرةٌ تخرج من أصلٍ الحميم﴾⁽³⁾، ويعنى الجذر كأصل الشجرة، ويعنى المنشأ والبداية، يقال: أصل الإنسان القراب أي منشؤه، وقد تأتي كلمة «الأصل» بمعنى الحقيقة، يقال: أصل الحكاية. كما تستعمل بمعنى النسب الكريم فيقال: فلان له أصل، وتستعمل كلمة «أصل» ظرفاً في قول: ما فعلته أصلاً.

ويسترعى انتباهنا في المعنى اللغوي لكلمة «أصل» الملاحظات التالية:

(1) انظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (أصل) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، (أصل)، والزبيدي، تاج العروس، (أصل) والسيدي، كشاف اصطلاحات الفنون، 85/1، والمنائي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق محمد رسوان الناية، ط1، دار الفكر، دمشق، 1990، 69، ومجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970م المجلد الأول، (أصل).

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، (أصل)، والزبيدي، تاج العروس، (أصل).

(3) سورة الصافات، آية 64

أولاً. المعنى الكلي العام لكلمة «أصل» أسفل كل شيء من حيث إنه يبنى عليه غيره، والبناء قد يكون حسيّاً كبناء السقف على الجدار، أو عقلياً كبناء الحكم على الدليل، ولعل المعنى الأوّل هو الأقدام تاريخياً، لكنّ البناء على الأصل ليس شرطاً واجباً.

ثانياً. يبدو لنا من وجهة البحث التاريخي أنّ كلمة «أصل» تعود إلى جذر ثنائي لحقه التضعيف، لأنها تلتقي في المعنى مع كلمة «أس» التي تعني الأصل، والشئ الثابت، والأساس.⁽¹⁾

كما تلتقي مع كلمة («أص» بالمثلثة) التي تعني الأصل، وقيل: الأصل الكريم، وتجمع على أصاصر، أشد ابن دريد:⁽²⁾

قلال مجذ فرعت أصاصاً وعزة قسعاء لن تناصي

والأصيص البناء المحكم، والتأصيص التشديد والإحكام، وتأصصوا: اجتمعوا⁽³⁾

والمعروف أنّ السين والصاد حرفان متبادلان صوتياً، مما يعني أنّ كلمة «أصل» تطوّر تاريخي لأحد هذين اللفظين ثم بزيادة اللام، ولا نستطيع أن نحدّد أي الأصلين أصل تاريخي لكلمة «أصل»؛ لعدم وجود دليل نظمن إليه، ومع هذا فإننا نميل إلى أنّ كلمة «أصل» تطوّرت تاريخياً عن جذر ثنائي لحقه التضعيف، إلا أن أصحاب المعجمات سجلوا أحياناً في معجماتهم طورين من بعض الكلمات يدوران في الاستعمال أو أكثر، وجعلوا كلّ طور أصلاً معجمياً قائماً برأسه.

(1) انظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (أس). صاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (أس) وابن منظور، لسان العرب، (أس) والريدي، تاج العروس، (أس). ومجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، (أس).

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، (أص) والريدي، تاج العروس، (أص).

(3) صاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (أص).

ثالثاً: عدّ أبو الحسن الرّماني كلمة «أصل» من المترادفات وذكر أنها تترادف في المعنى مع كلمة: العنصر، والمحتد، والمفرس والصب، والأرومة، والبحر، والتجار، والسبخ، والضئضئ والجذم، والعيص، والتوص، والجرثومة⁽¹⁾. واللافت أن النحاة لم يستخدموا هذه المترادفات لكلمة «أصل» في درسمهم الحوي، ولعل السبب راجع إلى عموم الدلالة في كلمة «أصل».

وتذكر المعجمات⁽²⁾ أن الفرع أعلى كل شيء، وجمعه فروع، وهو مأخوذ من فرع الشجرة أي غصنها، يُقال: فرع الشيء يفرعه فرعاً وفراعة إذا علاه، وفرع القوم فاقهم، وفرع الجبل: صعد وانحدر، وهو من الأضداد، وفرع من هذا الأصل مسائل: جعلها فروعاً واستخرجها منه ففرعت، وهو مجاز

ويطلق الفرع على القوس غير المشقوق، وعلى رأس المال، وشريف القوم، كما أن المال الطائل المعدّ يسمى فرعاً، والفرع: القسم، ويسمى مجرى الماء إلى الشعب وهو الوادي - فرعاً، ويطلق الفرع على الشعر الثامّ مجازاً قال امرؤ القيس:⁽³⁾

وفرع برين المتى أسود فاحمر
أثيث كقنو النحلة المتعشكيل

والفارع: المرتفع العالي، والمفرع: الطويل، ويقال مفرع الكتف: عريضها.

وقال الراغب الأصفهاني: إن الاعتبار في الفرع شيان، أحدهما: الطول، ومنه سمي شعر الرأس فرعاً لعولوه، ورجل أفرع: طويل والثاني: العرض، ومنه هروع النهر، وفروع الشجرة.⁽⁴⁾

(1) الرّماني، عليّ بن عيسى، الألفاظ المترادفة المقاربة المعنى، تحقيق فتح الله صالح علي المصري، ط3، دار الوفاء، مصر، 1992م، 66-67.

(2) الصحاح بن عباد، المحيط في اللغة، (فرع). والرصعي الأسترايادي، شرح شامية ابن الحاجب، 4/ 45 وابن منظور، لسان العرب، (فرع) والريدي، تاج العروس، (فرع).

(3) الأنباري، محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1980م، 62.

(4) لراغب الأصفهاني، معجم معرّيات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط1، دار القلم، دمشق، 1992، 632.

فالفرع في أصل استعماله حسيّ مادّيّ يؤخذ من الطول والعرض لما يمكن أن يبنى عليه.

وإذا كان الأصل أسفل كلّ شيء، والفرع أعلاه، فالعلاقة بينهما الإتمام بجعل الشيء تامّ الأجزاء والتفاصيل إلا أن الفرع بوصفه الجزء العلوي من الشيء والمتّمم له لا يستقل بنفسه عن الأصل غالباً.

ويرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج أو الاقتتار، فالفرع مفتقر إلى الأصل اقتتار غص الشجرة إلى جذرها، كما نلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير.

معاني الأصل والفرع في النحو:

يطلق الأصل في النحو ويراد منه ما يستحقه الشيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخياً خامسة، وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه.

أصل الكثرة:

اللغة ظاهرة اجتماعية عرفية تسبق غالباً وضع القواعد والضوابط، وتسائر الزمن تطورا وتوسعا بتمسك أبنائها بها، واللغة العربية كانت لغة قوم يعيشون في منطقة جغرافية واسعة على شكل تجمعات متفرقة في الجزيرة العربية، وتأثير تفرق التجمعات السكانية العربية ومرور الزمن، واعتماد العرب على سليقتهم في اللغة بدأت تظهر بعض الاختلافات اللغوية بين القبائل العربية.

وبعد أن جاء الإسلام، وبدأت همة اللغويين الأوائل كجيل أبي الأسود الدؤلي، وعبدالله بن أبي إسحاق تتجه إلى جمع اللغة العربية، وتقعيدها، ظهر واضحاً أن العربية لسان واحد، ولغات أي: لهجات عدة.

ونحسب أن اللغويين الأوائل أدركوا هذه الظاهرة لكنهم مضوا في خطتهم الرامية إلى جمع اللغة العربية وتقعيدها، عندما رأوا أن القرآن الكريم يمثل اللسان العربي الذي يفهمه كل العرب على اختلاف لغاتهم.

إذن، فمبدأ «اختلاف اللغات وكلها حجة»⁽¹⁾ الذي أقره ابن جني كان اعتراضاً منه على الأقل، بأن النحو العربي انتخب من هذه اللغات المختلفة وفق معيار، نرجح أنه الكثرة، ونرى أن هذه الكثرة لها صورتان:

الأولى: الكثرة المطلقة:

تُبين النتيجة الأولية للاستقراء الجبرتيّ للغة العرب أن هناك ظواهر لغوية مطردة اطراداً مستمراً لا يكاد يقطعها أي شذوذ كاطراد رفع العاقل، والمبتدأ، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وهذا الاطراد⁽²⁾ المستمر يسوع تجريد قاعدة معيارية، يعدّ خروج النادر عليها إن وجد شذوذاً، وعدم الترامها بعد إقرارها خطأ وهو ما نهج عليه النحويون، فقد روي أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يبينان القواعد على الأكثر⁽³⁾.

وقال ابن السراج: «واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن يابه، فينبغي أن يعلم أن القياس إذا اطرّد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرّد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذّ»⁽⁴⁾، وأكد هذا المبدأ في موضع آخر من أصوله، فقال: «فإنما القياس على الأكثر»⁽⁵⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، 12/2

(2) مستخدم مصطلح «الاطراد» مرادفاً للكثرة المطلقة؛ لأنّ الاطراد يعني الكثرة

انظر الأزهري، زين الدين خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 73/1

(3) نظر ابن حلكان، وفيات الأعيان، 487.468/3.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1

(5) ابن السراج، المصدر السابق، 325/3

ويغلب على ظننا أنه يمكن الاطمئنان إلى أن كثيراً من الأحكام النحوية غير الخلاقية إنما بنيت على هذا الأساس العلمي السليم، يؤيدنا في ذلك أننا لا نجد بين النحويين اختلافاً في رفع الفاعل وبائيه، والمبتدأ وحبره، واسم كان، وخير إن، ونصب المفاعيل، وجر المضاف إليه، وغيرها من الأحكام، بل إن بعض المسائل الخلافية تدل على اتفاق في وصف الحكم النحوي وإن اختلفت في تعليقه وتفسيره، فاختلاف البصريين والكوفيين في المنادى العلم المفرد: هل هو مرفوع أم مبني في محل نصب؟ لا يغير حقيقة وجود علامة الرفع في آخره⁽¹⁾. كذلك الاختلاف في اسم لا النافية للجنس المفرد: هل هو مبني أم منصوب؟ لا يغير حقيقة وجود علامة النصب في آخره⁽²⁾.

وبعض وجود النصوص التي تطرد فيها هذه الأحكام النحوية وخاصة القرآن الكريم، ثم الشعر المحتج به ما ذهبنا إليه.

فأخذ النحويين بأصل الكثرة المطلقة أمر واقع، والاطراد المستمر في الظاهرة النحوية لا يحتاج تحديداً إحصائياً، وهو يسلم إلى أصل القاعدة الذي تصبح فيه القاعدة معياراً يجب الترامه.

الثانية: الكثرة النسبية

نقصد بالكثرة النسبية أن يدلّ الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطردة، ولكنها، الأكثر مواراة بالاستعمالات الأخرى للأصل نفسه، فهي ليست كالكثرة المطلقة التي لا يكاد الاعتراض عليها يطالها إلا بحرف أو حرفين، ولهذا فهي كثرة نسبية.

ونميل إلى أن النحويين اعتمدوا أصل الكثرة النسبية في أعمالهم النحوية، إذ

(1) نظر بن لأبياري، الإنصاف، مسألة رقم 45 323/1-335

(2) نظر بن لأبياري، المصدر السابق، مسألة رقم 53، 366/1-370

أصل السيوطي في «أشباهه» أن كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية⁽¹⁾ وأورد على هذا الأصل أمثلة منها:⁽²⁾

- التوسع في الظروف في التقديم والفصل لكثرتها في الاستعمال.

- حذف ياء المتكلم عند الإضافة لكثرة الاستعمال.

حذف حرف القسم الجار في قول العرب: «الله لأفعلن».

قال سيبويه: جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً.⁽³⁾

- حذف لام الأمر عند الكوفيين لكثرة الاستعمال، فأصل فعل الأمر عندهم باللام الجازمة، لكنها حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وعليه بنوا قولهم: يحرم فعل الأمر بلام مقدرة⁽⁴⁾.

وعندما يطلق النحويون مصطلح الأصل مراداً به الكثرة النسبية فانهم غالباً يلحقون غير الأكثر بأصل آخر، كقولهم: الأصل في كلمة «غير» أن تكون صفة⁽⁵⁾، كما تقول: «جاءني رجل غير زيد»، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب⁽⁶⁾. وتخرج «غير» في بعض استعمالاتها إلى الاستثناء كما في «عاد الرجال غير زيد» فيلحقها النحاة بـ «إلا».

ويرى النحاة أن الأصل في «حتى» أن تكون جارة لكثرة استعمالها كذلك⁽⁷⁾

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 34.4/2.

(2) انظر السيوطي، المصدر السابق، 304/2-308.

(3) انظر سيبويه، الكتاب، 499/3.

(4) انظر ابن الأنباري، الإيضاح، المسألة رقم 72، 549-524/2.

(5) ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م، 22 والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن محمد، المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمود، دار الجامعة، إسكندرية، 1981م، 68.

(6) الكفوي، الكليات، 125.

(7) الكفوي، المصدر نفسه، 126.

مع أنها تدخل على الاسم والفعل على السواء، ولعلّ هذا الأصل يفسر اختلاف النحاة فيها عندما تفارق أصلها، وتدخل على الفعل المضارع إذ يرى البصريون وجمهور النحاة أنّ الفعل بعدها منصوب بأن المضمرة والمصدر المؤول في محل جر هي حين يلحقها الكوفيون بأحرف النصب إذا كان الفعل المضارع بعدها منصوباً⁽¹⁾.

ويصبح أصل الكثرة السببية فرعاً لأصل آخر عندما يفارق أصله، وتحقيقاً لهذه الفرعية يقيده النحاة بشروط خاصة؛ إذ يشترطون في إعراب «حتى» حرف عطف أن يكون معطوفها بعض المعطوف عليه، وغاية له في زيادة أو نقصان⁽²⁾ كقول الشاعر:⁽³⁾

قهرناكم حتى الكفاة فبانكم
لنخشوننا حتى بنينا الأصاعرا

ويمكن تفسير التعارض الشكلي بين بعض الأصول بحمل الأصول على الأكثر، كقول النحاة: إنّ الأصل عدم الحذف⁽⁴⁾ ثمّ يعرضون لحالات يحدف فيها المبتدأ أو الخبر وجوباً وأحياناً جواراً، كما يجيزون حذف المستثنى منه والمفاعيل وغيرها، وهذه الحالات ليست خارجة عن الأصل بقدر ما هي فروع لأصل آخر هو «الإفادة» أو «أمن اللبس»، فأصول صناعة النحو لا تؤخذ على إطلاقها بل تؤخذ بحرية تنتهي عندما تصطدم بأصل آخر؛ ولهذا قال صاحب المستوفى: «إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة»⁽⁵⁾.

وهناك أصول قد تبنى على الكثرة، لكن لها دلالة أخرى كقول النحاة: الأصل

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 83، 597/2-602 والمرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الثاني هي حروف المعاني، تحقيق محمد الدين قباوة ومحمد مديهم فاضل، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، 554.

(2) انظر المرديّ الجنى الثاني، 546-549.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عينا الله، شرح عمدة الحفاظ وعمدة اللافت، تحقيق عبد المصطفى أحمد هريدي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1975م، 615، والسيوطي، هجج لهوامع، 136/2.

(4) السيوطي، لأشبه والنظائر في النحو، 212/5.

(5) السيوطي، الاقتراح، 81.

في المفعول به التأخير⁽¹⁾، ثم يجيزون تقدمه على الفعل أو الفاعل أو كليهما، فهذا الأصل أصل قاعدة معياري؛ لأنه لم يخرج عن الأصل إلى أصل آخر كما في خروج «غير» من الوصف إلى الاستثناء، فشرط أصل الكثرة النسبية أن يخرج إلى أصل آخر.

ومن أصل الكثرة حديث النحاة عن الحذف لكثرة الاستعمال كحذف الفعل في الاختصاص والتحذير والاعراء، وحذف لام الأمر من فعل الأمر عند الكوفيين.

أصل الاستحقاق:

أصل الاستحقاق ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب لأنه اسم⁽²⁾ ولعلّ هذا المفهوم للأصل أشيع أنواع الأصول النحوية؛ لهذا يحصيه النحاة من التعليل والتفسير بعبارات مثل: الأصل لا يعلل⁽³⁾ «الأصل لا سؤال فيه»⁽⁴⁾، و«الأصل لا وجه لتعليله»⁽⁵⁾، و«من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل»⁽⁶⁾. إلخ، لأن أصل الاستحقاق يمس النظرية النحوية من جذورها، وهو ثلاثة أنواع، هي:

أ- أصل العمل:

يرى النحاة أن الأصل في العمل الفعل، وكل ما سواه من العوامل محمول

(1) السيوطي، الأشياء والنظائر في النحو، 134/3 والسيوطي، معجم الهوامع، 9/3

(2) انظر علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، 28، المليجي، يس بن زين الدين، حاشية يس على شرح لتصريح على التصريح، ط2، مطبعة الأهرية، القاهرة، 1325هـ، 45/1، ومنى إلباس، القياس في النحو، 32 والعارسي، لتكملة، دراسة المحقق كاظم بحر مرجان، 90-91

(3) بن معطي، زين الدين يحيى بن عبد المعطي العصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطنجي، مكتبة الإيمان، 1977م، 167

(4) ابن الخبار، أحمد بن الحسين، لغرة المحفية في شرح البرة الألفية، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، 1991م، 98/1

(5) بن برهان العكبري، شرح اللمع، 273/1

(6) ابن الأثيري، الإنصاف، 30/1، 481

عليه، ومشبّه به، فالفعل يرفع الفاعل بحق الأصل، أما إذا عمل الاسم أو الحرف
لفعلة، لحقته وهي مشابهة الفعل بوجه ما، لهذا يتحدثون عن الموجب لعمل اسم
الفاعل، وعمل «إن» وأخواتها وبحورهما، بل يوجبون تعليل عمل الاسم والحرف،
قال ابن عصفور: «فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن
الموجب لعمله»⁽¹⁾.

ويبني النحاة على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف إذا عملا
عن الفعل تحقيقاً لفرعيتهما. قال ابن يعيش «أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذا
علم ذلك، فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء
الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيد ذلك أنك
تقول: زيد صاربُ عمرًا، وزيدُ ضاربُ عمرو، فتكون مخيراً بين أن تعديه بنفسه،
وبين أن تعديه بحرف الجر لصعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول
ضربتُ لزيد»⁽²⁾.

ويفسر لسحابة فرعية «إن» في العمل بأن المبتدأ والخبر جعلاً معها كمفعول
قُدّم وفاعل آخر تنبهاً على الفرعة؛ لأن الأصل تقديم المرفوع⁽³⁾.

ويبني النحاة على أصالة عمل الفعل أصلاً آخر هو وجوب تقديم العامل على
المعمول مالم يمنع مانع؛ لأن الفعل -وهو الأصل في العمل- مقدم على معموله
وهو الفاعل، وهذا يفسر قولهم: أصل الجمل الجمل الفعلية⁽⁴⁾.

فأصل عمل الفعل ركن مكين في النظرية النحوية؛ لهذا قُدّر نصب للمفعول

(1) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو حجاج، ط1، وزارة الأوقاف،
بغداد، 1982، 550/1.

(2) ابن يعيش شرح لمفصل، 78/6.

(3) المردي، حسن بن قاسم، شرح سهيل الفوائد وبكميل المقاصد، مخطوط مصور على ورق في
مكتبة الجامعة الأردنية، القسم الأول، لصورة 204.

(4) انكهي، الكلبيات، 127.

المنصوب على الاختصاص والإغراء والتعدير، إذ أصل النحاة أنه إذا قدر قدر ما هو الأصل⁽¹⁾.

وأظنّ ظناً أن أصل العمل من الأسباب التي قادت النحاة إلى نظرية العامل حتى تطلبوا لكل أثر إعرابي مؤثراً فتضخم النحو العربي بالحديث عن العوامل والمعمولات حتى ضاق نحوي أندلسي بحديثهم ذرعاً، وتمسك بظاهر النصوص عملاً بظاهريته، وهو ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة 592 هـ⁽²⁾ إذ قال: «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء»، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من التحويين ذلك جهل، ولم يقبل منه قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع؛ وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم «إن» وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل⁽³⁾.

فابن مضاء يرفض حمل الاسم على الفعل في العمل؛ لأنّ العلة وهي العمل موجودة في الفعل والاسم والحرف، فلا وجه للتشبيه والتفريع، وظاهر قوله صحيح إلا أن في باطنه نظراً، فقد رأى النحاة أن الأثر الإعرابي كعلامة الرفع والنصب يدخل على الاسم والفعل المصارع، وأن الأثر الإعرابي على الكلمة نفسها يتغير حسب موقعه في الجملة، فيبحثوا عن محدث هذا التعبير لأنهم يؤمنون أن لا أثر بلا مؤثر، ووجدوا أن الحروف لا تؤثر دائماً، وأن الأكثر في الأسماء ألا تؤثر، وأن الأفعال لا تكاد تتفك عن التأثير فجعلوها الأصل في العمل، فالفعل هو المستحق للعمل بذاته.

(1) ابن جمعة الموصلية، عبدالعزير، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي الرياض، 1985، 2/ 1035.

(2) انظر اليماني، عبدالحفي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدالمجيد دياب، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض 1986م، 33.

(3) ابن مضاء القرطبي، أحمد بن محمد بن عبدالرحمن اللحني، الرد على النحاة، تحقيق شوقي صيف، دار المعارف، القاهرة، 134.

ونحسب أن فكرة العمل والعامل جاءت النحو وافدة من أبحاث مفكري الإسلام في التوحيد، لأنَّ من طرق إثبات وجود الله سبحانه وتعالى ووحديته النظر إلى الكون المخلوق على أنه معمول لعامل واحد فقط.

ومن هنا فنظرية العامل تعكس موقفاً فكرياً من الحياة في نظر المسلمين، وتقدم تفسيراً معقولاً لظاهرة التصرف الإعرابي يبقى معقولاً مقبولاً مادام لا يوجد بديل مقنع، ويسترعى الانتباه أن أصل العمل لم يسند إلا إلى شيء واحد هو الفعل⁽¹⁾.

ب- أصل الإعراب:

يرى البصريون أن المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً⁽¹⁾، ونقل المرادي رأياً غريباً وهو أن بعض المتأخرين قالوا: إن الفعل أحق من الاسم في الإعراب⁽²⁾، وجمهور النحاة أن أصل الإعراب هو الاسم.

ولأن الاسم هو المستحق للإعراب بذاته قال الزجاجي: «فكل اسم رأيت معرباً فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكل اسم رأيت مبنياً فهو خارج عن أصله، لعله لحقته فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيت معرباً فقد خرج عن أصله لعله لحقته فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها»⁽³⁾.

وبعد أن أعطى جمهور النحاة أصل الإعراب للاسم عللوا فرعياً الفعل المضارع المعرب، فقالوا: ⁽⁴⁾ مضارعة الأفعال الأسماء من ثلاثة أوجه:

(1) العكبري، التبيين، 153

(2) المرادي، شرح تسهيل العوائد وتكميل المقاصد، مخطوط، القسم الأول، الصورة، 16 (

(3) الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1990م، 260-261

(4) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإصباح، تحقيق كاظم بهر مرجان، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984م، 119/1-120

- فيها شياع وعموم ثم تخصص للحال أو الاستقبال
 - تدخل عليها لام الابتداء، نحو «إن زيدا ليخرج»
 - تقع موقع الاسم، نحو «مررت برجل يكتب أو كاتب».
- ويعلل النحاة بدء بعض الأسماء بمشابهة المبنيات إذ قرروا أن ما شابه شيئا أعطي حكمه.

وينى النحاة على استحقاق الاسم الإعراب أن الأصل في الأسماء الصرف؛ ولهذا فسروا علل المنع من الصرف بالمرعية، فيكفي أن يجتمع في الاسم علتان فرعيتان حتى يمنع من الصرف، كعلتي العسمية والتأنيث، لأن التعريف فرع التكثير، والتأنيث فرع التدكير.

وينى على استحقاق الاسم الإعراب أن الإعراب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة هو الأصل لأنها أمارات على التغيير، والإعراب بالحروف وحركات النيابة فرع^(١).

جـ أصل البناء.

كما أعطى النحاة الأسماء حق الإعراب أعطوا الأفعال حق البناء فقالوا، إن الأصل في الأفعال البناء إلا بعض الكوفيين الذين قالوا: «إن الأصل في الأفعال البناء والإعراب»^(٢)

وقد شارك الأفعال في هذا الأصل الحروف لذلك قبده النحاة بعلة قياسه فقالوا، الأصل في الأفعال البناء على السكون، قال عبد القاهر الجرجاني، «وأصل البناء السكون» لأنه إذا كان بقيص الإعراب وجب أن يكون بقيص الحركة التي يختلفها يحصل الإعراب»^(٣).

(١) ابن مالك، شرح لكافية لشافية، 178/1 - 179.

(٢) العكبري، التبيين، 153.

(٣) عبادقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 125/1 - 126.

وكل فعل مبني فهو على أصله ولهذا لا سؤال فيه⁽¹⁾.

وقد ظن ابن خروب أن «الكثرة» دليل الأصالة في إعراب الاسم، وبناء الفعل فقال: «أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبني»، والكثرة دليل الأصالة⁽²⁾ فرد عليه المرادي بقوله: «وهو ضعيف، لأنه قد تكثر العروء وتقل الأصول»⁽³⁾ بما يؤيد رأيه أن هذا الأصل أصل استحقاق وإن انطبق عليه حد الكثرة.

وانبنى على عدم اتفاق النحاة على أصل واحد لباء الفعل وإعرابه اختلاف البصريين والكوفيين في فعل الأمر، فعند البصريين يبنى لعدم مشابهته الاسم فبقي على أصل بائه استصحاباً، وعند الكوفيين يُعرب؛ لأنه مقتطع من فعل مضارع مجرور والأصل في المضارع الإعراب عندهم⁽⁴⁾.

إذن، فنحن أمام ثلاث ظواهر واسعة الانتشار في النحو العربي، ظاهرة العمل، وظاهرة الإعراب، وظاهرة الباء، وقد أعطى جمهور النحاة لكل ظاهرة من هذه الظواهر مستحقاً، فالعمل يستحق العمل أصالة مع الاتفاق على أن بعض الأسماء تعمل والحروف المختصة تعمل غالباً، والاسم يستحق الإعراب أصالة مع الاتفاق على أن الفعل المضارع معرب غالباً، وأعطى النحاة الفعل حق البناء مع اتفاقهم على بقاء بعض الأسماء. فردوا كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد فقط يستدعي التفسير

أصل التجرد من العلامة:

من قضايا الأصل والفرع اللافتة في النحو العربي قضية العلامة، إذ يكاد النحاة يتفقون على أن العروء هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى

(1) الرجّاجي، لجل في النحو، 261.

(2) المرادي، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط، القسم الأول، الصود 16.

(3) المرادي، لمصدر السابق، الصورة 16.

(4) انظر ابن الأثيري، الإنصاف، المسألة رقم 72، 5490524/2، والعكبري، التبيين، 176-180.

العلامات⁽¹⁾؛ لأن العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة⁽²⁾، ولأن العلامة تخصيص وعدم أصل للحاص⁽³⁾، ولأن العلامة تجعل اللفظ مركباً والبسيط أصل للمركب⁽⁴⁾ ولأن العلامة طارئة والطارئ فرع الأصل الأول⁽⁵⁾

لهذه الأسباب تقرر في البحث الحوي أن غير المعلم أصل للمعلم، ويبحث الحويون في ضوء هذا الأصل عدداً من قضايا الأصل والفرع، منها:

- قضية التذكير والتأنيث:

يكاد السحاة يجمعون أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه⁽⁶⁾؛ لأن المذكر في أصله مجرد من العلامة، يقول ابن الخشاب: «التذكير لا يحتاج إلى علامة إذ كان هو الأصل، والأصول مستعنية بالأوصاف الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وبما ذلك أمر باب الفروع»⁽⁷⁾.

وسوغ ابن يعيش أصالة المذكر بأنه لم يحتج إلى علامة لأنه يفهم عند إطلاقه⁽⁸⁾.

وأسند السيوطي لابن حنّو أنه قال «العروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، بدليل أنك تقول في المذكر: قائم، وإد أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة»⁽⁹⁾

(1) نظر لسيوطي، لأشب والنظائر في النحو، 282/2 إذ عذ هذه القاعدة أصلاً كلياً من أصول النحو

(2) السيوطي، المصدر السابق، 261/5

(3) السيوطي، المصدر السابق، 268/5

(4) ابن الخشاب، المرجع في شرح الجمل، 202

(5) السيوطي، الأشياء والنظائر في النحو، 179/4

(6) نظر العارسي، لتكملة، 86 وابن الخشاب، المرجع في شرح الجمل، 63 وابن يعيش، شرح

المفصل، 59/1 وابن مالك، شرح لكافية لشافيه، 1733/4

(7) ابن الخشاب، المرجع في شرح الجمل، 63.

(8) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 88/5

(9) السيوطي، لأشب والنظائر في النحو 282/2.

واعترض الدكتور أحمد سليمان ياقوت على عدّ السحاة المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً، فقال: ⁽¹⁾ «هو إهمال للعديد من الأسماء المؤنثة بأبيثا حقيقياً، وإلا فكيف يكون الأصل هو المذكر في نحو (فاطمة)، و(زينب)، و(خديجة) . والحقيقة أنه لا يوجد سبب مستعد من الاستعمال اللغوي يعصد هذا التأصيل، ويخل إلي أنهم ربما كانوا متأثرين بالناحية الدينية في تأصيلهم هذا، فالشرع جعل الرجال قوامين على النساء، «الرجال قوامون على النساء» ⁽²⁾.

واستدل الدكتور أحمد ياقوت بمسألة الميراث، ثم قل: «والذكور والتأنيث في اللغة العربية، وفي غيرها من اللغات لا يحد بحد، وليس له تعريف جامع مانع إلا في المملكة الحيوانية ليس عرس، ومن هنا قالوا بالتأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي» ⁽³⁾. وقال في كتاب آخر «كلاهما أصل لعدم وجود قاعدة لهما مطردة هي اللغات، ولوجود كلمات تذكر وتؤنث في العربية» ⁽⁴⁾. ووافقه الدكتور رشيدة عبد الحميد اللقاني ⁽⁵⁾.

ولا أرى رأي الدكتور أحمد ياقوت، لأنه لا يشترط في كل مؤنث أن يكون له مذكر مستعمل، وتأصيل المذكر وتعريف المؤنث عليه يعتمد العلامة أولاً لا الوضع التاريخي أو الفكر الديني - وإن كنت لا أكر تأنيثهم - أو المقابلة بين اللغات. والأسماء المؤنثة التي تحلو من علامة تأنيث خطية قال النحاة إنها مقدرة واستدلوا بظهور علامة التأنيث في التصغير بدليل أنا نقول في تصغير (هند) (هنيئة) فتأتي بالعلامة.

(1) أحمد سليمان ياقوت دراسات نحوية في حصائص ابن جني، 47-48

(2) سورة النساء آية 34

(3) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في حصائص ابن جني، 48-50

وانظر أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة لتقابلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م، 98

(4) أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة لتقابلي، 98

(5) رشيدة عبد الحميد اللقاني، التأنيث في العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م، 39-40

ونقل السيوطي عن ابن النحاس أنه قال: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: غير وأتان، وجدي وعناق، وحمل ورّخل، وحصان وحَجَر، إلى غير ذلك لكنهم حافوا أن يكثّر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وصارية، وتارة في الاسم كـ (امرؤ) و(امراة) و(امرء) و(مرأة) في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد، وحرصاً على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناق، وبلد ومدينة»⁽¹⁾

إذن، فقد تكون الأسماء التي تذكر وتؤنث بقايا مرحلة تاريخية سابقة، والأصل في التفريق بين المذكر والمؤنث العلامة.

قضية التنكير والتعريف:

يرى جمهور النحاة أن التنكير أصل والتعريف فرع عليه⁽²⁾ قال ابن يعيش: «التعريف فرع على التنكير، لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقدت إلى وضع لنقله عن الأصل»⁽³⁾.

واسند السيوطي لابن جنّي أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، تقول: رأيت رجلاً، فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير⁽⁴⁾. ويبين المسجع التاريخي أن التسوين علامة التنكير.

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 75/1-76

(2) انظر المبرد، المقتضب، 746/4. وابن يعيش، شرح المفصل، 59/1. والمرادي، شرح سهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط القسم الأول، الصورة 48. وابن جمعة الموصلّي، شرح ألفية ابن معطي، 628/1. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 71/3

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 59/1

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 282/2

· قضية المفرد والمثنى والجمع:

لا خلاف بين النحاة في أنَّ المفرد أصل للمثنى والجمع⁽¹⁾، لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل على حين يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد، ففي المثنى نلصق بالمفرد الألف أو الياء وتبعهما بالسور إن عدمت الإضافة، وفي جمع المذكر السالم نلصق الوار أو الياء بالمفرد وتبعهما بالون إن عدمت الإضافة، وفي الجمع المريد بألف وتاء نزيد ألفاً وتاءً، وفي جموع التكسير مجري تعبيراً في بنية الكلمة المفردة يدل على الجمع.

· قضية الإيجاب والنفي:

يرى النحاة أنَّ الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها. تقول: قام زيدٌ، ثم تقول في النفي: ما قام زيد، وفي الاستفهام: أقام زيد؟ وفي النهي: لا تقم، فتري الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعاً احتاج إلى ما يدل به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة من آل وبحوها؛ فرع التنكير⁽²⁾.

ولعل هذا يفسر المحافظة على المصطلح النحوي مع أنَّ المعنى قد سلب، فزيدٌ في قولنا: ما قام زيدٌ، فاعل، لأن النفي فرع، وحكم الأصل في هذه الجملة أنها مكونة من مسند ومسند إليه أي من فعل وفاعل، فيستصحب هذا الحكم، وإن زال المعنى حيث لم يقع الفعل من الفاعل، لأنَّ الأصل في هذا النفي الإيجاب.

وأخذ النحاة بالعلامة في التأصيل والتفريع، كان يعتمد على مبدأ «التقابل الثنائي» كما يقول الدكتور نهاد الموسى⁽³⁾، إذ رأى النحاة أنَّ العلامة أمانة دالة

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، 237/1

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 211/1

(3) نهاد الموسى، نظرية البحر العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، عمان،

1987م، 46

على العرق غالباً بين المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، والتكرة والمعرفة، والإيجاب والنفي، وإن كانت هناك أمارات أخرى أحياناً، كالقول بأن التكرة أسبق تاريخياً من المعرفة، أو أن المفرد أسبق تاريخياً من الجمع، أو أن المذكر أسبق تاريخياً من المؤنث؛ لأن العلامة هي الأثر الملحوظ والدليل الملفوظ.

قال السيوطي: «الأشياء الأول مفردة لا تركيب فيها، والثاني تحتاج إلى ما يميزها من الأول كاحتياج المؤنث والتعريف والنفي وشبهه لعلامات؛ لأنها فروع»⁽¹⁾، فالفرع هو المعلم والأصل هو غير المعلم.

وقد بنى النحاة على القول بأن المعلم فرع غير المعلم مقولات منها:

أن علامة غير المعلم أصل وعلامة المعلم فرع، فعلامات الإعراب الأصلية أربع: الصمة والفتحة والكسرة والسكون. وسائر علامات الإعراب الأخرى فروع عليها لأنها تدخل على الفروع فاستحقَّ الفرعُ الفرعُ والأصلُ الأصلُ⁽²⁾.

- وأن من أسباب المنع من الصرف العلامة كعلامة التأنيث⁽³⁾.

وربط الباحثون المحدثون بين أصل التجرد من العلامة ومناهج النظر اللغوي الحديث، فرأى الدكتور بهاد الموسى أن المعلم وغير المعلم من الأصول التي تنتظمها البنيوية⁽⁴⁾ مستنداً بقول الدكتور ركربا إبراهيم عن البنيوية أنها «تضم تحتها كل العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات أو على الأصح أنسقة العلامات»⁽⁵⁾.

(1) السيوطي، مع لهوامع، 61/6.

(2) انظر ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 339/2-340. وابن يعيش، شرح المعصل، 51/1 وأحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، 128. ومحمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، 15-16.

(3) محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، 64.

(4) بهاد الموسى، نظرية النحو العربي، 41.

(5) ركربا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، مصر، 1976م، 44 وانظر، بهاد الموسى، نظرية النحو العربي، 46.

ورأى الدكتور أحمد سليمان ياقوت⁽¹⁾، والدكتور محمود سليمان ياقوت، والدكتور عبده الراجحي، أن المعلم وغير المعلم من الجوانب التحويلية في النحو العربي، إذ قال الدكتور محمود ياقوت: «قرر التحويليون أن الألفاظ عبر المعلمة هي الأصل، وهي أكثر دوراتاً في الاستعمال، وأكثر تجرداً، ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة»⁽²⁾. وقال الدكتور عبده الراجحي: «المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة، وتحويلها إلى بنية السطح»⁽³⁾ وعرض من أمثلتها المعلم وغير المعلم⁽⁴⁾.

إن الخلاف في إلحاق المعلم وغير المعلم بالبنوية أو التحويلية غير مفيد لأن المدرسة التحويلية تطورت عن المدرسة البنوية، وسواء أُنظر إلى هذا التطور على أنه استقلال فقيل المدرسة التحويلية، أو امتداد فقيل إنها إحدى الاتجاهات البنوية، فالأمر سياتي. ولا سيما أن الهدف من الاستعانة بمنهج النظر اللغوي الحديث إبراز المشابه في الأصول بين النحو العربي ومنهج النظر اللغوي الحديث، مع أن وسائل الدراسة مختلفة بينهما

أصل القاعدة:

يقصد بأصل القاعدة تلك القاعدة السابقة على القبود والتفريقات كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدم الفاعل على المفعول، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله، وهلم جرا⁽⁵⁾.

(1) نظر أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، 13، 110

(2) محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، 15-16.

(3) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1988م، 143.

(4) نظر عبده الراجحي، المرجع السابق، 146.

(5) عام حسان، الأصول، 140

أُتفق مع الدكتور قدام حسان بأن من المظانّ التي بعشر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو⁽¹⁾، كقولهم: الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً صريحاً معرفاً مرفوعاً مقدماً على خبره. فهذا الأصل يحتوي على العناصر التي تؤدي بمجموعها إلى الحكم على المبتدأ بأنه مبتدأ

وأصل القاعدة أصل معياري عام يتخذ النحاة مقياساً للصواب النحوي إلا أنه أصل مرن يتلاءم مع الظاهرة النحوية إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج إليه، كجواز تقدم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللبس. أما إن خيف على أصل القاعدة من اللبس أو النقص أو التعارض مع أصل آخر التزم، كعدم جواز تقدم الفاعل على فعله لالتباسه بالمبتدأ وتعارضه معه. ويجب حذف أصل القاعدة أحياناً بقيود خاصة، كقيود حذف الخبر وجوباً.

إن القيود التي تتبع أصل القاعدة تسهم في إبقاء الاستعمالات المختلفة لهذا الأصل دائرة في فلكه، فلا تتيه بعيداً عنه فيضطرب النظام النحوي، لهذا قد تكثر القيود والتفريعات في أبواب النحو كثرة تسبب شيئاً من الصعوبة، فبعد تأصيل تعريف المبتدأ يورد النحاة كالسيوطي اثنين وثلاثين قيداً، كل قيد يجير الابتداء بالنكر⁽²⁾، ويتبعون كل قيد تفسيراً وتعليلاً لسبب الخروج عن أصلهم الذي أصلوه، ومعارهم الذي اتخذوه مستعبيين بالتأويل.

وكل صور الخروج عن أصل القاعدة يجب أن ترد إليه؛ لأنه المقياس المعياري الذي يجب أن تنطبق عليه الاستعمالات اللغوية النحوية بوجه ما لئلا ترمى بالخطأ لأن النحاة قد أصلوا أن مخالفة الأصول لا تجوز⁽³⁾.

(1) قدام حسان، المرجع السابق، 141.

(2) انظر السيوطي، همع الهوامع، 27/2-31 والاشب، والظائر في النحو، 3/

(3) ابن الأنباري، الإنصاف، 185/1.

وأصل القاعدة معيار اقتصادي⁽¹⁾ يظهر التكامل والانسجام بين أصول قواعد النحو العربي، ولا سيما أن النحاة يحصنونه بحماية من العلل تدعّمه وتشبّته، فأصل الفاعل التأخر عن فعله، لأنه كالجُزء منه، وجزء الشيء لا يتقدم عليه فالفاعل تكملة وصلة⁽²⁾.

ومع أن النحاة حصّوا أصل القاعدة بالعلل إلا أنه يعلّب على ظننا أنه يمكن توجيه شيء من النقد لقلّة قليلة من أصول القواعد عملاً يستتبع فيما بينهم، كقول الرصي الأسترايادي: «قال ابن الدهان، وما أحسن ما قل، إذا حصلت الفائدة فأحبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن العرص من الكلام إفاضة المخاطب»⁽³⁾ فابن الدهان قد استند وضع القيود على تأصيل النحاة الابتداء بالمعرفة، فجاء بصابط يتنظم حالات الابتداء المختلفة، وهو الإفاضة، فما كان من الرصي إلا أن وافقه مستحسناً قوله

ونجد النحاة يقولون: «الأصل في المادى النصب»⁽⁴⁾ ويعدون المنادى العلم لمجرد والكرة المقصودة المتمتعين بعلامة رفع فرعين على أصلهم، ويتحقق إلحاق الفرعين بالأصل بعدهما مهيّين في محل نصب. ولئلا ينخرم الأصل بالفرعين لتمس النحاة له عللاً تدعّمه وتشبّته.

قال سيبويه: «المادى منصوب على إصمار الفعل المتروك إظهاره»⁽⁵⁾، ولعل هذا يفسر قول النحاة، «أصل النداء المفعول به»⁽⁶⁾

11، ثم حصار، الأصول، 137

2، انسيوطي لأشبّه وانظر في النحو، 232/2

3، الرصي لأسترايادي، شرح الرصي على الكافية 23، /1

4، سيبويه، الكتاب، 82/2، وابن السراج، الأصول في النحو، 333/1 وابن الحاجب، الإيضاح في

شرح المعصن، 252/1

5، سيبويه الكتاب 82/2

6، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 753/2

وعلل الخليل بن أحمد نصب المنادى بقوله: «إِنَّهُمْ -أي العرب- نصبوا المضاف نحو: يا عبدالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد، ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل»⁽¹⁾.

فالخليل قاس نصب المنادى المضاف والنكرة عبر المقصودة على نصب الظرف المضاف بعلّة الطول، وقاس بناء المنادى المفرد على الظرف المقطوع عن الإضافة بعلّة حذف التنوين.

وعلل ابن الحاجب بناء المنادى العلم المفرد على الضم بطروء سبب أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا يمكن له في الإعراب وهو شبهه بالمضمر، لأن قولك: يا زيد، أصله في المعنى: أَدْعُوكَ وَأُتَدَبِّكُ؛ لأنه مخاطب، ووضع المخاطب يكون بضمير الخطاب، فلما عدلوا عن ذلك المعنى إلى الظاهر، كان وضعاً له موضع المضمر، فأشبه المضمر، فبني⁽²⁾.

واستدل ابن عصفور بأصل الوضع التاريخي في تعليل تأصيل نصب المنادى فقال: «والدليل على أن الوضع في الأصل إنما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة الشعر»⁽³⁾ قال الشاعر:⁽⁴⁾

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أُنثى أنتَ الذي طَلَّقتَ عامُ جُعنا

واستدل على أصالة نصب المنادى بجواز نصب تابع المنادى العلم المفرد، وعده الخليل من الردّ إلى الأصل⁽⁵⁾.

(1) سيويه، الكتاب، 182/2-183.

(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 252/1.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 86/2.

(4) انظر ابن يمين، شرح المفصل، 127/1 والبهادري: حزانة الأدب، 139/1-140.

(5) انظر سيويه، الكتاب، 183/2، 184.

إذن، فقد تمسك جمهور النحاة بأصلهم الذي أصلوه، وردوا المنادى العلم المفرد إليه عما أوردوه من العلل، لكن الكوفيين إلا الفراء ذهبوا إلى أن المنادى العلم المفرد مرفوع بغير تنوين، لأنه لا معرب له يصحبه من رفع أو نصب أو خافض⁽¹⁾ فأثبتوا للظاهرة النحوية الواحدة أصليين، قال الكنعراوي: «المنادى يرفع وينصب بلا عامل»⁽²⁾.

وأحسب أن جمهور النحويين أبوا أن يثبتوا للظاهرة الواحدة إلا أصلاً واحداً، مهما تبحشوا من عناء التعليل والتأويل، على حين يتسمع الكوفيون في بعض الظواهر فيثبتون لها أصليين، كما في إثباتهم إلا الفراء- أصليين للمنادى.

وما أحسن قول الكوفيين إلا الفراء: «المنادى يرفع وينصب بلا عامل»⁽³⁾ لأن تعليقات البصريين وجمهور النحاة يمكن أن يبطالها الاعتراض

أما أن المنادى منصوب بعامل يجب إضماره فقول يتواءم مع قولهم: النصب لا يكون إلا بعامل لفظي⁽⁴⁾ والمنادى المضاف منصوب فلا بد له من نصب فقدّر النحاة له نصباً، ثم طردوا هذا التقدير في المنادى العلم المفرد الذي يخلو من علامة النصب لئلا يسخم أصلهم.

والذي أميل إليه أن العامل لا يصلح لتفسير كل الظواهر النحوية؛ لأن اللغة لا تخضع لمطلق العامل والمعمول دائماً، فالأفضل التخفيف من سيطرة العامل على العكر النحوي حيثما ظهر ضعفه كما في النداء، فالمنادى العلم المفرد مرفوع، وما أحسن ما قال الكوفيون. «بلا عامل»⁽⁵⁾.

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 45، 323/1 335 والعكبري، التبيين، 438-439
(2) الكنعراوي، صدر الدين الأستنبولي، الموفي في النحو الكومي تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 64.

(3) الكنعراوي، المصدر السابق، 64.

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 76.

(5) الكنعراوي، الموفي في النحو الكومي، 64.

أما علة الطول ففيها ضعف، فليس المنادى المضاف المنصوب في قولنا: «يا ربنا» بأطول من المنادى المفرد المضموم الآخر في قولنا: «يا شرحبيل»، وتصبح هذه العلة أكثر ضعفاً عندما يكون المنادى نكرة غير مقصودة كتمثيل الخليل. «يا رجلاً صالحاً»⁽¹⁾ ولم يجاور المنادى الأحرف الثلاثة على حين يمكن أن يأتي المنادى العلم المفرد ثلاثياً ورباعياً وخماسياً وستاسياً.

والاستدلال بوقوع الضمير موقع المنادى فيه نظر من جهتين:

أولهما: أن موقع المنادى لو كان الضمير المبني لوجب بدء المنادى في كل أحواله، وما اقتصر البناء على المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة.

وثانيهما: أن جميع الضمائر مبنية، فالاسم المعرب والضمير المبني طبيعتان مختلفتان. وورد عن العرب قولهم: يا إياك، فالمنادى ضمير نصب.

أما الشاهد الشعري فلا يقوم دليلاً على صحة أصل النحاة، لأن البيت والبيتين لا تبى عليهما القواعد كما يقول أبو حيان⁽²⁾. وهو منهج معاري لأنه يمكن أن يكون الشاهد دليلاً تاريخياً

أما جواز نصب تابع المنادى العلم المفرد فقد يكون مرجعه ن المنادى موضع خطاب، وتابعه خُص بالخطاب فصب على إضمار فعل الاختصاص.

أما وقد اطرده رفع المنادى العلم المفرد فحقه الرفع كما قال الكوفيون، فلا «يجعل ما وضعه السحويون للتقريب والتعليم لا أصل له ولا ثبات، حجة على لسان الفصحاء، هذا لا يكون، ولا يحتج به إلا جاهل»⁽³⁾.

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 182/2

(2) انظر السيوطي، هج لهوامع، 120/2

(3) لعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ديوان أبي لطيف سمي بشرح العكبري، المسمى بالنبيين في شرح الديوان، تحقيق مصطفى السعد، وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلي، دار معرفة، بيروت، 166/2 وتحتفظ على استعمال كلمة «جاهل» لكن الأمانة لعلمه بتفاصيل عدم التصرف بالنص

ويعلب على ظني أن لا وجه لتعليل ظهور الضمة والفتحة على المنادى، أما عدم التنوين في المنادى العلم المفرد والتكرة المقصودة فنتفق مع المستشرق الألماني (براجشتراسر) بأنهما يشبهان المعرف من جهة أن المنادى فيهما محدد بعينه، فيعدم التنوين كما يعدمه المعرف بالآلف واللام، وما يؤكد ذلك أنهم كانوا إذا نادوا واحداً غير معين محدّد ألحقوا به التنوين للإشارة إلى التنكير نحو: يا غلاماً أي يا واحداً من العلماء⁽¹⁾.

ومن الظواهر التي أساء إليها الاحتكام إلى أصل واحد ظاهرة «لا النافية للجنس»، فبعد أن رأى النحاة اسم لا النافية للجنس يأتي تارة معرباً منصوباً إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وأخرى متمتعاً بحركة نصب إلا أنه مفارق للتنوين إن كان معرباً فرّ البصريون وجمهور النحاة من إعطاء اسم لا النافية للجنس أصلين وأصلوا أن اسمها منصوب فإن جاء مفرداً فهو مبني في محل نصب في حين تسمّع الكوفيون وعدوه منصوباً دائماً وعللوا حذف التنوين بعلّة كثرة الاستعمال⁽²⁾.

إذن، فقد جرّ الاحتكام إلى أصل واحد للظاهرة الواحدة النحويين إلى شيء من التأويل والتعقيد لا نرى له مسوغاً، والقضية الأساسية هي سيطرة فكرة الأصل الواحد على أذهان جمهور النحاة، لأنهم يردّون الظاهرة الواحدة إلى أصل واحد فقط مهما تجشّما من عناء التأويل والتعليل، وهذا المنهج وإن كان يسجم مع موقفهم الفكري من الكون والحياة- لا يصلح دليلاً لوضع قواعد نحوية تهدف إلى تعليم اللغة.

أصل الباب.

بعد أن درس النحويون أنماط التركيب النحوي في العربية، وجدوا أن هناك مجموعات من الأدوات تعمل كل واحدة منها عملاً خاصاً فجعلوا كل مجموعة باباً

(1) براجشتراسر، في لتطور النحوي للغة العربية، عني بشرة رمضان عيد، لواء، 81
(2) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 53، 366/1-370 والعكبري، لبيبي، 362-367

مستقلاً «كان» وأخواتها، «إن» وأخواتها، وواو العطف وأخواتها وغيرها، ثم نظروا في كل مجموعة على حدة فرأوا بين أفرادها تمايزاً واحتلاقاً، وإن تشابهت جميعاً في العمل، ذلك أن بعض الأدوات تميزت بسعة التصرف وكثرة الاستعمال إضافة إلى أن النحويين دأبوا على ردّ التشابهات إلى أصل واحد؛ لذلك جعلوا لكل مجموعة أصلاً واحداً، وعبروا عن هذا الأصل بعبارات مثل: «أصل الباب»⁽¹⁾ و«أم الباب»⁽²⁾ و«الأصل في الباب»⁽³⁾.

قال المبرّد: «وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى وسنذكر «إن» كيف صارت أحق بالجزاء»⁽⁴⁾ فكل باب يحوي له في الأصل أداة واحدة في تصور النحاة، ثم تدخل عليه أدوات أخرى تشاركه في المعنى فتستحق أن تعمل عمله. وهذا التصور لا يعني أن أصل الباب هو الأقدم تاريخياً؛ لأنهم لم يؤرخوا لتاريخ أدوات الباب النحوي، وإنما يعني أن منهجهم في الدرس النحوي يقوم على ردّ كل مجموعة متشابهة إلى أصل واحد

ففي باب الجزاء -الشرط الجازم- يرى النحويون أن «إن» أصل باب الجزاء، وهي «أم الباب»، وسائر أخواتها فروع عليها، لأنك تجازي بها في كل ضرب من ضروب الجزاء، ويجوز حذف فعل الشرط وجوابه بعده، والشرط بها يعم، كما تحصن بجواز إيلائها الاسم على إضمار فعل يعسره، وهي حرف، وأصل المعاني للحروف⁽⁵⁾.

وهي باب كان يرى النحويون أن «كان» أصل الأفعال الداخلة على المبتدأ

(1) انظر عبدالقاهر الجرجاني، المقصد في شرح الإيضاح، 1119/2، وابن يعيش، شرح المفصل 118/8، 32، والسيوطي، جمع الهوامع، 232/4.

(2) نظر ابن يعيش، شرح المفصل 32/8، والسيوطي، الأشياء والظائر، 248/3، 253.

(3) انظر أسهيلي، نتائج الفكر في النحو، 256.

(4) امبرّد، المقتضب، 46/2.

(5) انظر المبرّد، المقتضب، 49/2-50، وعبدالقاهر الجرجاني، انقضاء، 2، 1119-1123، والسيوطي، الأشياء والظائر، 248، 3، 249.

والخبر، وهي أمّ الباب، لأنّها تدلّ على مطلق الزمان الماضي، و«يكون» تدلّ على مطلق الزمان المستقبل، وإذا جاءت تامة دلت على الكون، وكل شيء داخل تحت الكون، وهي أكثر النواسخ استعمالاً في كلام العرب، لذلك توسّعت أقسامها وتعدّدت، وجاز أن تقع سائر أخواتها أخباراً لها⁽¹⁾.

وفي باب النداء رأى النحاة أن «يا» أصل حروف النداء، وأمّ الباب للأسباب التالية⁽²⁾:

- أنها أكثر أحرفه استعمالاً.
 - لا يقدر عند الحذف سواها.
 - لا ينادى اسم الله عز وجل إلا بها.
 - نعمّ النداء بها القريب والبعيد.
 - تقع في باب الاستفائة والتعجب والندبة وغيرها.
 - تدخل على أيّ.
 - أن القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه، لم يأت فيه غيرها.
- وفي باب نصب الفعل المضارع يرى النحاة أن «أن» أصل النواصب وأمّ الباب، لكثرة استعمالها وتصريفها، ولأنّها المقدرة عند الحذف، ولا خلاف في أنها تعمل بنفسها⁽³⁾.
- وفي باب الاستفهام يرى النحاة أن الهمزة أصل أدوات الاستفهام، وأمّ الباب، لأنها حرف عامّ التصرف كثير الاستعمال⁽⁴⁾. ولعلها الأصل التاريخي.

(١) انظر بن جزمه الموصلي، شرح ألعية بن معطي، 864/2، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 117/3.

(2) انظر بن يعيش، شرح المفضل، 118/8، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 222/3-223.

(3) مظر ابن عقيل، بهاء الدين عبيدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 14، دار العلوم الحديثة، بيروت، 346/2.

(4) لسيوطي، الأشباه والنظائر، 253/3-255.

وفي باب النفي يرى النحاة أن «ما» هي الأصل في النفي، وهي أم الباب،
وسائر الأدوات مجموعة عليها، وفرع لها، لأن النفي بها أكد⁽¹⁾

وفي باب القسم يرى النحاة أن الباء أصل حروف القسم، لأنها حرف الجر
الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف به، وذلك الفعل «أحلف» أو «أقسم»
وهي الأصل في التعدية، ومعناها الإلصاق الذي ينسب معنى الحلف، وتدحل على
المضمر والمظهر على السواء، لذلك كانت الأصل، وإن كانت واو القسم أكثر منها
استعمالاً⁽²⁾.

وفي باب العطف يجعل النحاة الواو أصل الباب، لأن الواو حرف يفيد مطلق
الجمع من غير ترتيب في الأحرف، وغيرها من حروف العطف يفيد الجمع مع زيادة
معنى، فكان مدلول الواو بمنزلة البسيط ومدلول غيرها بمنزلة المركب، والبسيط
أصل للمركب⁽³⁾.

وفي باب «إن» يرى النحاة أن «إن» أصل أحواتها في الدخول على المبتدأ
والخبر لكثرة استعمالها فيه، ولتضمنها معنى واحداً هو التأكيد، حتى سموا الباب
باسمها⁽⁴⁾.

ورأى النحاة أن «إذا» الأصل في أدوات الشرط غير الجازم لذلك اختصت
بجوز إيلاتها الاسم بعدها بإصمار فعل يفسره العمل المذكور⁽⁵⁾.

ورأى النحاة أن «الذي» أصل الموصولات لكثرة استعمالها⁽⁶⁾

(1) السيوطي، المصدر السابق 121/3

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 32/8، 34، وابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 420/1
422، والسيوطي، شرح ألفية ابن معطي، 776/1

(3) انظر ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 776/1

(4) انظر السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 256

(5) العلمي، حاشية على التصريح، 193/1

(6) ابن الحاجب، لإبصار في شرح المفصل، 481/1

وفي باب الضمائر رأى النحاة أن الضمير المفرد المذكور المتفصل هو الأصل،
والفرع م دَلَّ على أنثى أو اثنتين أو جماعة ذكور أو إناث⁽¹⁾

تدل ظاهرة أصل الباب على أن النحاة اتخذوا من فكرة الأصل ثابتاً من
ثوابت التحليل اللغوي، وتدور أسباب تأصيل أصل الباب في النحو وتختلف، إلا
أنها تكاد ترمو في النهاية على مرتكزات ثلاثة:

الأول: إذا كان في أدوات الباب حرف فيمكن أن يكون الأصل لأن النحاة
أصلوا: أن الأصل في نقل المعاني حروف المعاني، كالنقل من الخير إلى الاستخبار،
أو من الإيجاب إلى النفي وشبهه أو من العموم إلى الخصوص كما في إلا التي
تعدّ أصل أدوات الاستثناء⁽²⁾.

لثاني إذا كانت أدوات الباب متجانسة حروفاً أو أفعالا فالأكثر استعمالاً
وتصرفاً هو الأصل.

الثالث: إذا دلت أدوات الباب على عدد فالمفرد المذكور هو الأصل مثل
«الذي»، وإذا دلت على معنى واحد تزكت منزلة البسيط فكانت الأصل مثل واو
العطف.

وأحسب أن كثرة الاستعمال وسعة التصرف عماد تأصيل أصل الباب، فكلمة
«إذا» ليست حرف شرط بل ظرف، وإن كانت تقرب في المعنى من حرف الشرط
«إن»، ومع هذا فهي الأصل وأخواتها فروع لها مهن الحروف نحو: (لو) التي
تعد الأصل من الناحية التاريخية.

وتمييزاً لأصل الباب عن فروعه كان النحاة يتوسعون في أحكامه فيخصونه
بالتقدير عند الحذف، إن كان مما يحذف، مثل حرف النداء «يا» وحرف نصب
المصارع «أن»، وغيرهما؛ لأنهم قرروا ألا يقدر عند الحذف إلا الأصل

(1) بن مالك، شرح الكافية الشافية، 230/1.

(2) نظر الخوارزمي، لتحرير، 455/1، وبن الحيار، العره المعية، 124/1.

ويطلق النحاة على أصل الباب المجمع عليه أمّ الباب مثل كان، ووار العطف، وباء النداء، وأن الناصبة للعلل المضارع⁽¹⁾، والأم في اللغة أساس الشيء وأصله⁽²⁾.

وتوصل النحاة إلى ربط أصل الباب بسائر أدواته بالقياس فقاموا بالأداة على أصل بابها قياساً شكلياً؛ لينسجم تأصيلهم لأصل الباب مع عمل سائر أدوات الباب العمل نفسه، كقياس العطف بالفاء على العطف بالواو بعلّة الجمع بين ما قبلها وما بعدها فيكون الحكم هو الإتيان، وتحقيقاً لفرعية الفاء يقولون، إن معنى العطف بها الجمع مع التعقيب على حين تنعرد الواو بمعنى مطلق الجمع

وقد تجاوز النحاة دراسة الأدوات النحوية التي تشترك بعمل واحد إلى دراسة تصرفات كل أداة على حدة مهما تعددت الأبواب التي تدخل فيها، ولهذا شاع في كتب النحو أن أصل الواو العطف⁽³⁾، وكل أنواعها الأخرى فروع لها، وأصل الباء الإلصاق⁽⁴⁾ والمعاني الأخرى فروع لها، وأصل معاني «في» الظرفية⁽⁵⁾

إذن، فقد ردت النحاة كلّ مجموعة من الأدوات المتشابهة عملاً إلى أصل واحد، والمتشابهة معنى إلى معنى واحد عملاً بفكرة الأصل الواحد التي ترسموها في دراساتهم النحوية.

الأصل التاريخي:

تحمّل كلمة الأصل في بعض المواضيع دلالة تاريخية حيث يرى النحاة يشيرون إلى طورين أو أكثر للظاهرة اللغوية النحوية الواحدة، يعدون الطور الأول أصلاً للطور الثاني الناتج عنه تاريخياً، وهو ما نقصده بالأصل التاريخي.

(1) انظر في الأمهات من الأدوات، جودة أبو المجد بدوي، «الأمهات من الأدوات في النحو العربي»، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ج2، ص10، 1990، 42-78.

(2) الكفوي، الكليات، 176.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 81/7.

(4) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو العربي، 264.

(5) ابن برهان العكبري، شرح اللع، 121/1، وعبدالقاهر الجرجاني، المقنن في شرح الإيضاح، 824/2.

ويسرز الأصل التاريخي بوضوح في دراسة النحويين لحروف المعاني، إذ رأى الكوفيون أن أصل «لكن» «لكن إن» فحذفت الهمزة وسور لكن تخفيفاً بدليل قول الشاعر⁽¹⁾.

يَكُونُنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكُنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعْمِيْدُ

واللام لا تدخل إلا على إن، وذهب الكوفيون إلا الفراء إلى أن أصل «لكن» «لا» و«إن» والكاف، ثم طرحت الهمزة، وسوغ الكوفيون بهذين الأصلين التاريخيين دخول اللام على خبر «لكن» في الشاهد السابق لأن «إن» بقيت بعد التركيب على ما كانت عليه قبل التركيب⁽²⁾.

ورأى الخليل أن أصل «لن» «لا أن»، حذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقى ساكنان فحذفت الألف⁽³⁾، ولعل لكلامه نصيباً من الصحة.

ورأى ابن كيسان أن أصل «أم» «أو» أبدلت واوها ميماً، فتحوّلت إلى معنى يزيد على معنى «أو»، وردّ عليه أبو حيان بأنها دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامها، وهما مختلفان من أوجه⁽⁴⁾.

واختلف في «كلاً»، فقال الأكثر: إنها بسيطة، وقال ثعلب هي مركبة من كف التشبيه ولا النافية وشددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، قال أبو حيان. وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل⁽⁵⁾. ولم يبحث المسألة تاريخياً.

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، 209/1، وابن يعيش، شرح المصطل، 62/8، والمالقي، أحمد بن عبدالمور، وصف أبي في شرح حروف المعاني، تحقيق أمجد محمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م، 349 والبغداد، حزانة لأدب، 16/1، 361/10.

(2) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 25، 208-218 والعكبري، التبيين، 353-358، وابن يعيش، شرح المصطل، 79/8، وابن المذحبي، الإيضاح في شرح المصطل، الكتاب، 5/3 والمرادي، الجسي الناصي، 270-271.

(3) سيبويه، الكتاب، 5/3، والمرادي، الجسي الناصي، 270-271.

(4) السيوطي، جمع الهوامع، 238-239.

(5) المرادي، الجسي الناصي، 578، والسيوطي، جمع الهوامع، 384/4.

واختلف الكوفيون والبصريون في أصل سين التسويف، فذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من «سوف»، وأن «سوف» أصل والسين فرع، مستدلين بأن الحذف لكثرة الاستعمال جائز، وقد كثر استعمال «سوف» فدخلها الحذف بدليل لغة: «سَوِ أفعِل» بحذف الفاء، ولغة: «سَفْ أفعِل» بحذف الواو، فتطرق الحذف للفاء والواو لكثرة الاستعمال فبقيت السين، وهي تشارك «سوف» في الدلالة على الاستقبال.

وذهب البصريون إلى أن «السين» و«سوف» أصلان؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف، والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس، أما اللغات الواردة في «سوف» فقد تعمد بها الكوفيون وإن صححت فهي من الشاذ الذي لا يعبأ به، وبين السين وسوف فرق في المعنى فالأولى للتصميم والثانية للتراخي⁽¹⁾

ولا يبعد أن يكون قول الكوفيين صحيحاً لولا أن في ثبوت لغات «سوف» نظراً.

واختلف في أصل «مهما» الشرطية، فقيل: بسيطة وربها فعلى وألفها تانيث، وقيل مركبة من «ما» الجزائية، وما الزائدة، وقيل مركبة من «مه» بمعنى كف وما الشرطية، أو «مه» أضيفت لها «لما» الشرطية، والمختار الأول لأنه لم يقم على التركيب دليل فالتركيب دعوى أصل ينطق به في موضع من المواد⁽²⁾، ومقرر عند النحاة أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع⁽³⁾

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 646/2، 647. والمرادي، الجنى الثاني، 59-60، والريدي البهاني، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، تنال النصر في اختلاف نحا الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجدي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م، 156، والسيوطي، همع الهوامع، 377/4

(2) انظر سيبويه، الكتاب، 59/1، 60، والمرادي، الجنى الثاني، 612، والسيوطي، همع الهوامع، 426/4

(3) المرادي، الجنى الثاني، 271.

وشَجَرَ خلافُ بين النحويين في أصل «منذ»، فقيل: بسيطة، وقيل: مركبة وعليه الكوفيون الذين اختلفوا، فقال الفراء: أصلها «من ذو» من الجارة وذو الطائفة بمعنى الذي، وقال غيره: أصلها «من إذ» حذفت منها الهمزة فالتقى ساكنان. التون والذال، وحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات؛ لأنها صممت معنى شيئين «من» و«إلى» إذ قولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: من أول هذا الوقت، فقامت مقامهما، فقويت ثم ضمت الميم إتباعاً لحركة الذال.

وقيل إن «مد» فرع «منذ»، وقال ابن ملكون. هما أصلان، لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة. ولم يثبت أي دليل نقلي يثبت أيّاً من الأصول المذكورة، فهي دعوى بلا دليل قاطع.

وقيل: إن هلا⁽¹⁾، ولولا⁽²⁾، ولعل⁽³⁾، وهيا⁽⁴⁾، وغيرها أدوات مركبة

نخلص من عرض هذه الملامح التاريخية في دراسة النحاة لحروف المعاني إلى أمرين:

الأول: الأصل التاريخي لحروف المعاني يشوب دراسته خلاف كبير بين النحاة، إذ يكاد النحاة ينقسمون إلى فريقين: فريق يقول بإمكانية تركيب حروف المعاني، فيأتي لبعض حروف المعاني بأصول تاريخية. وفريق ثان ينكر تركيب حروف المعاني لأن الأصل في الحروف الجمود لا الاشتقاق والتصرف.

(1) انظر، المرادي، الجنى الثاني، 509-510

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/222

(3) انظر ابن الأنباري، لا تصاف، المسألة رقم 26، 218/1، 227، والعكبري، التبيين، 359-361.

والمالقي، رصف المباني، 99، والمرادي، الجنى الثاني، 579

(4) لمردى، الجنى الثاني، 507

الثاني: النحاة يعتمدون على اجتهدات عقلية أحياناً في الوصول إلى الأصل البسيط للحروف المركبة، وقلما يعتمدون على أدلة نقلية تقوم شواهد على صحة ما يقولون لأنهم يفرضون أوضاعاً لغوية لم تثبت نقلاً.

وأحسب أن شيئاً من الملامح التاريخية في دراسة حروف المعاني من قبيل تسوية الأحكام النحوية لا البحث التاريخي؛ لأنَّ السحابة قعدوا العربية بصفتها لغة ثابتة دون الالتفات إلى أنهم قعدوا بعض الأوضاع الطارئة وأهملوا بعض الأصول التاريخية بل ربما قعدوا من الظواهر اللغوية النحوية الواحدة طورين.

أمّا فكرة التطور فليست لدراسة التطور نفسه بل -والقول للدكتور نهاد الموسى- من أجل خدمة المنهج التعليلي الذي أخذوا أنفسهم به⁽¹⁾، كما في تعليل نقصان «كار» بأنها في الأصل التاريخي دالة على الحدث والزمان، ثم خلعت دلالتها على الحدث، وبقيت دلالتها على الزمان⁽²⁾.

ومن المسائل التي تحمل على الأصل التاريخي مسألة نداء لفظ الجلالة والتعويض عن حرف النداء بالميم، إذ رأى البصريون وجمهور السحابة أن الميم في قولنا «اللهم» عوض حرف نداء محذوف، ومن الأصول المقررة أن العوض والمعوّض لا يجتمعان.

ورأى الكوفيون أن «اللهم» أصلها جملة، هي: «يا الله أمتا بخير» إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، وقال بعض الكوفيين: إنَّ الأصول «يا الله أم» أي: أقصد، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله عز وجل، فامتزجتا وصارت كلمة واحدة⁽³⁾.

(1) نهاد الموسى، في «الطور النحوي»، مجله كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مج3، ع2، سنة 1972، 15-16، وانظر نهاد الموسى، في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية، عمان، 1976م، 202.

(2) العكبري، التبيين، 84.

(3) انظر ابن الأثيري، الإنصاف، المسألة رقم 47، 347-341/1.

فمنظرة البصريين معيارية، لأنه لا حذف إلا بدليل، فلما اطرء حذف حرف
الداء، وإبقاء الميم، عدوا الميم عوض حرف الداء. في حين نرى أن نظرتي
الكوفيين تاريخيتان إلا أن الهدف تفسير ظاهرة اتصال الميم بلفظ الجلالة خدمة
للمنهج التعليلي الذي أخذوا أنفسهم به، لأن المسألة من وجهة النظر التاريخي
ترجع أن الميم أصلية، فلفظ الجلالة في اللغة العبرية «إلوهيم» بإثبات الميم⁽¹⁾

بضاف إلى هذا دليل نقلي، وهو قول الشاعر:⁽²⁾

إني إذا ما حدث ألكأ أقول: يا اللهم يا اللهم

وقول الآخر:⁽³⁾

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما

وقول الآخر:⁽⁴⁾

غفرت أو عذبت يا اللهم

فهذه شواهد اجتمع فيها حرف الداء مع الميم، ووجهها أن تحمل على أن الميم
أصلية من بقايا دخول الميم على اسم الجلالة، وإن كانت شاذة لأننا نتفق مع
الدكتور حسن عون بأن ما سماه النحاة شاذاً أو خارجاً على القواعد النحوية، أو
سماعياً يعتبر أثراً قديماً قد بقي في اللغة بمشابهة الرواسب التي تبقى في بعض

(1) نظر بهاد الموسى، في التطور النحوي، 14.

(2) انظر السكري، الخس بن الخس، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عيد الستار أحمد فرج، مكتبة
العروبة، القاهرة 1965م، 1346/3، والبغدادي، حزانة الأدب، 295/2.

(3) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق،
1957م، 233، وله: الإنصاف، 342/1، وابن منظور، لسان العرب، (أله)، والبغدادي، حزانة الأدب،
296/2.

(4) نظر ابن الأنباري، الإنصاف، 343/1.

مروع النهر بعد أن تجف، وتتحول جميعاً إلى مجري واحد⁽¹⁾ ويمكن الاستعانة به في دراسة التطور التاريخي لبعض الظواهر النحوية مثل الإعراب بالحروف⁽²⁾.

نخلص إلى أن الأصل التاريخي لا يعول عليه النحاة كثيراً في الدرس النحوي؛ لأنهم أرادوا تعقيد اللغة بوصفها وضعاً ثابتاً واحداً يجب أن يكون معياراً للمصواب النحوي، ومن هنا ضيق النحاة على أنفسهم مجال البحث التاريخي، ولا سيما أن نقطة الانطلاق في الدرس النحوي عصر الاحتجاج، وهي نقطة الانتهاء؛ لأنه المعيار الذي انعقد عليه اتفاق علمائنا في النحو والصرف واللغة، ومن الناحية المعيارية يعد المنهج التاريخي محدود الفائدة، لأننا ما نزال نحتذي المعيار الثابت الذي وضعه لنا النحاة بعد أن أفنوا أعمارهم في دراسة هذه اللغة الشريفة.

وأتفق مع أستاذي الدكتور إسماعيل أحمد عمارة بأن المنهج التاريخي «لم يكن هدفاً للغويين القدماء، بل كان هدفهم التوقف في استنباط القواعد والمعايير عند ما يمثل لغة القرآن الكريم بوصفها لغة الحضارة الجديدة، وبوصفها اللغة التي ارتبط حفظها بوعد الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن الكريم»⁽³⁾.

أصل الوضع؛

يقصد بأصل الوضع المجرّد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح تعديلاً لرأي الدكتور ثمام حسن الذي رأى أن أصل الوضع أصل مجرد لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة⁽⁴⁾؛ لأن الحرف أحد أقسام الكلمة فيدخل تحتها، والكلمة قد يكون لها معنى معيّد كزيد أو لا يكون كمقلوبها «ديز» فالأولى لها

(1) حسن عون، اللغة والنحو، ط1، الإسكندرية، سنة 1971م، 100

(2) حسن عون، المرجع السابق، 81-85 وانظر، فؤاد حنا تري، في أصول اللغة والنحو، ط1، دار الكتاب، بيروت، 1969م، 192-193.

(3) إسماعيل أحمد عمارة، التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم، 7-8.

(4) ثمام حسن، الأصول، 123

أصل وضع في حين لم توضع الكلمة الثانية للإفادة⁽¹⁾، والجملة تركيب إلا أن التركيب أعم من الجملة، فالمنادى تركيب موضوع بلا عامل فهو تركيب صحيح، لكن إن قلنا إن أصل الوضع الجملة لا التركيب الصحيح اضطررنا إلى تقدير عامل في المنادى لنجعل منه جملة في أصل الوضع.

فأصل الوضع قسمان: أصل وضع اللفظ المفيد ويشمل أصل وضع الحرف والاسم والفعل. وأصل وضع التركيب الصحيح ويشمل الجملة وما يتعلق بها.

أصل وضع اللفظ المفيد:

كان مدخل النحاة إلى دراسة أصل وضع اللفظ المفيد فكرة استقلال المعنى، إذ رأى النحاة أن اللفظ، إما أن يفيد معنى بذاته فيكون اسماً أو فعلاً، أو أن يفيد معنى في غيره كحرف المعاني، لهذا عرّفوا الكلمة بأنها لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل دالّ بجملة على معنى بالوضع⁽²⁾. وهذا التعريف يتفرع منه ثلاثة تعريفات هي:

الفعل: وهو اللفظ الذي يدل على معنى مستقل بذاته مقترن بزمان محصل بأصل الوضع⁽³⁾.

الاسم: وهو اللفظ الذي يدل على معنى مستقل بذاته غير مقترن بزمان محصل بأصل الوضع⁽⁴⁾.

الحرف: ما دل على معنى في غيره مجرد من الزمان في أصل الوضع.

(1) بن هشام أنصاري، شرح قطر البدي وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، 11

(2) لكهوي، لكليات، 756

(3) بن جمعة الموصل، شرح ألعية بن معطي، 199/1

(4) الديسوري، الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حدة، ط1 منشورات وزارة الثقافة، عمان 1994م، 36



قال الكفوي: «كل لفظ فله معنى لغوي، وهو ما يفهم من مادة تركيبه، ومعنى صيغي، وهو ما يفهم من هيئته أي حركاته وسكناته وترتيب حروفه؛ لأن الصيغة اسم من الصوغ الذي يدل على التصرف في الهيئة لا في المادة. فالمفهوم من حروف (صرب) استعمال آلة التأديب في محل قابل له، ومن هيئة وقوع ذلك الفعل في الزمن الماضي، وتوحيد المسد إليه وتذكيره وغير ذلك؛ ولهذا يختلف كل معنى باختلاف ما يدل عليه، إلا أنه في بعض الألفاظ تختص الهيئة بمادة، فلا تدل على المعنى في غير تلك المادة، كما هي (رجل) مثلاً، فإن المفهوم من حروف اللفظ أنه ذكر من يسي آدم جاوز حد البلوغ ومن هيئته أنه مكبر غير مصغر، وواحد غير جمع وغير ذلك. ولا تدل هذه الهيئة في مثل (أسد) و(نمر) على شيء. وفي بعضها تدل كلتاها على معنى واحد، وهي الحروف كمن وعن وفي»⁽¹⁾.

إذن، فقد تمّ التوصل إلى أصل وضع الفعل والاسم بالاستعانة بأصلين أولهما أصل الاشتقاق -وهو الذي سماه الكفوي مادة التركيب- وهو الجذر الصرفي، وثانيهما أصل الصيغة⁽²⁾، وهو لبنية الصرفية، ومن تقاطع هذين الأصلين يتكون أصل مجرد تنقله إلى الكلمة إن كانت مستعملة، وإلا قلنا إنه مهمل نحو أصل الاشتقاق (ضرب) وأصل الصيغة (افعل) فيوضع من تقاطعهما (اضرب) وهي مهملة فتلغى، أم لو كان أصل الصيغة (فاعل) فيوضع من تقاطعهما (ضارب) وهي كلمة مستعملة، وهكذا فأصل الوضع فكرة مجردة⁽³⁾.

ورأى النحاة أن أصل وضع الفعل والاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً، ولهذا فما جاء من الأسماء على حرفين قدروا فيه حرفاً ثالثاً محدوفاً

(1) لكفوي، الكليات، 994

(2) نعه من محمود توارد الأفكار بين الكفوي المتوفى سنة 1094هـ ولداكتور تمام حسان أن يسمى لداكتور تمام مادة لتركيب بأصل الاشتقاق ومعنى انصيعة بأصل الصيغة انظر كتابه الأصول، 131-135

(3) لمزيد من الشرح والتفصيل انظر تمام حسان الأصول، 131-135

مثل أب وأخ، أو بنوه كثناء الفعل وسائر الضمائر لأن من أصولهم أن ما شابه شيئاً استحق حكمه، وبهذا الأصل فسروا عمل إن وأحوالها، فقال ابن الأنباري: إنها أشبهت الفعل من خمسة أوجه فهي مبنية على الفتح، ومكونة من ثلاثة أحرف، وتلزم الأسماء، وتدخل عليها نون الوقاية، وفيها معاني الأفعال⁽¹⁾ فتعمل عملها.

وقال الدينوري: «وليس الاعتبار بما شذَّ عن أصله وخرج عن بابه، بل على ما هي قانون اللغة وأصل الوضع»⁽²⁾. والمعنى الذي يكتسبه أصل وضع الاسم أو الفعل يسمى أصل الوضع اللغوي، وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وقيل: هو تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة إن كان من جهة وضع اللفظ وهو الله سبحانه وتعالى أو البشر على الاختلاف⁽³⁾ والمعنى متقارب. ولهذا فكل معنى جديد للصيغة وضع لها. قال الرصي الأسترابادي: «التسمية باللفظ وضع له، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينعك عن الكلمة، فقولك: «عائشة» في الجنس ليس موضوعاً مع التاء، فإذا سميت به، فقد وضعت وصعاً ثانياً مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع. ويمكن أن يكون للكلمة أكثر من وضع نحو: «هند» إذا جعلته اسم رجل أو سيف فلا خلاف في صرفه، وإن سميت به مؤنثاً فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوصفين اللغوي والعلمي وغيرهم خبروا فيه بين الصرف وتركه»⁽⁴⁾.

ويؤكد أن أصل الوضع فكرة مجردة تتحقق بعلاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة ثم المعنى قول الجرجاني: «العلم معرفة بالوضع» فهو لا يقصد مطلقاً أن العلم لم يستخدم إلا معرفة نحو: خالد وسعيد وإنما يقصد أن

(1) نظر ابن الأنباري، سرر العربية، 148

(2) الدينوري، ثمر لصاحبه، 50

(3) الكعوي، الكليات، (وضع)

(4) الرصي الأسترابادي، شرح الرصي على الكافية، 132/1-135

حاصل ورود العلم على صيغة ما من صيغ الاشتقاق مضافاً إليها معنى التحديد والتخصيص يؤدي إلى وضع جديد للصيغة وهذا الوضع هو التعريف دون النظر إلى كون العلم منقولاً أو مرتجلاً؛ لأنّ العلم المنقول هو الذي يحفظ له أصل في التكرات، والمرتل هو الذي لا يحفظ له أصل في التكرات⁽¹⁾

فمسألة النقل والارتجال من الأصل التاريخي لا أصل الوضع.

أما الحرف فأصل وضعه أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه، وهمزة الاستفهام، وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما مدّ كلا وما النافيتين⁽²⁾.

وربط النحاة كل حرف بمعنى عام جرّده من الصور المختلفة لمعاني الحرف لأنّ صيغة الحرف ثابتة ومعناه في غيره فلا يوضع في تصويرهم إلا مرة واحدة، قالوا: معنى «رُبَّ» التقليل في أصل الوضع⁽³⁾، وأصل معنى «من» ابتداء العبة⁽⁴⁾ والإلصاق أصل م وصعت له باء الجر⁽⁵⁾... إلخ. وهذه المعاني تعد نقطة الارتكار في دراسة ظاهرة التوسع في استعمال الحروف، قال المبرد: «والكلام يكون له أصل، ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم: ريد على الجبل، وتقول: عليه دين، فإنما أرادوا أنّ الدين قد ركبته وقد قهره»⁽⁶⁾. لأن أصل وضع «على» الاستعلاء حقيقة لا مجازاً

أصل وضع التركيب الصحيح:

بحث النحاة أصل وضع التركيب بناءً على أنّ التركيب جملة، وحرّدوا للجملة

(1) لسيوطي، همع الهوامع، 248/1

(2) بن عقيل، شرح ابن عقيل 19/1

(3) ابن حمزة الموصلي، شرح ألفيه بن معطي 401/1

(4) المبرد، المقتضب، 44/1

(5) عبد الواهر الجرجاني، لمقتصد في شرح الإصحاح، 825/2، ولصعدي، لتهديب لوسيط في النحو، 264

(6) المبرد، المقتضب، 46/1

أصلاً يتكون من ركتين هما المسند والمُسند إليه، وما زاد عنهما سَمَوهُ فضلة، وعدَوهُ غير أساسي في أصل الوضع المجرّد للجملة.

قل ابن الحاجب: «إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب في كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وعلمنا أن وضع الحرف لأن لا يسند ولا يسند إليه عُلِمَ بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام. وإذا ثبت هذان الأصلان باتفاق فلا وجه لمن يقول: إن الحرف مع الاسم كلام؛ لأنّه مخالف لما عُلِمَ ثبوته، إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسنداً ومسنداً به، وكلاهما باطل. أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد، وهو باطل، فلما لم يطلان أحد الأصلين المذكورين المتفق عليهما عُلِمَ أنه باطل إذ ما أدى إلى الباطل فهو باطل»⁽¹⁾

وهذا التصور يدل على دقة نظر النحاة في اللغة، وجهدهم الرائع في تحليل علاقات التركيب النحوي، وإدراك عمقها، إلا أننا نحسب أن أصل الوضع هذا فيه نظر، فأول ما يثير الانتباه في كلام ابن الحاجب هو الإطار المنطقي الكلامي الذي وضع فيه ابن الحاجب تصور النحاة لأصل التركيب، إذ استخدم المنطق في إثبات أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام، وهي نتيجة خطيرة عميقة الأثر في الفكر النحوي بنى عليها النحاة أن شبه الجملة إذا وقعت خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة تتعلق بمحذوف، لأن الجار والمجرور لا يتكون منهما مسند أو مسند إليه في أصل الوضع ولهذا اضطروا -أيضاً- إلى تقدير فعل محذوف في تركيب البناء نحو: يا عبدالله، فقالوا: إن المنادى منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره أنادي أو أدعو، وترداد المشكلة صعبة عندما يكون المنادى علماً مفرداً نحو يا زيد.

إن التحفظ البسيط جداً على أصل وضع الجملة يصدر عن أن أحكام النحاة النظرية مطلقة لأنهم «استهدفوا الصواب لمطلق حفظاً على لغتهم»⁽²⁾؛ ولهذا بدلوا

(1) ابن الحاجب، لإبصار في شرح المفصل، 250/1

(2) علي رويس، منهج البحث النحوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م، 28

الجهد المضني في جر بعض الظواهر النحوية إلى دائرة نظريتهم المجردة مهما تحملوا من عناء التعليل والتأويل، وكم كان من السهل عليهم أن يقولوا إن الأصل في التركيب الإسناد إلا في النداء وبعض أشباه الجمل، إذا لأراحوا وارتاحوا.

ومع هذا فيمكن إلتماس العذر لهم بل وتسويغ ما قالوا، فقد أخفوا أنفسهم برد كل نوع من الظواهر النحوية أو اللغوية إلى أصل واحد، فالاسم والفعل يُردان إلى أصل واحد ثلاثي - هو الاسم أو الفعل على خلاف الجملة ترد إلى أصل واحد هو الإسناد فوحدة اللفظ الكلمة، ووحدة التركيب الإسناد. وقد آمنوا بأن «واضع اللغة» - وهو الله سبحانه وتعالى أو البشر - حكيم، فحتم عليهم هذا الإيمان البحث في وجه الحكمة التي جعلت «الواضع» يحذف العامل في المنادى ويحذف المتعلق به في بعض أشباه الجمل، «لأنهم» - أي العرب - لا يحددون شيئاً إلا وهم يريدون به وجهاً⁽¹⁾ قال ابن برهان. «وليس عليهم حرج في أصل الوضع»⁽²⁾.

فلم يستطع معظمهم الاعتراف بتخلف أصلهم في موضع أو موضعين مع أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا هذا الأصل لأن هذا يعد قدحاً في حكمة الواضع، فإن كان الله سبحانه وتعالى فهو مما يتعارض مع عقيدة الإيمان بصفات الله سبحانه وتعالى التي وصف بها نفسه، وإن كان الواضع هو العرب فاختيار الله سبحانه وتعالى للفتهم لغة «للقرآن الكريم المعجز يدل على أن لغتهم في غاية الكمال والانتظام، وأنهم ما خالفوا أصلهم إلا وهم يريدون به وجهاً.

يبدو أن أصل وضع التركيب الإسناد غالباً لا دائماً لأن المنادى كلام مفيد بلا تقدير محذوف، ومثله شبه الجملة عندما تقع خبراً أو صلة أو حالا أو صفة.

وفائدة أصل الوضع أنه «معيّار اقتصادي»⁽³⁾ يتسع لكل تصرفات الكلمة

(1) سيبويه، الكتاب، 1/ 134

(2) ابن برهان العكبري، شرح اللع، 2/ 457

(3) قام حسان، الأصول، 137

وأنماط التركيب، ويعطي تفسيراً نظرياً لبعض الأحكام، فأصل (قال) (قول) لأن تقاطع أصل الاشتقاق (ق و ل) مع أصل الصيغة (فعل) ينتج (قول) لا (قال) ولهذا ففي الكلمة إعلال بالقلب.

أصل التقدير:

التقدير في اصطلاح النحاة حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه. وقيل: هو المحذف على نية الإبقاء⁽¹⁾، وكان النحاة يلجؤون إليه عندما تستدعي الصاعقة النحوية ذلك، ذلك أن هناك بين أصول النحاة المختلفة والاستعمالات اللغوية شيئا من المباشرة، يضطر النحاة إلى التقدير أولا، وتفسير دواعي التقدير ثانيا، لئلا تنخرم أصولهم.

فقد خرج عن أصل استحقاق الإعراب من الأسماء الضمائر، والأسماء الموصولة غير المثناة، وأسماء الإشارة غير المثناة، ففسر النحاة هذا الخروج بالتضمن، إذ رأوا أن هذه الأسماء ضمنت معنى الحرف، وحق الحرف البناء، ومن أصولهم المقررة أن ما شابه شيئا أخذ حكمه، ولهذا بنيت.

ولما تعذر ظهور علامة الإعراب على الأسماء المقصورة، افترض النحاة أن علامة الإعراب موجودة على آخر الاسم المقصور لكنها حذفت لطاريء صوتي وهو وهو وجود الألف في آخره، لأنه اسم لم يتضمن موجبا للخروج عن أصله فحقه الإعراب.

وقدر النحاة في بعض حالات الاسم المنقوص وضعاً مشابهاً يل وجاوزوا النظر في الكلمة المفردة إلى الجملة المركبة عندما أوكوا بعض الجمل بالاسم المفرد وأعطوها حكمه، إذ أوكوا الجمل التي لها محل من الإعراب بمفرد قدره أصلا مستحقاً للإعراب.

(1) الكموي، الكليات، 384، وانظر التهامي، كتاب اصطلاحات لغوي، 1181-1183

فالإعراب المحلي والتقديرى هدفه ردّ الفرع إلى أصله بالتقدير ليأخذ حكمه.
واضطّرّ النحاة إلى تقدير أصل الكلمة في بعض الظواهر الصرفية كالإدغام
في نحو: هؤلاء معلّمى، إذ أدعت علامة رفع جمع المذكر السالم بياء المتكلم بعد
قلبها ياءً لتحقيقاً لشرط الإدغام، كما قدرت الحركة عند الإضافة إلى ياء المتكلم
نحو: يا بلادي، وقدر حرف العلة في المضارع المعتل الآخر المجزوم نحو قوله
تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾⁽¹⁾.

ويذهب النحاة في التقدير بعيداً في تحليلهم للاسم المركب المبني على فتح
الجزأين كالأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر باستثناء العدد الثاني عشر
فهو ملحق بالمشى، وكذلك بعض صور الحال والظروف.

يرى النحاة أنّ الأسماء المركبة المبنية على فتح الجزأين لا تخرج عن أصلهم
في استحقاق الإعراب، وأنها في الأصل معربة، فأصل خمسة عشر خمسة وعشر
إلا أنهم -العرب- حذفوا وجعلوا الاسمين اسماً واحداً فقالوا خمسة عشر وبنوا
الأول على الفتح لأنّ الصدر من كل اسمين جعل اسماً واحداً مقصوراً على الفتح،
نحو: حصرموت، من حيث إنّ الثاني زيادة ضمت إلى الأول فهو كياء التأنيث في
قولك: ضارب وضاربة، فكما يفتح ما قبل تاء التأنيث كذلك يفتح الصدر من
الاسمين المجمعول أحدهما مع صاحبه شيئاً واحداً، وبنى الاسم الثاني لتضمنه معنى
حرف العطف الذي هو الواو وحركته الفتح، وبقيت التاء لتدل على تكبير المعداد،
ولا يطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة، والمرح بين الاسمين يدفع الظن بأنّ
الأمر قد تم على أزيد من مرحلة، فخمسة عشر يدل على أن الأخذ وقع دفعه
واحدة، أما خمسة عشرة -هلا واو- فلا يقتضي الظاهر هذا، بل تذهب الأفئدة إلى
أنّ الأمر تم على دفعتين⁽²⁾.

(1) سورة الإسراء، آية 36.

(2) انظر عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 735/1-736، وابن الحشاب، المرجح في
شرح الجمل، 111.

وأصل قولنا: زيدٌ جاري بيتَ بيتٍ في تقدير النحاة: زيد جاري متلاصقًا ببيتَي
وبيته، فلما دلَّ الاسم المركب «بيت بيت» على المحذوف أخذ إعرابه، ولما حذف
حرف العطف أصبح مبنياً على فتح الجزأين في محل نصب حال⁽¹⁾.

وأصل قولنا: «درست ليلَ ليلٍ» في تقدير النحاة: درستُ ليلًا ونهارًا، فلما
حذفت الواو بقي الاسم على فتح الجزأين، وقدر معربًا لأن حقه الإعراب.

وأحسب أن ما قبل في أصل الأسماء المركبة فيه نظر، فلم يثبت أي شاهد
في شعر أو نشر يصلح دليلًا على ما يقولون مع إمكانية قوله، فليس من باب
التعذر أن نقول: خمسةٌ وعشرٌ وأحسب أن ما قيل في تفسير الأسماء المركبة المبنية
على فتح الجزأين، لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل تعليل حروح الأسماء المركبة
عما تستحقه في الأصل من الإعراب، وهو الأصل الذي لا ينكره؛ لأن صناعة
الإعراب تقتضي أن نقدره معربًا؛ لأنه لو استبدل بأي اسم معرب مكانه لظهرت
علامة الإعراب، ولهذا استقام للنحاة أن يقدروه في محل اسم معرب، أما ما وراء
ذلك من البحث في تسوية هذا البناء وتعليله فلا طائل تحته، ولا منفعة عملية له.

ولما أصل النحاة أن لا معمول بلا عامل، وأن الآثار الإعرابية في الأسماء
المعربة والفعل المضارع أمارات دالة على العوامل، اضطروا إلى تقدير العامل،
والأصل في العمل الفعل، فقالوا: إذا قلت قام زيد وعمر، فأصله: قام زيد قام
عمر، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في
المعطوف والمعطوف عليه⁽²⁾.

وقدر ابن برهان أن أصل: ضربتُ زيداً رأسه، ضربتُ زيداً، ضربتُ رأسه،
فحذفت ضربتُ الثانية، وانتصب رأسه بضربتُ الأولى، إلا أن ضربتُ نصبتُ زيداً
بحق الأصل، ونصبتُ رأسه بحق اليأبة عن ضربتُ المحذوفة⁽³⁾.

(1) الرصي الأسترايادي، شرح الرصي على الكافية، 142/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 75/3.

(3) بن برهان، شرح اللمع، 229/1.

ويقدر النحاة أن أصل قولنا: نحن المسلمين خير أمة أخرجت للناس، أخص المسلمين، لكن حذف الفعل لأمن اللبس بدلالة أثره وهو النصب.

وفي المنادى المنصوب قدر النحاة عاملاً ناصباً للمنادى نحو أنادي أو أدعو، وعدوا المنادى من المفعول به، فقال المرجاني: «أصل البدء المفعول به»⁽¹⁾.

وقاد أصل العمل النحاة إلى البحث عن عامل لكل معمول، ولما كانت جميع الأسماء المعربة والمضارع معمولة بحثوا في عامل رفع المبتدأ والفعل المضارع فقالوا بالعوامل المعنوية التي تملك حق العمل في المبتدأ والفعل المضارع المرفوع على خلاف بينهم.

ونتج عن ذلك أخذ النحاة بأصل الوضع أن قالوا إن الفعل المعتل نحو «قام» أصل وضعه المجرد «قوم» لأنهم أصلوا أن الألف لا تكون حرفاً من حروف الجذر، والحرف الثاني من الفعل الثلاثي متحرك في أصل وضعه، فوجب أن يقدر للفعل المعتل أصل مرفوع استعماله.

ونتج عن قول النحاة إن وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً، أن اضطروا إلى تقدير حرف ثالث محذوف في الأسماء الثنائية الظاهرة نحو: يد وعد وأح وأب وغيرها

ويلتقي أصل وضع الجملة مع الأصل التاريخي في تسوية تقدير النحاة لحذف متعلق الخبر في نحو ريد عندك، إذ رأوا أن أصله زيد استقر عندك، ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليها، وبقي تقديره، لأن أصل وضع الجار والمجرور لأن لا يسند إليه وهذا التقدير هو الذي يحقق الانسجام بين التصور النحوي والاستعمال اللغوي.

وكان الأصل التاريخي مدخلاً من مداخل التقدير، إذ قال الدكتور نهاد

(1) عبد القاهر المرجاني، المقتصد في شرح الإيصال، 753/2

الموسى⁽¹⁾. «وكان النحاة ربما تمسكوا بالطور الأول في ظاهرة نحوية متغيرة، ولم يعترفوا بالطور الثاني الواقع، فأدى بهم إلى خلط النحو بتاريخ النحو من جهة، وعزز سلطان «التقدير» وآثاره في ميدان الدراسة النحوية من جهة أخرى. ويتمثل هذا في موقفهم من «الصفات» التي أصبحت تقوم مقام موصوفاتها فإن هذه الصفات قد بدأت تضعف فيها الظلال الاشتقاقية والدلالة الفعلية، وتندرج إلى الدلالة على «الذات» بل تخلص للدلالة عليها مثل: باب النعت، نحو قوله تعالى: «ولقد اصطفياه في الدنيا»⁽²⁾ أي الحياة الدنيا، وكلمة الآخرة استعملت في القرآن الكريم 115 مرة منها 97 مرة استعملت مجردة».

وفي حالات النيابة بكثرة التقدير كتقدير حذف الفاعل لأمر ما وإقامة نائبه مقامه، وبعض حالات نائب المفعول المطلق نحو: ضربته سوطاً، والأصل: ضربه بسوط.

وكما يقدر النحاة بالحذف يقدرون بالزيادة فيقولون إن أصل قولنا: كفى بالله، كفى الله لأن أصل الفاعل الرفع، ومثله: ما جاء من أحد، والأصل ما جاء أحد، ويقدر مفعولي «علم» في نحو: علمت لزيد منطلقاً، والأصل: علمت زيدا منطلقاً.

وفي الضمائر مسحة تقدير إذ يرى النحاة أن أصل: الزيدان يضربان، الزيدان يضرب الزيدان، فحذف الفاعل الأصلي اختصاراً ومنعاً للبس، ودلّ الفعل على الفاعل بإشارة عددية هي الألف فتكون فاعلاً⁽³⁾.

وفي التقدير لا يقدر إلا الأصل ولا سيما إذا كان الأصل أصل الباب، فيقدر جمهور النحاة «أن» مضمرة بعد لام التعليل في قولنا: «جلست لأستريح»، والأصل لأن أستريح، لأن اللام ليست من فروع أحرف النصب.

(1) بهاد الموسى، في التطور النحوي، 26-28، وفي تاريخ العربية، 215-216.

(2) سورة البقرة، آية 130.

(3) نظر عبد الدهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 174/1.

وهناك نوع من التقدير يتم بالتحويل⁽¹⁾ كقول النحاة. إن التمييز في قوله تعالى «واشتعل الرأس شيباً»⁽²⁾ محول عن الفاعل لفرض ما، فالأصل: «واشتعل شيب الرأس».

ويمكن تقدير التحويل في دخول كان وأخواتها، وإن وأخواتها على الجملة الاسمية.

وبوجه عام فقد لجأ النحاة إلى التقدير لإعمال أصولهم التي ارتضوها في الاستعمالات اللغوية الصحيحة التي نذت عنها، فالتقدير وسيلة لا غاية مسوغها اطمئنان النحاة لصحة أصولهم ووثاقتهم، ولصحة الاستعمالات اللغوية المبينة لأصولهم؛ لأن العرب أرادت بهذه المبينة وجهاً.

ولأن أصل التقدير يتضح أكثر ما يتضح في أصل استحقاق البناء أو الإعراب أو العمل كان جل البعد الذي وجه لأصل التقدير قديماً وحديثاً موجهاً لهذه المحاور الثلاثة. ويعتقد أن موقف الباحثين من التقدير يُجرى عن دراسة موقفهم من كل أصل على حدة، لأن أصل التقدير هو النتيجة الطبيعية لأخذ النحاة أنفسهم بالأصول التي عرضناها

رأي ابن مضاء القرطبي في أصل التقدير:

لم يرتضِ ابنُ مضاء القرطبي المتوفى سنة 592 هـ⁽³⁾ مقولات النحاة كلها، فرد عليهم في كتابه «الرد على النحاة»، وأعلن قصده قائلاً: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستعني النحوي عنه، وأبىه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»⁽⁴⁾، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل؛ لأن «العوامل النحوية لم يقل بعملها

(1) محمود سليمان ياقوت، ظاهر التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، 10

(2) سورة مريم، آية 64

(3) اليحاني، إشارة التعيين في تراجم النحاة والنحويين، 33

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 85

عاقِل، لا ألفاظها، ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة وطبع⁽¹⁾ ورفض تقدير المعذوف الذي لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيباً⁽²⁾ لأن قولنا «زيد في الدار» كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما سببة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك⁽³⁾.

ورفض ابن مضاء تقدير المصمر الذي إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كالمنادي الذي إذا أظهر فعله تغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر⁽⁴⁾.

ورأى ابن مضاء أن التقدير زيادة، وربط بين الزيادة المقدرة، ونصوص القرآن الكريم، فقال⁽⁵⁾: «وَادْعَاءُ زِيَادَةِ مَعَانٍ فِيهِ - أي القرآن الكريم - من غير حجة، ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب، إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منظوقاً به، أو محذوفاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»⁽⁶⁾ ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل، والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال في القرآن بعير علم فليتبوأ مقعده من النار»⁽⁷⁾. وهذا وعيد شديد، وما توعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على فعله فهو حرام، ومن بنى الريادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل تبين بطلانه... وما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يراد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أخرى لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها».

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على الحاء، 88.

(2) نظر المصدر السابق، 89.

(3) نظر المصدر السابق، 89-91.

(4) انظر المصدر السابق، 69-91.

(5) انظر المصدر السابق، 93.

(6) انظر علاء الدين الخفي بن حنبل الهندي، كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، رقم الحديث 2958، 2959.

(7) انظر لترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1 دار الكتب

العلمية، بيروت، 1987م، 183/5.

واعترض ابن مضاء على تقدير الضمائر المستترة لأنها غير موجودة في نص الكلام⁽¹⁾. وفي نهاية كتابه دعا إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً، فقال: «وما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كاختلافهم - النحاة - في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما احتلوا فيه من العلل الثواني، وغيرها مما لا يفيد نطقاً⁽²⁾».

أراد ابن مضاء في رده على النحاة أن يلغي نظرية العامل والتقدير، والعلل الثواني، وما لا يفيد في الكلام نطقاً. وفي كلامه نظر، فقد كان قاضي القضاة في دولة الموحدين الذين أخذوا أنفسهم بالمذهب الظاهري، ورفضوا كتب الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، وما تحمل من فروع لا تكاد تخصي أو تستقصى، وبالفعل يعقوب بن يوسف أمير دولة الموحدين آنذاك بتمسكه بمذهبه حتى أنه أمر بحرق كل ما عدا كتب المذهب الظاهري في الفقه⁽³⁾. ويغلب على ظننا أن ابن مضاء استلهم أصول الفقه الظاهري ليجعل من النحو نحواً «ظاهرياً»، فثار على نظرية العامل وأصل التقدير، وقد وصفه اليماني بأنه «ظاهري في النحو»⁽⁴⁾.

والعامل ركن مكين في النظرية النحوية، فبعد أن نظر النحاة في كلام العرب نظراً عميقاً رأوا الكلمة الواحدة تعترتها تغيرات مختلفة في آخرها من رفع ونصب وجر وجزم حسب نوعها، ورأوا أن علامات الإعراب أمارات على المواقع الإعرابية، فالفاعل أماراته الضمة أو ما ينوب عنها، والمفعول أمارته الفتحة أو ما ينوب عنها، والمضاف إليه أمارته الكسرة أو ما ينوب عنها... إلخ، ورأوا أن أمارات المواقع تطرد في أغطا تركيبية، مما جعلهم يربطون بين الأمارات «العلامات الإعرابية» والتركيب فالفاعل يطرد رفعه بعد كل فعل، واسم إن يطرد نصبه بعد

(1) انظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 100-106.

(2) ابن مضاء القرطبي، المصدر السابق، 164.

(3) شوقي صيف، تفسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجميعي، دار المعارف، القاهرة، 1987م، 18.

(4) اليماني، إشارة التبيين، 33.

إن وأخواتها والمضاف إليه يطرد جره بعد المضاف و... إلح؛ فأسندوا إلى هذه الكلمات إحداث التغيير وسموها عوامل.

ورأى الأستاذ علي النجدي أن هذه التسمية من قبيل الحقيقة العرفية⁽¹⁾، وأن العوامل اللفظية توصل إلى العوامل المعنوية تعميماً للحكم⁽²⁾.

فالعامل نظرية تفسيرية تعليمية تفسر التغير الإعرابي وتساعد في تعلم النحو الذي نظر إليه منذ نشأته على أنه أوضح الطرق لوصف اللغة وتعليمها معاً⁽³⁾ ولا تحتاج العوامل إلى إرادة وطبع حتى تعمل، لأن إسناد العمل إليها هدفه التفسير والتعليم

وابن مضاء لم يقدم بديلاً عملياً مقنعاً يصلح لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي، ويساعد في تعلم النحو، فالقول بأن الفاعل مرفوع بعد الفعل وصف لا يريد عن قول طفل بأن التفاحة سقطت من الشجرة على الأرض، أما تعليل الرفع بالعامل فهو كتعليل سقوط التفاحة بالجاذبية⁽⁴⁾، وهذا التعليل يبقى صحيحاً إلى أن يثبت خطؤه مثل العامل.

أما التقدير فهو من طبيعة اللغة غالباً، ولم يخترعه النحاة احتراعاً وقد أحسن الأستاذ علي النجدي وصفه، فقال: «إن علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً، ولا تكلموا القول فيهما ارتجالاً ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة، وأصول مقررّة، فقاوسوا النظر على النظر، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهذيبهم رواية واسعة، وملاحظة بارعة، ونجربة طويلة وحسن لغوي غير مدخول»⁽⁵⁾.

(1) علي النجدي ناصف، من قصايا اللغة والنحو، مكتبة بهصه مصر، القاهرة، 106

(2) انظر علي النجدي ناصف، المرجع السابق، 106.

(3) مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، 240

(4) اقتبست التشبيه من كلام الدكتور دود عيده، انظر كتابه، أبحاث في اللغة العربية، 9-10

(5) علي النجدي ناصف، من قصايا اللغة والنحو، 91-92

فرفض التقدير هو في حقيقة رفض للمبادئ والأصول التي أدت إليه، فقد رأينا أنه النتيجة الطبيعية للأخذ بالأصول التي سبقتها، ولما كانت هذه الأصول - في معظمها - سليمة كان أصل التقدير مقبولاً وسليماً.

موقف المحدثين من أصل التقدير:

انطلق الباحثون المحدثون في تحديد موقفهم من النحو عامة وقضايا التقدير منه خاصة من أصل نقره ونسعى إليه وهو تفسير النحو بعد أن رأوا أن في النحو العربي مسائلٌ عدة تستعصي على كثير من الدارسين، ولكن تفسير النحو - في نظرنا - لا يعني الثورة عليه، وهدمه؛ لأن أقصى ما يمكن أن نجده في النحو من عيوب لا يتجاوز عدة نواقض يمكن سدّها بما فتح الله علينا به من علم في صرح نحونا الشامخ الذي أثبتت التجربة التاريخية لمجازه الباهر في تمثيل لغة العرب.

وينقسم الباحثون في قضايا التقدير النحوي قسمين: قسم يعارض التقدير ويدعوا إلى إنكاره ورفضه، وقسم ثانٍ يوافق على وجوده ويدافع عنه.

المعارضون للتقدير

من أبرز المعارضين للتقدير ومنطلقاته الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور تمام حسان.

أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى فرفض نظرية العامل، ورأى أنها سبب «التقدير الصناعي»، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وأن النحاة أضاعوا حكم النحو بهذا التقدير والتوسع فيه⁽¹⁾ وقال: «لن نجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحس ما

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، سنة 1959م، 35

فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء أو الاختصاص أو النداء ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء»⁽¹⁾. فدعا إلى تحليل النحو من هذه النظرية وسلطانها ليسير النحو في طريقه الصحيحة⁽²⁾.

والذي رآه الأستاذ إبراهيم مصطفى تكرار لما نادى به ابن مضاء في كتابه «الرد على النحاة».

وأما الدكتور شوقي صيف فله ست محاولات في تيسير النحو، كانت الأولى سنة 1947م في مدخله لتحقيق كتاب ابن مضاء القرطبي «الرد على النحاة»⁽³⁾. والثانية سنة 1977م عندما قدم إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة مشروعاً لتيسير النحو⁽⁴⁾. والثالثة محاضرة عامة ألقاها في مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة⁽⁵⁾. والرابعة في كتابه «تجديد النحو» سنة 1982م⁽⁶⁾، والخامسة سنة 1987م في كتابه «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده»⁽⁷⁾ وكانت المحاولة السادسة سنة 1990م في كتابه «تيسيرات لقوية»⁽⁸⁾.

وبعينا في محاولات الدكتور شوقي صيف أسس تيسير النحو العربي، ومنها.

- إعادة تنسيق أبواب النحو.

- إلغاء الإعراب التقديري والمحلي.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 194-195.

(2) إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، 195.

(3) انظر بن مضاء، لقرطبي، الرد على النحاة، 7-37.

(4) انظر شوقي صيف، تيسير النحو التعليمي، 60-68.

(5) انظر شوقي صيف، المرجع السابق، 61-63.

(6) انظر شوقي صيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

(7) انظر شوقي صيف، تيسير النحو التعليمي.

(8) انظر شوقي صيف، تيسيرات لقوية، دار المعارف، القاهرة، 1990م.

- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لأبواب النحو⁽¹⁾.

ففي إعادة تنسيق أبواب النحو اضطر إلى تحطيم بعض الحدود التي أقامها النحاة بين أبواب النحو، فألغى باب «كان» وأحواتها وعدّها فعلاً وفاعلاً وحالاً، وألحق باب «ظن» وأحواتها بالمفعول به، وتابعت الحذف حتى حذف ثمانية عشر باباً من النحو ملحقاً بعضها بالأبواب غير المحذوفة⁽²⁾.

ودعا إلى إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى، ومتعلق الظرف والجار والمجرور، وتقدير عمل «أن» مضمرة في المضارع بعد بعض الأدوات وإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب⁽³⁾.

ولكى «يُيسَّر» مسائل المفعول المطلق ونائبه وضع ضابطاً يعممها هو: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين»⁽⁴⁾ ووضع ضابطاً للمفعول معه وآخر للحال⁽⁵⁾.

أم الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد ناقش «نظرية التقدير» ورأى أنها غير واقعية قرفضها، فقال: «والتقدير لا شك أمر غير واقعي، فعين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة كما في «أريد أن أقوم» فانهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير برفضها لعدم واقعيّتها هذه»⁽⁶⁾. ودعا إلى تقسيم الكلمة باعتبار قابلية آخرها للحركات المختلفة لتفادي اللجوء إلى التقدير⁽⁷⁾ فاللغة لا تخفي بداخلها غير شكلها الخارجي.

(1) انظر شوقي صيف، تفسير النحو التعليمي، 49-57

(2) انظر شوقي صيف، تجديد النحو، 11-12، 16-18، 22-23

(3) انظر شوقي صيف، تجديد النحو، 23-26

(4) شوقي صيف، تفسير النحو التعليمي، 119

(5) انظر شوقي صيف، المرجع السابق، 121، 122.

(6) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 52

(7) نظر عبد الرحمن أيوب، المرجع السابق، 56-59

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فرأى أن العامل من آثار الفلسفة⁽¹⁾، وقال عن طريقة التفكير بالعامل والمعمول: «وهذه الطريقة في التفكير النحوي لا تمتُّ إلى العلم اللغوي بسبب من قريب أو من بعيد؛ وذلك لأنها مستعارة من علوم أخرى، فجريت في النحو، فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً⁽²⁾» وقال: «وإذا عرفنا أن مسألة العامل والعمل أجنبية عن النحو، وأنها من اختصاص العقل الفلسفي الذي يؤمن بالسبب أو العلة والأثر أو النتيجة أدركنا أن القوم في أي متاهة ساروا»⁽³⁾

ورفض الدكتور إبراهيم السامرائي تقدير الضمائر⁽⁴⁾ والإعراب التقديري إذ قال عنه: «أما القول بإعراب الجمل فهو فذلكة ينبغي الإقلاع عنها، ولم يقل بها النحويون الأقدمون إلا بسبب من تعلقهم بالإعراب، وسيطرته على جميع ما جاؤوا به في النحو»⁽⁵⁾.

ويرى الدكتور السامرائي أن في تحليل البناء طابع الاصطناع والاختراع⁽⁶⁾ لأنه أخذ نفسه بالمنهج الوصفي⁽⁷⁾.

ورفض الدكتور السامرائي اشتراط الإسناد في الجملة المقدرة العامل كجملة النداء، فقال: «النداء ليس من الجمل الفعلية ولا الإستادية»⁽⁸⁾.

أما الدكتور تمام حسان فقد رفض نظرية العامل وسأها «خرافة العمل

(1) انظر إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه أبسته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م، 8 وانظر له النحو العربي نقد وبناء، دار صادق، بيروت 1968م، 19.

(2) إبراهيم السامرائي، النحو العربي. نقد وبناء، 195.

(3) إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، 94.

(4) إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، 71.

(5) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبسته، 231.

(6) إبراهيم السامرائي، النحو العربي. نقد وبناء، 69.

(7) انظر إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، 62، 96.

(8) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبسته، 213.

النحوي والعوامل النحوية»⁽¹⁾، وقال: «الحقيقة أن لا عامل. إن وصع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية المعرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في السحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون العاقل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن المصادفة العرفية لم تجر على السحو الذي جرت عليه»⁽²⁾.

ورفض الدكتور تمام حسّان التعليل النحوي لأنه المسؤول عن خلق نظرية العامل⁽³⁾، ورأى أن التقدير بوجه عام بليّة، فقال: «والتقدير بليّة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولا زال يبتلى»⁽⁴⁾ لهذا دعا إلى أطراح الإعرابين التقدير والمحلّي⁽⁵⁾، وقدم بديلاً عن نظرية العامل والتقدير نظرية تقوم على أساس القرائن النحوية وتضافرها⁽⁶⁾.

المؤيدون للتقدير

لعل من أبرز المؤيدين للتقدير السحو الأستاذ علي النجدي بصف والدكتور داود عبده، والدكتور طاهر حمودة، والدكتور عبده الراجحي.

-
- (1) تدم حسّان، اللغة العربية معاهها ومبها، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1973م، 179 ونظر في مناقشته. حبل أحمد عميرة، في التحليل للعوي، ط1، مكتبة المدر، الرقاء، 1987م، 083 وله، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل العوي، 81
- (2) عام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م 53
- (3) انظر تمام حسّان، المرجع لسبق، 51
- (4) تمام حسّان، مهاج البحث في اللغة، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م، 53
- (5) نظر تمام حسّان، القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقدير والمحلّي، مقال، «مجلة للسان العربي»، الرباط، مج 11، ج 1، 1974م
- (6) انظر تمام حسّان، المرجع السابق، 61-63 وتام حسّان، اللغة العربية معاهها ومبها، 231-233.

أما الأستاذ علي النجدي ناصف فرأى أن التقدير «وحي توحى به اللغة نفسها، وضرورة لا غنى عنها للتعقق فيها، وفقه أسرارها»⁽¹⁾ وأن القول بالعوامل اللفظية والمعنوية من قبيل الحقيقة العرفية بهدف تعليم النحو⁽²⁾، لأن التقدير قائم على مبادئ سليمة، وأصول مقررة⁽³⁾.

ورأى الأستاذ علي السجدي أن اللغة كالكون لها قوانينها وأسرارها وإن كانت صامتة مغلقة تنتظر من يواصل الجدل في استنباط قوانينها واكتناه أسرارها⁽⁴⁾ وأن التقدير فيها ضرورة لكثرة الإيجاز والحذف⁽⁵⁾.

وأنهى دفاعه عن التقدير والعامل بالتذكير بأن الذين قدّروا التقدير كانوا هم حفظة اللغة، وفقهاها المنقطعين لها⁽⁶⁾.

وربط الأستاذ علي النجدي بين ثبات أصول اللغة العربية والقرآن الكريم فقال إنها: «تدور أبداً في فلكه، وتنجذب أبداً إليه حماية لها من عوادي الأحداث أن تنال منها، فتغير من أصولها، وتبدلها حالاً بحال، فإذا هي مسخ شائه لا هو بالعربي ولا بالأعجمي»⁽⁷⁾.

أما الدكتور داود عبده فقد أقرّ التقدير بحذر ورأى أن «الأخذ بواقع اللغة يتطلب التقدير في كثير من الأحيان»⁽⁸⁾ و«التقدير المقبول عايتة تفسير التراكيب التي خرجت عن أعماط اللغة»⁽⁹⁾ مشيراً إلى ما يعرف بالبنية العميقة والبنية

(1) علي السجدي ناصف، من قصايا للغة والنحو، 112.

(2) انظر علي السجدي ناصف، المرجع السابق، 105-106.

(3) انظر علي السجدي ناصف، المرجع السابق، 92.

(4) انظر علي السجدي ناصف، المرجع السابق، 89.

(5) علي السجدي ناصف، من قصايا للغة والنحو، 83.

(6) انظر علي السجدي ناصف، المرجع السابق، 89.

(7) علي السجدي ناصف، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، دار المعارف، 1981م، القاهرة 57.

(8) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، 23.

(9) داود عبده، المرجع السابق، 26.

السطحية، فالتقدير يوصلنا إلى البنية العميقة التي يتحدد فيها المعنى أما «الادعاء بأن معاني الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجي وحده فلا تؤيده الحقائق اللغوية»⁽¹⁾.

وقد ربط بعض الباحثين الذين قاموا بدراسات نحوية وفق المنهج التحويلي بين فكرة الأصلية والفرعية في النحو العربي وفكرة البنية العميقة والبنية السطحية في المنهج التحويلي.

فرأى الدكتور عبده الراجحي أن من القضايا التحويلية في النحو التقدير والأصلية والفرعية والعامل⁽²⁾.

وقال الدكتور طاهر سليمان حمودة: «فلسفة التقدير» في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية، فكلتاها تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي -غالباً- الأصل المقدر عند التحويلين القدماء⁽³⁾ ورأى أن «قضايا الأصلية والفرعية والعامل والتقدير والحذف والزيادة وإعادة الترتيب، والقضايا الثلاث الأخيرة تندرج تحتها العمليات التحويلية، ولا بد من التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية بالإضافة إلى صلتها الوثيقة بالتقدير والعامل»⁽⁴⁾.

أصل فكرة الأصل والفرع:

رأينا أن فكرة الأصل تمتد في أبواب النحو العربي جميعه، ومستوياته كلها، فنترد كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد غالباً، فلفعل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تسمى أصل القاعدة، والكلمة -اسماً أو فعلاً أو حرفاً- أصل

(1) داود عبده، «التقدير وظاهر اللغز»، مجلة الفكر العربي، طرابلس، لعدد المزدوج، 9/8، 1979م، 14

(2) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 145

(3) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 139

(4) طاهر سليمان حمودة، مرجع السابق، 263

مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزائها. وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التجرد من العلامة الخطية واللفظية، ولكل تطور تاريخي أصل سابق، وإذا تعدد التصرف في ظاهرة ما فالأكثر هو الأصل غالباً.

ويربط النحاة بين الأصل الواحد وفروعه بقياس شكليّ يسوغون به إلحاق الفروع بالأصل الواحد، ويعطون للأصل منزلة لا تدركها سائر الفروع، فتتحل الظاهرة الواحدة إلى درجات ومراتب.

وفكرة الأصل وسيلة النحاة إلى ردّ كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد، وقد صدر النحاة في أخذ أنفسهم بفكرة الأصل عن وعي تام بما يقولون، فاختيار فكرة الأصل في النحو اختيار قصدي لا عفوي بدلالة إجماع النحاة على الأخذ بها.

ويغلب على ظني أن الوصول إلى أصل فكرة الأصل وتفسيرها مدخله الفكر الذي طبع النحاة بطابعه الخاص؛ لأن الأعمال العقلية الإنسانية نواتج فكرية، إذ ينتج المرء غالباً ما يشفق مع فكره الذي يعتقده ويتبنّاه، وفي الحضارة العربية الإسلامية يصبح الانسجام بين الفكر الإسلاميّ وكلّ ما يمكن أن ينتجه الإنسان أمراً يوجب الإيمان بشمولية الدين الإسلامي، فالإسلام يُوحّد معتنقيه على رؤية أساسية واحدة تجاه الكون والحياة، فيكون هو الموجه لكل مسارات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى اللغوية خاصة أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم المعجز؛ وهو الأصل الأول للحضارة العربية الإسلامية.

ومن ربط فكرة الأصل والفرع في النحو بالفكر الإسلامي ظهر - فيما غلب على ظني - أن أصل فكرة الأصل والفرع في النحو عقيدة التوحيد في الدين الإسلامي، فالله سبحانه وتعالى يمثل أصل الوجود بحيث يصبح الكون بما فيه دليلاً على وجوده وجوداً متمثلاً في وحدانيته المطلقة دلالة الأثر على المؤثر، فكل شيء يعود إلى الله سبحانه وتعالى الأحد الصمد.

ولما كان التعدد نقيض التوحيد لم يسند النحاة حكم الأصالة في أي ظاهرة متجاسدة إلا إلى أصل واحد أعلى لا يقبل الإشراك بالتعدد تطبيقاً للإيمان بالتوحيد، فأصل العمل واحد، وأصل الإعراب واحد... إلخ.

ومن طرق التوصل إلى توحيد الخالق النظر في آثار الله في الكون، قال تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا ماذا في السموات والأرض﴾⁽¹⁾، فالقمر والشمس والنبات والإنسان و... إلخ، أمارات على وجود إله واحد قادر وإن لم نره، ولما كانت علامات الإعراب أمارات وآثراً فلا بد لها من مؤثر، فلمع النحاة بين علامات الإعراب والموقع من التركيب شيئاً من التلازم، فقالوا بالعامل اللفظي، ولما اصطدموا بالمبتدأ و الفعل المضارع المرفوع عَمَمُوا الحكم فقالوا بالعامل المعنوي فنظرة العامل صدى للتوحيد الإسلامي.

ولأن التعدد يعني التنازع والتساوي في الرتبة حصر النحاة الأصالة في أمر واحد، وجازوا بفكرة المراتب وأوجبوا أن ينحط العرع عن الأصل دلالة على قصوره وتدني مرتبته أخذاً بالإيمان أن المراتب اثنان: مرتبة الألوهية ومرتبة العبودية، والعباد بحاجة لله سبحانه وتعالى لأن مرتبتهم لا تصل بهم درجة الاستغناء إطلاقاً.

ولكي لا ينخرم الأصل الواحد استبسل النحاة بالدفاع عنه بالعلل والتأويلات، فبذلوا جهدهم في رد كل خروج عن الأصل إلى أصله الواحد، وأعطوا للأصول صفة الثبات وللفروع صفة التوسع والتعدد إذ ينتج عن تعدد الفروع اعتناء الأصل بمظاهر متعددة له.

وأصول النحو على تعدد أنواعها متفق عليها من جمهور النحاة، وعالمياً ما يتسرب الخلاف النحوي إلى الفروع لا الأصول، فالفرع مجال الاجتهاد غالباً.

(1) سورة يونس، آية 101

ويمكن التماس علة من العقيدة الإسلامية لعدم تعويل النحاة كثيراً على الأصل التاريخي؛ لأنهم قعدوا العربية بوصفها وضعاً ثابتاً ثبات العقيدة الإسلامية والقرآن الكريم الذي تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظه من كل تحريف أو تغيير، لهذا ربما قعد السحويون طورين من ظاهرة واحدة توسعاً لا اعترافاً بالأصل التاريخي، فيجوز أن نقول: «الجبال عالياً» و«الجبال عالية»، والجملتان الشابتان فيها تحلل من المطابقة العددية، فلعلمها تطور تاريخي، إلا أن القرآن الكريم ثبت كل الأوضاع اللغوية، - وهذه خصوصية للغة العربية - فتوجه النحاة إلى تثبيت اللغة

إن سيطرة الأصل الواحد على النحو العربي تكاد تكون مطلقة، فكل أمر نحوي يقبل التعدد يرده النحاة بصورة تلقائية إلى أصل واحد؛ لأنهم لم يثبتوا عن فكرهم وحضارتهم، بل بسوا نحواً منسجماً كل الانسجام مع فكرهم الذي يحملون، ودينهم الذي يعتقدون، حتى إن أصل التقدير لم يخرج عن رؤيتهم للكون والحياة، فمع كثرة مخلوقات الله سبحانه وتعالى، وتناقضها من مخلوق من طين، ومخلوق من نور، ومخلوق من نار، ومخلوق نراه، ومخلوق حجبنا عنا رؤيته، تتشابه جميعاً في الدلالة على خالق واحد، ولهذا فيجب أن ينتظم اللغة العربية نظام واحد، فإن حصل شيء من التباين بين الأصول النحوية والفروع أو ما سمع عن العرب، فهو تباين شكلي يفسر بما يحفظ للأصل أصالته، ولا يقدر بالفروع أو المجموعات بل يستوعب دليلاً على السعة أو التخفيف أو ما شاهد.

وليس من اليسير إلغاء منهج أو أطراحه من غير الوقوف على الأسباب التي أوجدته والدواعي التي هيأت له والمبطلات التي انطلق منها.

فإذا كانت فكرة الأصل والفرع في النحو انعكاساً لعقيدة التوحيد الإسلامي ودلالة على التواءم الرائع بين الفكر الإسلامي واللغة العربية، فإن في الدعوة إلى رفضها دعوة إلى قصم النحوي عن فكره لتدرس اللغة من غير أن يحمل تجاهها أي فكر، وهو أمر صعب التحقيق، إن لم يكن مستحيلاً.

وأحسب أن النعمو خير شاهد على تأثير الفكر الإسلامي في علوم الحضارة الإسلامية، ومن الخير كل الخير المحافظة على هذا الشاهد، وكل ما يمكن أن يوجه إليه من نقد لا يجاوز -عند التحقيق- حد اصلاح نافذتين أو ثلاث في صرح عالٍ شامخ بني على أسس سليمة لا ضعف فيها ولا اعوجاج.

الفصل الثالث

الأصل والفرع في علم أصول النحو

يمثل علم أصول النحو المرحلة الثانية من تاريخ فكرة الأصول والفروع، إذ تكتسب فكرة الأصول فيه مفهوماً خاصاً، تتجلى أهميته في كونه الحلقة العليا من حلقات دراسة النحو؛ لأن دراسة فن الأصول تالية لدراسة النحو نفسه، فهي تجريد نظري للاستدلال النحوي.

مفهوم علم أصول النحو:

إن كتاب الخصائص لابن جني أقدم ما وصل إلينا في علم أصول النحو، إلا أنه يخلو من تعريف لأصول النحو، ولعل السبب يعود إلى أن ابن جني لم يعد عمله احتراعاً أو اكتشافاً، بل عده إعادة دراسة للنحو العربي وفق منهج المتكلمين والعقهاء، فاستغنى عن توصيح المفهوم بالإعلان عن هدفه فقال: «لم يرَ أحداً تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»⁽¹⁾، قلعل مفهوم الأصول في علم الكلام والفقه في عصره لم يكن بحاجة إلى توضيح وتحديد.

وتعرض الدين درسوا علم أصول النحو بعد ابن جني إلى تحديد المراد به، فقال ابن الأنباري: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيله»⁽²⁾.

وقال السيوطي: «أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»⁽³⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، 2/1

(2) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 80

(3) السيوطي، الاقتراح، 21

وقال يحيى الشاوي: «أصول النحو دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، ويطرق استفادتها ومستفيدها»⁽¹⁾.

تدل هذه التعريفات على عدم الاتحاق التام على تحديد المراد بعلم أصول النحو، فابن الأنباري لم ينص على استثناء الأدلة التفصيلية. مثل البحث عن دليل خاص بجوار العطف على الضمير المجزور من غير إعادة الجار، لأن الأدلة التفصيلية من النحو نفسه لا من أصوله⁽²⁾.

وأغفل الجميع ذكر القواعد الكلية مع أن السيوطي أفرد لها كتاباً في كتابه «الأشباه والنظائر في النحو» سماه: «فن القواعد والأصول التي تُردُّ إليها الجريئات والفروع»⁽³⁾.

ونقل يحيى الشاوي تعريف أصول الفقه لا النحو باستبدال كلمة النحو بالفقه، فأصول الفقه عند تاج الدين السبكي: «دلائل الفقه الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، ويطرق استفادتها ومستفيدها»⁽⁴⁾.

ويبدو واضحاً أن النحاة عرّفوا أصول النحو وفق منهج المتكلمين في أصول الفقه لأنهم لم يضمّوا لتعريفهم «القواعد الكلية» باستثناء السيوطي الذي أفرد لها باباً واسعاً في «أشباهه»، فأضحى لأصول النحو مفهومان: الأدلة الإجمالية والقواعد الكلية، وهما من آثار التفاعل بين النحو وعلم أصول الفقه حيث ذهب الأصوليون في تعريفه مذهبيين:

الأول: أن أصول الفقه «معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد»⁽⁵⁾ وهذا التعريف يراعي موضوع أصول الفقه.

(1) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 35.

(2) السيوطي، الاقتراح، 21.

(3) لسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 10/1.

(4) تاج الدين السبكي، جمع الجوامع، 40.

(5) البهصاري، عبدالله بن عمر، منهج الوصول في معرفة علم الأصول، في كتاب: الإبهاج بتحريج أحاديث المنهاج، عبدالله بن محمد العماري، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م، 2.

الثاني: أن أصول الفقه «العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العرفية عن أدلتها التفصيلية»⁽¹⁾ وهذا التعريف يراعي فائدة علم أصول الفقه⁽²⁾

والاختلاف في تعريف أصول الفقه اختلاف بين منهجين في تناول أصول الفقه، منهج قام على تجريد صور المسائل الفقهية، ومال إلى الاستدلال العقلي ما أمكن بهدف الوصول إلى أقوى القواعد وأضبطها، وإحضاع الفروع للقواعد، وسمي بمنهج الشافعي، كما سمي بمنهج المتكلمين⁽³⁾، ويمثله التعريف الأول.

ومنهج ثانٍ قام على استخراج القاعدة من تتبع الفروع الفقهية حتى إذا وجد فرع يخرج عن القواعد جعل أصلاً قائماً بذاته، أو أضيفت للقاعدة قيود جديدة تشمل الفروع الخارجة عنها، وسمي بمنهج الحنفية، كما سمي بمنهج الفقهاء، ويمثله التعريف الثاني⁽⁴⁾.

وسلك بعض الفقهاء المتأخرين طريقاً يقوم على الجمع بين القواعد الفقهية المحققة، والأدلة الإجمالية كالإمام الشاطبي⁽⁵⁾.

فعلما، أصول النحو احتذوا منهج المتكلمين إلا السيوطي الذي احتذى منهج الفقهاء في «الأشباه»، ومنهج المتكلمين في «الاقتراح».

وأحسب أن من الحكمة الاستفادة من المنهجين والجمع بينهما في التعريف كما صنع متأخرو الفقهاء فتكون أصول النحو أدلة النحو الإجمالية وقواعده الكلية من

(1) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، مهارج الوصول إلى علمي الكلام والأصول، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ، 2.
(2) جلال الدين عبد الرحمن، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، ط2، مطبعة الجبلاوي، مصر، سنة 1990م، 38، 47.

(3) جلال الدين عبد الرحمن، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، 111-112.

(4) جلال الدين عبد الرحمن، المرجع السابق، 119-123.

(5) جلال الدين عبد الرحمن، المرجع السابق، 124.

حيث كيفية الاستدلال بها على أساس أن ما تعلق بكيفية النظر في مسائل النحو فهو من الأصول، وما تعلق بالقواعد التفصيلية للمسائل وأحكامها فهو من النحو.

وقد استنبط الدكتور مصطفى جمال الدين تعريفاً ارتضيه بعد تقييده بكلمة «الإجمالية» إذ قال: «النحاة يعنون بما يسمونه «أصول النحو»⁽¹⁾ «الأدلة (الإجمالية) والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد»⁽²⁾ لأن هذا التعريف يجمع بين المنهجين اللذين أراد ابن جني عمل أصول النحو وفقهما: منهج علم الكلام، ومنهج علم أصول الفقه، خلافاً لقول الدكتور محمد عبيد: «أصول النحو الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي قدّ الجسم بالدم والحيوية»⁽³⁾.

ولقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: «أصول النحو تلك الأسس والأركان التي قام عليها النحو العربي والتي بموجبها استطاع النحاة أن يسيروا في نحوهم وفق ما سار عليه العرب الذين يستشهد بكلامهم»⁽⁴⁾.

لأن قوليهما غير دقيقين من جهة عدم ابتنائهما على مفهوم أصول النحو عند علمانه من النحاة، فهما -كما يظهر- اجتهاد من الباحثين في تحديد المقصود بعلم أصول النحو بدلالة عدم الإشارة إلى مفهومه عند ابن الأنباري أو السيوطي من قريب أو بعيد.

ولغايات الدراسة فإننا سدرس أصول النحو بمعنى أدلته الإجمالية، ثم أصول النحو بمعنى قواعده الكلية.

(1) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 11.

(2) محمد عبيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن معصاء وصو. علم اللغة الحديث، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1978م الصفحة (أ) من المقدمة.

(3) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في حسان ابن جني، 65.

أدلة النحو الإجمالية:

الأدلة: جمع دليل وهو ما يستدل به على صحة مدلوله،⁽¹⁾ وأصيف إلى النحو لتوصيح المجال المختص به، ويقصد به «الإجمالية» أنها أدلة منطبقة على فروع متفرقات ولا تحصى فرعاً بعينه؛ لأن الإجمال إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة⁽²⁾ والإجمال تجريد للطرق العامة أخذاً من قول العرب أجمل الشيء. أي جمعه عن تفرق⁽³⁾

واختلف علماء أصول النحو في أدلة النحو الإجمالية، فذكر ابن جني أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان

وقال ابن الأنباري «أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»⁽⁴⁾.

وقال السيوطي. وأدلة النحو العالبة أربعة. قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم. وقد تحصل بما ذكرناه أربعة هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ودونها: الاستقراء، والاستحسان، وعدم التنظير، وعدم الدليل⁽⁵⁾ ووافقته يحيى الشاوي⁽⁶⁾.

يؤخذ من هذا الخلاف أن السماع والقياس من أدلة النحو الإجمالية بلا خلاف، وأن الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال مختلف فيها.

(1) انظر الكفوي، الكلمات 439. وانظر مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دَلَّ)

(2) الأحمد بكري، عبد النبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات العلوم الملقب بدكتور العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1975م 41/1

(3) ابن منظور، لسان العرب، (جمل)

(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 81.

(5) السيوطي، الاقتراح، 21.

(6) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 35

أما الاستحسان فبعد أن ذكره ابن جني استضعفه، فقال: «وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف»⁽¹⁾ ولعل السيوطي فهم من قوله أنه يسقطه فبسبب له قوله: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس⁽²⁾ فأسقط الاستحسان، وأتفق مع شارح كتاب الاقتراح ومحققه الدكتور محمود فجال بأن ابن جني لم يذكر هذا النص في خصائصه⁽³⁾

وأما الإجماع فقد رفضه ابن الأنباري دليلاً من أدلة النحو الإجمالية ولم يتطرق إليه، وراد استصحاب الحال الذي لم يذكره ابن جني.

ونحيل إلى رأي السيوطي في تقسيم أدلة النحو إلى قسمين لكننا نخالفه مخالفة يسيرة في طريقة التقسيم؛ إذ نحيل إلى أن أدلة النحو الإجمالية قسمان هما:

أ- أدلة النحو الأصول.

ب أدلة النحو الفروع.

وتقصد بالأدلة الأصول الأدلة الأساسية التي ينهض عليها علم أصول النحو بلا خلاف، وهي في الحقيقة دليلان: السماع والقياس؛ للأسباب التالية.

-أجمع علماء أصول النحو على أن السماع والقياس من أدلة النحو، والإجماع حجة.

-عرف ابن بابشاذ المتوفى سنة 469هـ النحو بأنه «علم مستبطن بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح»⁽⁴⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، 134/1.

(2) السيوطي، الاقتراح، 21.

(3) محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، 26.

(4) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسية، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، 1976م، 474/2.

وعرفه ابن عصفور المتوفى سنة 669 هـ بأنه «علم مستخرج بالمقاييس المستبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»⁽¹⁾.

وعرفه ابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة 709 هـ بأنه «علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وفصيح كلام العرب وأشعارها»⁽²⁾.

فذكر هؤلاء النحاة في تعريفهم النحو اثنين من أدلته فقط، ولو كان هناك في نظرهم دليل أساسي غيرهما لذكروه.

- القياس يناسب طبيعة النحو العربي حتى قُدِّم على السماع من قبل كثرة استعماله في النحو، وكونه أسهل على ذوي الفهم⁽³⁾ حتى إن الكسائي عرف النحو بأنه قياس، فقال⁽⁴⁾.

إنما النحو قياسٌ يتبع فيه في كل أمر ينتفع

ولا يكون القياس إلا بعد السماع غالباً فقلت الحاجة إلى غيرهما من الأصول.

إن الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان لا بد لكل واحد منها من مستند من السماع أو القياس فهي أدلة معتبرة إلى أحدهما أو إليهما معاً، والمفتقر إلى الشيء، فرعه⁽⁵⁾.

(1) بن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، المقرَّب، لمحقق أحمد عبد الستار الجوارى، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، 1971م، 45/1.

(2) ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 18.

(3) نظر بن بادد، شرح مقدمة المحسنة، 475/2.

(4) انظر الصنعاني، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، لمحقق محمد المجيرى، ط2، دار طراز شامير، أديبا، طبع بيروت، 71/21.

(5) انظر السيوطي، لاقتراح، 21.

وتقصد بالأدلة الفروع أو الفرعية الأدلة الإجمالية المختلف فيها، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة الاستدلال بها بعد السماع والقياس. وهي: الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان، أما الاستقراء وعدم النظر، وعدم الدليل، فهي أدلة مسلوخة عن بعض الأدلة السابقة فالاستقراء مسلوخ من السماع، وعدم النظر مسلوخ من القياس، وعدم الدليل مسلوخ من الاستحسان، كما سنرى.

١- أدلة النحو الأصول

السماع:

السماع هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً، فلم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة^(١)؛ لأنه المقدمة الأولى الضرورية لبناء النحو، وكل أصول النحو الأخرى ترتبط به، ولو بطرف.

ويتسع مصطلح السماع في هذه الدراسة لمصطلحات الاستقراء، والرواية، والنقل.

أما الاستقراء، فلأنه لا يتم إلا بعد جمع اللغة من مصادرها، والسماع أول هذه المصادر؛ إذ أن قواعد النحو ناتجة عن الاستقراء. أما الرواية فلأنه مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه^(٢) وأما النقل فلأنه الوسيلة التي وصلت بها اللغة إلى النحاة، والناقل الأول سامع.

والاختلاف بين هذه المصطلحات اختلاف في زاوية النظر إلى عملية السماع، فمن نظر إلى هدف جمع اللغة وإيصالها للنحاة سماها نقلاً، إذ سمي ابن الأنباري السماع نقلاً^(٣). ومن نظر إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سمي عملية السماع

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1177/3

(٢) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 22.

(٣) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 81.

استقراء. ومن نظر إلى طريقة نقل المسموع من جيل إلى جيل لاحق من النحاة سماها رواية. ولأن السمع حاسة إدراك المسموع سميت بالسمع. فهذه المصطلحات متقاربة؛ لأن كلام النحويين قائم على التوسع كما يقول السهيلي⁽¹⁾.

تعريف السماع:

اختلف علماء أصول النحو في تعريف السماع، فقال ابن الأنباري: «النقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»⁽²⁾ فخرج ما جاء في كلام العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ«لم»، والجزم بـ«لعل»، ونصب جزأي «لعل» و«ليت»، وغيرها مما خرج عن حد النقل⁽³⁾.

وقصد السيوطي بالسماع: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً وشرأ، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»⁽⁴⁾.

وأراد يحيى الشاوي بالسماع: الكلام الذي اتفق على فصاحته، ككلام الله وبهيه حيث تحقق أنه كلامه صلى الله عليه وسلم، ولم يحتج المحققون بالحدوث النبوي الشريف لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح، وكلام العرب⁽⁵⁾.

ويظهر من هذه التعريفات الثلاثة أن السيوطي ويحيى الشاوي يكادان يتفقان

(1) سهيلي، نتائج لمكر في البحر، 165

(2) ابن أنباري، لمع الأدلة، 82

(3) انظر ابن الأنباري، المرجع السابق، 82-83

(4) السيوطي، الاقتراح، 36

(5) يحيى لثاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول البحر، 47

على تعريف السماع تعريفاً مغايراً لابن الأنباري، والخلاف بين ابن الأنباري ومخالفيه يعود إلى اختلاف منهج التعريف لا حقيقته، فابن الأنباري اتبع منهج المحدثين، وعرف السماع باعتبار وصوله إلينا، فاشترط عروية الكلام، وصحة النقل، والمخرج عن حد القلة إلى الكثرة أي التواتر، لأن الكلام المتواتر تحصيل العادة تواتراً بقلبه على الكذب⁽¹⁾، فلعلة كان ينظر في تعريفه للنقل إلى تعريف الحديث المتواتر في علم مصطلح الحديث؛ لأنه قسم النقل إلى متواتر وأحاد، ويبحث شروط التواتر، وشروط نقل الأحاد، وتكلم في قبول نقل أهل الأهواء، وقسم المنقول من حيث السند إلى مرسل ومجهول⁽²⁾.

أما السيوطي ويحيى الشاوي فقد عرفا السماع بالنظر إلى مصادره، لكنهما تابعا ابن الأنباري فيما بحثه بعد ذلك⁽³⁾.

والحقيقة أن تعريف السماع تعريفاً جامعاً مانعاً أمر صعب جداً؛ لأننا نجهل حد العدد المقبول في السماع حجته، ولا نظن أنه سيحصل بين أئمتنا علم كبير إذا ناقشنا حد العدد، لأن السماع المحتج به قد انقطع، ولم يبق إلا ما نص عليه، ثم إن بعض مصادر السماع فيها نظر واختلاف⁽⁴⁾.

(1) انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة، 84، محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ط7، مكتبة المعارف، الرياض، 19.

(2) انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة، 83-101.

(3) انظر السيوطي، الاقتراح، 64-65، ويحيى الشاوي، وارتقاء لسيادة في علم أصول النحو، 53-54.

(4) بحث عدد من الباحثين السماع بحثاً مسهباً يحتمل على عدم لتوسع في بحثه، والاكتفاء بما يلزم دراسته، انظر:

- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، 236-242.
- مهدي المحرومي، مدرسة الكوفة النحوية، 327-349.
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، 64-69.
- ثمام حسن، الأصول، 78-120.
- جعفر عبيدة، مكانة خليل بن أحمد في النحو العربي، 43-58.
- علي أبو المكارم، أصول لتفكير النحوي، 21-69.
- حبيب الله الحديشي، الشاهد وأصول النحو، 129-220.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، 15-85.
- محمد عاشور السويح، القياس النحوي، 9-84.

اختيار المسموع

لا يطمئن إلى أن واللغويين ارتحلوا إلى بوادي الجريرة يسجلون لغة العرب وفق اجتهاد فردي، عمادته في الكثير الغالب الحسن ما هو عربي أصيل من اللغات واللهجات، وما هو خليط منها، بيد أن هذه الأحاسيس الفردية، لتجمعت في دوق عام ارتاح إلى ما أثر عن بعض القبائل فسوه به، وعرف عن بعض، فخلع عليه ألقاباً تنطوي على الذم كالعجعة، والتلتلة، وأكلوني البراغيث، وغيرها،⁽¹⁾ «وأن النحاة من بعدهم لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة لعدم وجود نصوص مُصنعة حسب القبائل»⁽²⁾

وسبب عدم اطمئناننا أننا نميل إلى أن اللغويين الأوائل عندما عزم النحويون منهم على تقعيد اللغة العربية بعد جمعها صدروا عن مرجع فكري لغوي هو القرآن الكريم، فذهبوا يجمعون من العربية ما يصلح شاهداً على لغة القرآن الكريم لفظاً، وسبباً، وتركيباً، ومعنى، فما وافق لغة القرآن الكريم، ولو بطرف جمعه، ثم درسوه، للأسباب التالية:

أولاً: ارتباط حركة تقعيد اللغة العربية بالخوف من اللحن في القرآن الكريم بالدرجة الأولى، وبالرغبة في تعليم الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام أهواجاً كتاب الله، ولا يتم تعلم القرآن الكريم إلا بتعلم لغته، فوجب تقعيد ما يصلح من اللسان العربي وسيلة لتعليم القرآن الكريم، فما خالف القرآن الكريم لفظاً وتركيباً وبنية أحجم عن جمعه وتقعيده.

ثانياً: إن للغويين الأوائل، ومنهم النحويون، كتابوا من القراء مثل: أبي الأسود الدؤلي⁽³⁾، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج⁽⁴⁾، وعبد الله بن أبي إسحاق⁽⁵⁾،

(1) يوسف الحمادي، البحر في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، 1990م، 23

(2) سعيد لأفندي، في أصول النحو، 70

(3) ابن الجوزي، شمس لدين أبو الخير محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بشره، ج برجستراسر ط1، مكتبة الخالجي، مصر، سنة 1932م، 346/1.

(4) ابن الجوزي، المصدر السابق، 381/1

(5) ابن الجوزي، مصدر السابق، 410/1

وعيسى بن عمر⁽¹⁾، وأبي عمرو بن العلاء⁽²⁾، والكساني⁽³⁾، وهم الذين تحملوا العبء الأول في تقعيد اللغة العربية، ويعيد عن الظن أن يتخير هؤلاء القراء النحاة من لغة العرب ما يحالف قراءتهم للقرآن الكريم بنية وتركيباً.

ثالثاً: أجمع النحاة على أن القرآن الكريم أصل مصادر السماع؛ لأنه في أعلى درجات التواتر⁽⁴⁾، وبما أن السماع أصل أدلة النحو الإجمالية والقرآن الكريم أصل مصادر السماع، فإننا نؤيد الدكتور إبراهيم عبدالله في قوله: «إن القرآن هو الأصل الأول من أصول النحو»⁽⁵⁾ بكل قراءاته، قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه به قرئ جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية»⁽⁶⁾، ثم قال: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»⁽⁷⁾.

ويوجد في القرآن الكريم ظواهر نحوية مطردة كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وظواهر نحوية غير مطردة كلغة «أكلوني البراغيث»⁽⁸⁾، ولا يعتقد أن القبيلة الواحد في بيئة زمانية ومكانية واحدة تنطق بظاهرتين نحويتين متباينتين، فاضطر اللغويون إلى التماس شواهد قتل اللغة غير المطردة، فتعددت القبائل التي احتج بكلامها تعدداً يتناسب مع ما ورد بلغة هذه القبائل في القرآن الكريم وقراءاته،

(1) ابن الجزري، غاية النهاية، 613/1

(2) ابن الجزري، المصدر السابق، 288/1.

(3) ابن الجزري، المصدر السابق، 535/1.

(4) انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة، 83 والسيوطي، الإصباح في شرح الاقتراح، 154 ويحيى الشدي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 53.

(5) إبراهيم عبدالله، النحو وكتب التفسير، 971

(6) السيوطي، الاقتراح، 36

(7) السيوطي، المصدر السابق، 36

(8) من أمثلة هذه اللغة في القرآن الكريم قوله تعالى:

- «نَمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» سورة المائدة، آية 71.

«وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» سورة الأنبياء، آية 3

فقد قيل: «في القرآن حمسون لغة»⁽¹⁾، مما يدل على أن تحديد قبائل الاحتجاج كما ورد في الخبر المشهور عن أبي نصر الفارابي قول غير دقيق⁽²⁾.

إذن، فقد صدر النحاة في تعيينهم للغة العربية عن هدف سام، وهو تعيين الظواهر النحوية الواردة في كلام العرب على مختلف قبائلهم بشرط أن توافق القرآن الكريم أو قراءاته، ولو بطرف، ولهذا أهملوا تعيين لغة كل قبيلة على حدة، كما صدروا عن خطة مُحكمة في الحكم على الشواهد النحوية تقوم على درجة أطراد هذه الشواهد في القرآن الكريم، فما اطرد أصبح قياساً، وما تحلف عن الاطراد كان نصيبه الشذوذ والقلة والندرة، وغيرها من الأحكام الدالة على عدم الاطراد لا الخطأ فقد قال ابن بابشاذ: «والقرآن العظيم في أعلى رتب البيان، مه ما يأتي على أقيسة النحويين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم، وكلُّ مُسَلَّم متبع كالنص الذي يرتفع معه حكم القياس، فلا يجوز العدول إلى القياس مع وجوده»⁽³⁾.

ومع أن القرآن الكريم أصل مصادر السماع إلا أنه لا يمثل كلَّ النحو العربي لأن القرآن الكريم نزل باللغة العربية، وليس هو اللغة العربية، فكان أمام جامعي اللغة مصدران فرعيان هما: الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

أما الحديث النبوي الشريف فقد اختلف في جواز الاحتجاج به في النحو، لجواز روايته بالمعنى، واحتمال لحس ناقله، وعلى الجملة فما تحقق من أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظه ومعناه فهو حجة، وما روي بالمعنى وكان روايه واقعاً في عصر الاحتجاج فيحتج به إن أمن النقل⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ط3، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1951م، 351، دار الثقافة، بيروت.

(2) أنظر لخبر، السيوطي الاقتراح، 44-45.

(3) ابن بابشاذ، شرح المقسمة المحسبة، 434/2.

(4) أنظر حول الاحتجاج بالحديث النبوي، محمد المحضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1960م، 166-180 وحديقة الحديث، موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، جامعة الكويت، 1977م. وحسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ط1، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1985م. وعبد الجبار علوان السائلة، الشاهد والاستشهاد في النحو، مطبعة دار الزهراء، بغداد، 1976م، 297-337.

وأما كلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته، فيحتج به نظماً ونثراً⁽¹⁾.

أطراد المسموع:

اللغة لا بدّ لها من ضوابط وقوانين، وهذه الضوابط والقوانين قامت على المسموع المروي عن مُعَرِّبٍ، فهي ليست دخيلة على اللغة أو مفروضة عليها، فإذا ما جاء بعض الأعراب، ونطقوا كلمة أو كلمات انفردوا بها، ولم يتابعهم أحد فيها، لا يكون من التجني والإجحاف أن يقبل النحويون ما قالوا على أنه قليل لا يقاس عليه، أو نادر لا يحتج به، أو ضرورة دعت إليها قوالب الشعر وأوزانه⁽²⁾، ولكن ما القليل؟ وما الكثير؟ وما الشاذ؟ وما النادر؟

نتفق مع الدكتور عباس حسن بأن هذه الأسئلة لا إجابة مقنعة لها، بسبب حفاء المراد الدقيق من القلة والكثرة⁽³⁾.

وقد كان التفاوت في التواتر بين وجوه الظاهرة الواحدة مصدراً رئيساً للخلاف، فقد أخذ اللغويون والنحاة منذ أبي عمرو بن العلاء بمنهج شديد في استخراج الأحكام، وضبط الظواهر، وهو اعتبار الأكثر - من وجهة نظر كل نحوي على حدة حسب علمه ومعرفته - ولكن ما كان يُفضّل وراء ذلك من القليل والتادر لم يكن بدّ من معالجته، هل يؤول حتى يردّ إلى الأصل الذي ينتظم الكثير، وهو ما يشتهر أن البصرة أحدث به، أم يعتبر هذا القليل أصلاً قائماً برأسه يقاس عليه، وهو ما يُشتهر أن الكوفة أخذت به؟⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، الاقتراح، 44.

(2) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، دار المعارف، مصر، سنة 1968م، 251.

(3) عباس حسن، اللغة والبحر بين القديم والحديث، ط2 دار المعارف، القاهرة، سنة 1978م، 44، 47، 78.

(4) نهاد دوسي، «الخطأ في العربية»، مجلة أبحاث، الجامعة الأمريكية-بيروت، السنة 31، سنة 1983م، 63.

لعل التواتر الذي يوقع الخلاف هو التواتر النسبي غير المطلق، فتواتر رفع
الفاعل لا يوقع في الخلاف⁽¹⁾.

حجية لغة المسموع:

يجب علينا -كما قال الدكتور عبد الحميد السيد طلب- أن نفرّق بين
الاستشهاد بالشعر والاستشهاد بالنثر، فليس من العدل أن نسوّي بينهما في
استنباط الأصل، أو الاستشهاد على القاعدة؛ فإنّ طبيعة الشعر تخالف طبيعة
النثر، إذ النثر يملك حرية أكبر في تأليف الكلام، وتركيب الجمل، أما الشاعر
فكثيراً ما تلجئه الضرورة أو طبيعة النظم من وزن وقافية إلى مخالفة القواعد
المشهورة؛ ولذا كان من السهل على من أراد إكثار قاعدة استشهاد عليها بشاهد
شعري دون مثال من النثر أن يقول أن ذلك كان لضرورة الشعر، كما فعل
البصريون في الرد على الكوفيين في كثير من مسائل الخلاف التي استدللّ فيها
الكوفيون على رأيهم بالشعر⁽²⁾.

المسموع بين الثبات والتطور:

اللغة كائن حيّ ينمو مع الأيام، ويتطور بمرور الزمن، ولكن لا تكاد توجد
تواريخ محددة للتطور، فلا يعي الانتقال من طور إلى طور ثانٍ من أطوار الظاهرة
النحوية موت الطور الأول، بل قد يدور الطوران في الاستعمال، وينزل القرآن
الكريم ثم إيقاف تطور بعض الظواهر النحوية، وأحسب أن لقول الدكتور علي أبو
المكارم نصيباً كبيراً من الصحة إذ قال: «إن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية
الفصحى تختلف -أو يجب أن تختلف- عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى،
وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلاً أن

(1) انظر أصل الكثرة

(2) عبد الحميد السيد طلب، تاريخ النحر وأصوله، مكتبة الشباب، القاهرة، سنة 1977م، القسم الأول.

تقسم إلى مراحل تختلف صوتياً وتركيبياً ودلالياً، وتصور كل مرحلة منها عصباً محدداً بحصائمه الفكرية والثقافية المنعكسة من واقعها الاجتماعي المتصل بسوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية، فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتاً من كل تطور سياسي واجتماعي في مجال التركيب بخاصة حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أريد أن يكون: نصاً لغوياً معبراً عن القيم الكلية للعقيدة الدينية⁽¹⁾.

ومن هنا سجل النحاة في نطاق استقرارهم لنصوص اللغة في عصر الاحتجاج بعض مظاهر التطور أو التغيير أو الانتقال التي كانت تجري على اللغة، وهم يضعون قواعد النحو . ولم تكن تلك المظاهر تلك التي تحجب المظاهر السابقة لها، ولم تكن بديلاً عنها، وإنما كانت في الغالب أطواراً حادثة، تتولد في اللغة اتساعاً واستجابة لحركة الحياة، ويظل الأصل والفرع، أو الطور السابق والطور اللاحق يدوران في الاستعمال، ولكن في وظيفتين نحويتين متميزتين⁽²⁾

وأحسب أن من أمثلة هذا التطور الذي سجله النحاة لغة «أكلوني البراغيث» قلعلها طور سابق من أطوار المطابقة بين الفعل والفعل في العدد⁽³⁾. ولغة القصر في قراءة «إن هذان لساحران»⁽⁴⁾. ولفات النقص والقصر والإتمام الواردة في إعراب الأسماء البضعة (الخمسة أو الستة) المضافة لغير ياء المتكلم⁽⁵⁾.

وهذه الأطوار التي سجلها النحاة لم تكن مستعملة عند العرب كلهم بل كانت تحتص بها قبيلة أو عدة قبائل إلا أن النحاة كانوا ينظرون إلى لفات القبائل

(1) علي أبو المكارم، تفريغ الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت سنة 1975م، 151

(2) بهد المومى، في التطور النحوي وموقف النحويين منه، 80 وفي تاريخ العربية، 193

(3) انظر رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، مكتبة الخالجي، مصر، 1982م، 68-

72

(4) سورة طه، آية 63

(5) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/48-52 وانظر حسن عون، اللغة والنحو، 100

نظرتهم إلى القرآن الكريم من حيث إنه نص واحد، فكذلك اللغات يجب أن تمثل لساناً واحداً، ومن هنا وضع النحاة من لغات القبائل المتفرقة نحواً يمثل لساناً واحداً حير تمشيل في القرآن الكريم.

وحلج النحاة على لغات القبائل المحتج بها. ألقاباً نحو: المطرد والكثير والغالب والقليل والشاذ والنادر، وهذه الألقاب لا نستطيع لتحديد قيمتها العددية بدقّة إلا أنها تدل على المراتب، هذه الفكرة الرائعة التي نجح النحاة بها من تهمة التناقض الشكلي اليسير في أحكامهم النحوية.

ونرى أن معيار الصواب النحوي في فكرة المراتب لا يكون بإجازة جميع الوجوه بل إن الأحكام الموصوفة بالقلّة والندرة والشذوذ خطأ في كلامنا صواب محفوظ في عصر الاحتجاج يفيد في غير إقامته اللسان؛ لأنّ إجازة لغة القصر في إعراب المشي، أو حذف النون دائماً في الأفعال الخمسة⁽¹⁾، أو إعراب الأسماء البضعة المضافة لغير ياء المتكلم بالحركات يؤدي إلى شيوع القوضى والاضطراب في كلامنا، وما كانت قواعد النحو إلا لمنع القوضى والاضطراب في العربية.

القياس:

القياس ثاني الأدلة الإجمالية، وهو مصطلح له في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاد النحو، ويساير نشأته وتطوّره⁽²⁾ منتظماً أعمالهم إذ تواتروا يعملون لواء جيلاً بعد جيل.

-تهريف القياس:

القياس في اللغة التقدير على مثال⁽³⁾، وفي أصول النحو تدور تعريفاته على

(1) السيوطي، همع الهوامع، 175/1

(2) مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية، بشأنها وتطورها، ط2، دار الفكر، بيروت، سنة 1974م، 74-75

(3) ابن منظور، لسان العرب، (قدس).

معنيين: الأول، ما قاله ابن الأنباري في الإعراب: «القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم» وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب⁽¹⁾. وزاد السيوطي: «وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في مسائله»⁽²⁾ ولذا قيل في حده «علم مستخرج بالمقاييس»⁽³⁾، وقيل في مدحه: «إنما النحو قياس يُتبع»⁽⁴⁾.

وعبر ابن علان عن هذا المعنى للقياس بقوله: «القياس حمل غير المنقول عن العرب على المنقول عنهم إذا كان غير المنقول في معناه، في معنى المنقول عنهم»⁽⁵⁾.

والثاني، ما قاله ابن الأنباري في كتاب لمع الأدلة: «القياس تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة»⁽⁶⁾.

ومثل ابن الأنباري لهذه التعريف بتركيب قياس في الدلالة على رفع نائب الفاعل الذي هو اسم أسند إليه الفعل مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع الفاعل. وإنما أجري على الفرع الذي

(1) ابن الأنباري، الإعراب في حيل الإعراب، 45-46.

(2) السيوطي، الاقتراح، 70.

(3) يحيى الشوي، ارتفاع السيادة في علم أصول النحو، 61.

(4) انظر الصفدي، الوافي بالوفيات، 71/21.

(5) ابن علان الدمشقي، داعي العلاج لمحيات الاقتراح، مخطوط، نقل عن مقال، عبد الغفار حامد هلال، القياس وأثره في نحو اللغة، في كتاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحوث ودراسات سنة 1978م، ج1، 15.

(6) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 93.

هو نائب العاقل بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو⁽¹⁾.

ويظهر أن بين التعريفين تبايناً، ففي حين يوجد في التعريف الأول عنصر مجهول الحكم هو «غير المنقول»، فإن التعريف الثاني لا يوجد فيه عنصر مجهول الحكم، ويهدف القياس في التعريف الأول إلى محاكاة العرب في طرائقهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك⁽²⁾، في حين يهدف التعريف الثاني إلى تأكيد حكم مقرر مسبقاً وتسويغه؛ ولهذا يمكن أن نقول: إن للقياس تعريفين أو مفهومين مستعملين في النحو:

الأول: «القياس هو العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف»⁽³⁾، فتؤدي العملية الذهنية إلى الاستنباط⁽⁴⁾، وبما يثل هذا التعريف قول المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول، وإنما سمعت البعض، فقيست عليه غيره، فإذا سمعت «قام زيد» أجزت: «ظرف بشر»، «وكرم خالد»⁽⁵⁾، فالأصل هو السماع أو القاعدة المعيارية والفرع خلافه.

الثاني: القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل لعلة مشتركة بينهم بهدف تأكيد الحكم النحوي⁽⁶⁾.

ولعلّ القياس حسب التعريف الثاني ناتج عن التعريف الأول، وليس بعد

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، 93.

(2) عباس حسن، اللغة والنحو، 22.

(3) فندريس، اللغة، 205.

(4) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار الأطلسي، المغرب، 1983م، 91.

(5) ابن جني، شرح تصريف المازني المشهور بالمتصف شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، مطبعة البابي الحلبي، ط1، مصر، سنة 1954م، 181/1 وانظر ابن جني، الخصائص، 114/1، 360.

(6) انظر قريباً منه علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 74.

التوصل إلى حكم في غير المنقول إلا تعليل هذا الحكم وتسويفه بقياس جديد يهدف إلى تثبيت الحكم غالباً.

ولا بد لكل قياس من مستند السماع؛⁽¹⁾ لذا يعد القياس فرع السماع⁽²⁾

أركان القياس:

أركان جمع ركن وهو ما لا يتجزأ من ماهية الشيء، فأركان القياس أجزاءه التي لا يتم إلا بها، وهي أربعة:⁽³⁾

1- أصل وهو المقيس عليه.

2- فرع وهو المقيس.

3- حكم.

4- علة جامعة بين الأصل والفرع.

1-الأصل (المقيس عليه):

مصطلحاً الأصل والمقيس عليه وافدان من بيئة المتكلمين والأصوليين، فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين⁽⁴⁾ أما في عملية القياس النحوي فالمصطلحان مستعملان بمعنى واحد⁽⁵⁾، لكن مصطلح الأصل أعم من مصطلح المقيس عليه، فكل مقيس عليه أصل ولا ينعكس.

(1) السيوطي، الاقتراح 21

(2) محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1989م، 342

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 93. والسيوطي، الاقتراح، 71. ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 62

(4) علي سامي النشار، مباحث البحث عند مفكري الإسلام، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1978م، 107.

(5) الديوري، ثمار الصناعة، 77

- شروط الأصل المقيس عليه:

الأول: أن يكون المقيس عليه مبنياً على الكثرة النسبية لغيره في الموصوع نفسه⁽¹⁾، لأنَّ القياسَ والأصلَ الحملُ على الأكثر⁽²⁾ فقلة المقيس عليه لا تُرضى في القياس⁽³⁾، ولهذا لا يصحَّ القياس على النادر⁽⁴⁾، وهو الذي قلَّ وجوده، وإن لم يكن شاذاً⁽⁵⁾.

لكنَّ حدَّ الكثرة غير محدّد بدقة مما أوقع الخلاف بين النحويين، كما في مسألة جرَّ رُبٍّ للضمير إذ اختلف في شذوذه وقلته وقياسه، ورجَّح السيوطي أنه ليس قليلاً ولا شاذاً بل هو جائز بكثرة وفصيح، وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كتبه شاذ، قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إنْ عني بالشذوذ شذوذاً القياس وبالقلة بالنسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير⁽⁶⁾.

واللافت أن النحاة خرجوا على أصلهم، فأجازوا أن يكون المقيس عليه قليلاً بشرط موافقته للقياس، إذ أجازوا النسب إلى «فعولة» على «فعلي» فأجروا «فعولة» مجرى «فعيلة»: لمشابتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من «فعولة» و«فعيلة» ثلاثي الأصل، وثانيها أن ثالث كل واحدة منهما حرف مدّ، وثالثها أن في كل واحدة من «فعولة» و«فعيلة» تاء التانيث، ورابعها اصطحاب «فعلول» و«فصيل» على الوضع الواحد، نحو «أثيم» و«أثوم» فقالوا في النسب إلى «شذوذة شذني» قياساً على النسب إلى «حنيفة حنفي»⁽⁷⁾.

(1) محمد عبيد، أصول النحوي العربي، 122.

(2) ابن السراج، لأصول في النحو، 261/3. ونظر، الرصي الأسترابادي، شرح شاهية ابن الحاجب، 1/201.

(3) ابن الخشاب، المرفج في شرح الجمل، 335.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 11/7.

(5) لرصي الأسترابادي، شرح شاهية ابن الحاجب، 4/4.

(6) السيوطي، جمع الهوامع، 179/4 181.

(7) ابن جني، الخصائص، 116/1.

الثاني: لا يصحّ القياس على الشاذّ نطقاً وتركاً،⁽¹⁾ فليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه،⁽²⁾ فمما لا يصحّ القياس عليه نطقاً، وإن كثر «قُرْشِيٌّ» و«ثَقْفِيٌّ» في السبب إلى «قريش» و«ثقيف»، فلا يقاس عليه «حسين» و«كريم»⁽³⁾، ولا يقاس على الشاذّ تركاً، فقد استعنت العرب عن ماضي «يذر» بـ «ترك» فلا يقاس الاستغناء عن ماضي «يزر» و «يقف».

ويعلب على ظنّي أنّ مفهوم الشاذّ ليس محلّ اتفاق بين النحاة، فقد أجاز السيرافي القياس على قرشي⁽⁴⁾، وقد قيل في حد الشاذّ أنه «ما خالف القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده أو كثرته»⁽⁵⁾، وقيل «الشاذّ الكلام الوارد قبل وضع القواعد النحوية إن خالف قاعدة الكل، أو الجمهور على الصحيح، بخلاف ما ورد بعده فإنه إن خالف الكل سمّي ممنوعاً، وإن خالف الجمهور سمّي شاذّاً»⁽⁶⁾.

فالشذوذ يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية، ولكن جعل القاعدة النحوية أصلاً وكلام العرب المخالف لها - وإن كثر - فرعاً أمر فيه مدحلت نقد القاعدة النحوية

الثالث. يجوز القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به لدليل، فهو عند قائله كالمتفق عليه، كقياس «إلا» على «يا» بهجاء الحرفية، والقيام مقام فعل، وعمل «يا» نصباً مختلف فيه، كما أن عمل «إلا» نصباً مختلف فيه⁽⁷⁾

وحاصل الأمر أن شروط القياس كما أوردها النحاة فيها نظر، والكثرة تدقّض القلة، وكلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته قد يشذّ عن قواعد النحاة أحياناً، فعلاً يكون القياس؟!

(1) السيوطي، الاقتراح، 73

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 615/2

(3) السيوطي، الاقتراح، 74 وانظر يحيى الشاذي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 64

(4) الرضي الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 29/2 - 30

(5) الرضي الأسترابادي، المصدر السابق، 4/4

(6) التهامي، كشف اصطلاحات الفنون، 741/3

(7) السيوطي، الاقتراح، 81، ويحيى الشاذي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 69 وانظر في

العامل في الندي، والعامل في المستثنى ابن يعيش، شرح المفصل، 127/1، 76/2، 77

حاول الدكتور علي أبو المكارم الانتصار للنحاة في القياس على القليل، فقال: (1)

إن القياس على القليل يتضمن:

أولاً: أن يكون المقيس عليه لفظاً فرداً لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، يقول السيوطي في تقرير موقف العلماء منه: «فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعاً» (2)

ثانياً أن ينفرد بالمقيس عليه المتكلم، ولا يُسمع من غيره لا ما يوافقه، ولا ما يخالعه، نقل السيوطي عن ابن جني: «والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته» (3) كقبول ابن جني ما تعرد به ابن أحمر من القول؛ لأن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسَمَتْ طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله (4).

وحيث الدكتور علي أبو المكارم فيهما نظر، فعدم النظر يحتاج إلى استقراء دقيق لا يطمئن إلى أن النحاة تمكنوا من تحقيقه، وإن اقتربوا منه

وأن يرتجل الأعرابي ما لم يسبقه به أحد فيجعل حجة، فأمر لا نقره، لأن اللغة ظاهرة جماعية مجتمعية عرقية لا ظاهرة فردية، كما أن الأعرابي الفصيح قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، ويسحرف عن سنن أصوله، فلا يجوز القياس عليه (5) وكذلك إذا انفرد به لا نظير له فابن الأنباري لا يجيز القياس عليه حتى يساعده الاستعمال العربي الفصيح (6).

(1) علي أبو المكارم أصول التفكير النحوي، 99

(2) السيوطي، الاقتراح، 49.

(3) السيوطي، جمع لهوامع، 51

(4) ابن جني لمصانص 21/2

(5) ابن الأنباري، الانصب، 298/1 ونظر فاضل السمرني، «موقف ابن الأنباري من القياس».

مجلة الجامعة المصرية، العدد 3، بغداد 1972م، 68

(6) فاضل السمرني، موقف ابن الأنباري من القياس، 68

ونميل إلى أن شروط المقيس عليه يجب أن تنبثق من نوع القياس المنوي القيام به، فإذا أردنا من القياس تعليل حكم ثبت بالاستقراء تركنا المسألة لاجتهاد النحاة، كما في تعليل النحاة لرفع الفاعل بأنه محمول على المبتدأ، وقيل المبتدأ محمول عليه، وقيل هما أصلان.

أما إذا أردنا من القياس الوصول إلى حكم جديد، جعلنا الكثير مقيساً عليه، فإن لم يكن للمقيس مقيس عليه كثير، بحثنا عن نظير له وألحقناه به، فإن كان المقيس على غير مثال سابق أحلنا أمره إلى العلماء للاجتهاد فيه، لأن الاجتهاد اللغوي بكل صورته باب يجب ألا يخلق أبداً

وأياً كان نوع القياس وهدفه فمن شروطه ألا يخرج عن سنن العربية⁽¹⁾ في تركيبها واشتقاقها، ومن ضوابطه قول النحاة: «الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة»⁽²⁾، «وما يؤدي إلى الليس يُجتنب»⁽³⁾.

- الفرع (المقيس):

الفرع هو الركن الثاني من أركان عملية القياس، يسميه المتكلمون مقيساً، والأصوليون فرعاً⁽⁴⁾، وبأخذ النحاة بالاسمين معاً⁽⁵⁾، وإن كانت تسمية الفقهاء الأصوليين هي الغالبة على أعمال النحويين.

وللمقيس صورتان، أولاهما أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب⁽⁶⁾.

(1) سعيد الأفندي، في أصول النحو، 108

(2) السيوطي، الأشبه والظائر في النحو، 179/7

(3) السيوطي، المصدر السابق، 314/2.

(4) علي سامي الشار، مباحث لبحث عند معكري الإسلام، 87

(5) الديوري، ثمار الصناعة، 77

(6) ابن جني، شرح تصريف الماربي، 181/1

وثانيتها. أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، ويجعلون وجه المشابهة علة كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعلة الإسناد فيكون الحكم الرفع.

وشرط المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه.

العلة:

للعلة في النحو العربي جذور عميقة تعود إلى تفتق النحو العربي على شكل قواعد أولية بسيطة عند الجيل الأول من النحاة، وقد تطورت العلة وتعقدت مسالكها وتشابكت، وتعددت معانيها، شأنها في ذلك شأن النحو نفسه، فجرت فيه مجرى الدم من الإنسان، إذا التمس النحاة في العلة أن تكون محامياً يدافع عن قواعدهم، ولا سيما القواعد المعيارية منها.

يقوم مفهوم العلة في النحو على الأثر الذي يحدثه المؤثر، فإذا علمت أن النحاة نظروا إلى النحو نظرة المسلمين إلى الكون والطبيعة، فالكون مُحَدَّث، والله سبحانه وتعالى مُحَدَّثٌ له، أدركنا جعل أحكامهم عاملة محدثة، ومعمولة محدثة، وأدركنا ربطهم العامل والمعمول بأثر في المعمول يدل على العامل، فإذا تغير الأثر تغير العامل، فأصبح الأثر دليلاً لإثبات المؤثر، وسبباً في وجود المعلول على تلك الحالة، وهو الدليل عليه، وبما أن العلة تقوم على الأثر، فما ليس فيه أثر ليس محلاً للعلة، ولهذا فإن الأصل الذي لا يفتقر إلى غيره لا يعلل، على حين يُعَدُّ الفرع محلاً صالحاً للعلة لافتقاره إلى الأصل، وهذا يفسر قول النحاة: «الأصل لا يُعَلَّل»⁽¹⁾.

وفي عملية القياس تأخذ العلة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، 167

يناسب كل عملية قياس على حدة، فمما يشابهه نائب الفاعل للفاعل يعبر عنها النحاة بالإسناد، ومما يشابهه «إن» في العمل للمفعول يعبر عنها النحاة بكون «إن» مبنية، ومكونة من ثلاثة أحرف، ومتضمنة معنى الفعل، وتستلزم معمولها استلزام الفعل لفاعله، فالعلة هي مركبة.

وتتحقق العلة بأدنى مشابهة بين أصل وفرع مشتركين في حكم واحد مع أن النحاة يصورون العلة سالكة بالفرع طريق الارتباط بالأصل ومرشدة إليه

ويرتبط الأصل والفرع بفكرة القوة الفوقية، فهناك أصل قوي فوق، وفرع ضعيف سفلي، ولا يمكن للفرع الضعيف أن يرتقي إلى رتبة الأصل القوي، لأن فرعيتته مستندة تفوق الأصل عليه، فإن زالت أصبح أصلاً، وعندها يختل نظام هذه الفكرة ويضطرب، ولهذا لا بد للفرع أن ينحط عن رتبة الأصل إقراراً بفرعيتته وحاجته إلى الأصل.

إذن، فالعلة النحوية مبنية بناءً فلسفياً نَفَر منه أبو حيان الأندلسي، فقال: «والمحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسمع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات، ومناقشات، وردّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحروف، خصوصاً ما صنّفه متأخرو المشرقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأله من ذلك، وما يحصل في أيدينا شيء من العلم»⁽¹⁾.

ويعد أن درسي الدكتور مازن المبارك لعلة النحوية، قال: «أنست النحاة الفلسفة صنعتهم وواجبهم، فإذا هم أمام العلة، أو أمام (العامل) فلاسفة لهم قواعدهم وأحكامهم»⁽²⁾.

وليسنا نهدف إلى دراسة العلة، وتطور مفاهيمها وأنواعها، ومسالكها،

(1) محمّد أحمد أبو كّة، دراسات في النحو العربي، جامعة بيت لحم، بيت لحم، 1987م، 129

(2) مازن المبارك، النحو العربي لعلة نحوية شأنها وتطورها، 99

وقوادحها، وغيرها من مباحث العلة لكي لا نخرج عن نطاق بحثنا، ولذا سنكتفي بإبراز اتكاء النحاة على العلة بعض أحكامهم في القياس.

في باب الاسم المنوع من الصرف يرى النحاة أن الأصل في الاسم الصرف وغير المصروف فرع، ويجعلون هذه الفرعية علة لعدم صرف الاسم المنوع من الصرف، فقول: «العلل المانعة من الصرف فروع روائد على أصل الاسم، وإنما كانت فروعاً لأن المعدول فرع عن المعدول عنه، والتأنيث فرع على التذكير، والجمع فرع على الواحد، والعجمة فرع على العربية، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم، والمزيد فرع على غير المزيد، والوصف فرع على الموصوف، والتركيب فرع على الإفراد، والتعريف فرع على التنكير»⁽¹⁾.

فالنحاة توسلوا علة الفرعية لتثبيت حكمهم في باب المنوع من الصرف فاجتهدوا في استنباط علل المنوع من الصرف.

ويعد أن قاس جمهور النحاة الفعل المضارع على الاسم المعرب أعطوه الرفع والنصب، وحرموه الجر لأنه فرع، والفرع ينحط عن الأصل⁽²⁾.

وعلل جمهور النحاة اختصاص تاء القسم الجارة بلفظ الجلالة بكونها فرعاً⁽³⁾

و«ما» العاملة عمل «ليس» لا تتصرف تصرف «ليس» لأنها فرع عليها⁽⁴⁾. كذلك «لات» تنقص عن «لا» العاملة عمل «ليس» لأنها فرع عليها⁽⁵⁾.

وقد جعل النحاة العلة ميذاً يتسابقون فيه للفوز بحكم نحوي دقيق صائب أو قريب منه. فبعد الاتفاق على أن حبر «إن» المؤكدة مرفوعة، اختلفوا في رافع

(1) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية بن معطي، 437/1

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 168/1، والرصي الأستربادي، شرح لرصي على الكافية، 44/1

(3) ابن معطي، الفصول الخمس، 167، ولسيوطي، معجم الهوامع، 235/4

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 433/1

(5) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية بن معطي، 896/2

الخبر، فقال الكوفيون: أجمعنا أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإن كانت فرعاً فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرباً على القياس في حط الفروع عن الأصول لأننا لو أعمدناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها

ورد البصريون بأن المرفوع مشبه بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، وقدم على المرفوع لأن عمل «إن» فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع.. وحصل الانعطاف عن الرتبة بالمخالفة إذ قدم المفعول، وأخر الفاعل⁽¹⁾.

ومن العلل التي جرت على الفرع حكم الأصل قول النحاة: إن جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة، وإن كان فتح التاء ممكناً، وقد ورد في قول أبي خيرة الأعرابي: «استأصل الله عرقائهم»⁽²⁾ لكن، عدلوا -العرب- عن فتحها مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل فيما لزم الأصل من الحكم، وذلك أن المؤنث فرع على المذكور، فجمعه فرع على جمعه، والجمع الصحيح المذكور قد استقر أن نصبه محمول على جرّه، فهما مشتركان في الياء، فشاركوا بين نصب جمع المؤنث الصحيح وجرّه في الكسر ليجري الفرع على حكم الأصل، فلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله⁽³⁾.

وأحسب أن الحدود الفاصلة بين الفرع وبعض معاني العلة تكاد تمحي في القياس لتسوغ الظن القوي بأن الفرع علة الأصل لأنه المستهدف في عملية القياس.

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 22، 176/1-185. والعكبري، التبيين، 333-340

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 307/3

(3) ابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل، 71

الحكم

الحكم النحويّ ثمرة عملية القياس، وغايتها، يتطلبه النحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، ويسمون أتباعه واجباً، والمخروج عنه ممتنعاً، وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد يتفق عليها النحاة.

ويقسم الحكم النحوي عند السيوطي إلى ستة أقسام هي: (1)

- الوجوب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

- المنوع: كأضداد ذلك

- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ كقول زهير (2).

وإن أتاه خَلِيلُ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرَمُ.

- القبيح: كرفع المضارع بعد شرط مضارع، كقول الشاعر (3):

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إنْ يُصرعَ أخوك تُصرعُ

- خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب علامه زيداً.

- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من

الحذف، ولا موجب له.

يبدو أن هذه الأقسام وافدة من كتب النحاة لا النحويين، لأننا لا نكاد نلمحها في كتب النحويين، إضافة إلى أنها أحكام مقتضية للتوضيح والتحديد إذ لم يحدد السيوطي أيّاً منها بل اكتفى بمثال يصعب القياس عليه، مما يدلّ على أن حدها لم يوضح تمام النضوج في ذهن السيوطي.

(1) السيوطي، لاقتراح، 29.

(2) زهير بن أبي سلمى، ديوانه، 153 وانظر سيبويه، الكتاب، 66/3، بن لأنباري، الإنصاف، 2/655 البغدادي، حرائر الأدب، 48/9.

(3) سيبويه، الكتاب، 67/3 وابن يعيش، شرح المفصل، 158/8.

وأحسب أن من الحكمة تقسيم الحكم النحوي إلى ثلاثة أقسام فقط هي: الوجوب، والجواز، والامتناع؛ لأن هذه القسمة أقرب إلى طبيعة النحو، وقد أقام ابن يعيش الصنعاني كتابه «التهذيب الوسيط في النحو» على هذه الأحكام الثلاثة في أبوابه كلها⁽¹⁾.

صور القياس:

1- قياس فرع على أصل:

لعل قياس فرع على أصل من أكثر صور القياس شيوعاً في النحو، ومن أمثله حديث النحويين عن أصل المرفوعات، ف قيل: المبتدأ في الرفع أصل والفاعل فرع عليه؛ لأنه مبدوء به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل نزول فاعليته إذا تقدم، والمبتدأ عامل ومعمول، والفاعل معمول لا عامل، وخبر المبتدأ مؤخر عن المبتدأ، أم خبر الفاعل الذي هو الفعل في المعنى لأنه مسند فمقدم على الفاعل⁽²⁾.

وقيل: الفاعل أصل للمبتدأ، وسائر المرفوعات؛ لأن مدار الكلام على معاني ثلاثة، منها معنى الفاعلية، ولأن الرفع لم يدخله للفرق بينه وبين غيره، ولأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، ولأن عامل الفاعل لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، حتى قيل: العامل اللفظي أصل للعامل المعنوي⁽³⁾.

وقيل الأصل في المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، إما هو المبتدأ والفاعل، لأن الخبر محمول على المبتدأ، ونائب الفاعل محمول على الفاعل، فقد صار أصل الرفع

(1) انظر ابن يعيش الصنعاني، تهذيب الوسيط في النحو، 178، 183، 194، 203، 210، 220، 231.

(2) انظر بن عصفور، شرح حمل لرَجَّاجي، 355/1 ابن يعيش، شرح المصطل 73/1-74 والسيوطي، المطالع السعيدة، 2/3-4.

(3) انظر بن الحشَّاب، لمُرجَل في شرح الجمل، 313-315 ابن يعيش، شرح المصطل، 73/1-74 والسيوطي، مع الهوامع، 2/3-4.

شيئين، المبتدأ وما حمل عليه، والفاعل وما حمل عليه، والفرق بينهما أن عامل المبتدأ معنوي، وعامل الفاعل لفظي⁽¹⁾.

وقيل المبتدأ والخبر أصلان في الرفع، والفاعل وبائيه أصلان في الرفع، فلا موجب للحمل والتعريع⁽²⁾

قل أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة⁽³⁾.

وقاس النحاة اسم الفعل على الفعل في العمل،⁽⁴⁾ فقالوا: إذا كان الأصل الذي هو المسمى لازماً، كان الاسم الذي هو الفرع باللزم، وعدم التعدي أولى، فمن ذلك «صه» بمعنى «اسكت»، و «مه» بمعنى «اكف»، وهما اسمان لازمان، لأنهما اسم لفعل لازم، واسم الفعل مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو فعل الأمر⁽⁵⁾.

وشجر خلاف بين النحويين في قياس فعل الأمر، فبعد الاتفاق على أنه فرع المصارع اشتقاقاً⁽⁶⁾ اختلف في بنائه وإعرابه، فذهب الكوفيون إلى أنه مُعَرَّب، لأن الأصل في المصارع الإعراب وهو بعضه، ولا مقتضي لبنائه، وذهب البصريون والجمهور إلى أنه مبني، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل، فهو مبني، ولا مقتضي لإعرابه⁽⁷⁾.

(1) ابن بابشاد، شرح المقدمة الحسية، 289/2-290 وابن مالك، جمال الدين عبدالله محمد، تسهيل

الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، 42-43

(2) الرصي الأسترابادي، شرح الرصي على الكافية، 66/1-67 وابن جمعة الموصل، شرح ألعية ابن معطي 617/1

(3) السيوطي، جمع الهوامع، 4/2.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 229/1.

(5) بن يعيش، شرح المفصل، 31/4

(6) الرصي الأسترابادي، شرح الرصي على الكافية، 32/1

(7) انظر ابن الأنباري، لإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 72، 523/2-549 والسيوطي،

المطالع السعيدة، 68 السيوطي، جمع الهوامع، 47/1

ومن صور قياس فرع على أصل قياس أدوات الباب على بعضها، إذ اختلف النحاة في «إن» المكسورة، و«أن» المفتوحة، فقليل: المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق جملة فهو من كل وجه أصل، ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة مفتقرة إلى زيادة، ولأن المفتوحة تصير مكسورة، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمكسورة عاملة غير معمولة في حين المفتوحة عاملة ومعمولة، والمفتوحة كبعض الاسم وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون: كل واحدة أصل بنفسها. حكاهما أبو حيان⁽¹⁾

وحديث النحاة عن «أم» الباب هو من قياس فرع على أصل، لأن الأم من المصطلحات التي تواطى معنى الأصل.

ويلقانا في كتب النحو مخط آخر من قياس فرع على أصل، وهو قياس علامات الإعراب، فالأصل في علامات الإعراب الحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها⁽²⁾؛ للحجج التالية.

أولاً: الإعراب دالٌّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

ثانياً: الحركة أسيرٌ من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الفرض بالأخص لم يصر إلى غيره.

ثالثاً: الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلاً أصلياً على الإعراب، لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك⁽³⁾، والأصل عدم الاشتراك⁽⁴⁾.

(1) المرادي، الجنى الداني، 387 والسيوطي، المطالع السعيدة 226-227

(2) انظر ابن برهان العكبري، شرح التلمع

339/2 وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 178/1-179

(3) انظر العكبري، اللباب في علل الباء والإعراب، معطوط مصور على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمحفوظات، الجامعة الأردنية، رقم (4902)، ط 4-5.

(4) انظر العكبري، التبيين، 158

2-قياس فرع على أصل مقدر (الأصل مرفوض):

في هذه الصورة من القياس لا يجيز النحاة استعمال الأصل، بل يمنعونه ويُنَبِّهون عنه فرعه إذ أصلوا أن الأصل المرفوض يمنع إظهاره⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذه الصورة حديث الحويين عن خبر كاد وأخواتها، قال ابن يعيش عن بيت الحماسة⁽²⁾.

فأبْتُ إلى قَهْمٍ وما كدت أثبا ركم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

أن الشاعر استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض؛ موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله. كدت قائماً، ومثله في مراجعة الأصل المرفوض قول الشاعر:⁽³⁾

أكثر في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إنني عسيتُ صائماً

ومن ذلك «عسى الغوير أبؤساً»⁽⁴⁾، فاستعمل الاسم موضع الفعل⁽⁵⁾.

لقد بسى النحاة فكرتهم عن الأصل المرفوض في خبر «كاد» على ما قرروه من أن المفرد أصل والجملة الواقعة موقعه فرعه، ولما كانت «كاد وأخواتها» تدخل على الجملة الاسمية تعين أن خبرها مؤول بمفرد، كما يؤول خبر المبتدأ بمفرد.

واللافت أن الأصل المرفوض إذا ورد في شاهد أو أكثر عدّه النحاة تبهياً على الأصل،⁽⁶⁾ وعدّ الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني هذا التبيه من فوائد الشنود⁽⁷⁾.

(1) ابن جمعة الموصل، شرح ألفية ابن معطي، 833/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/7.

(3) رؤيه، ديوانه (الملحقات)، 185 وابن يعيش، شرح المفصل، 14/7 وابن عقيل، شرح ابن عقيل،

324/1 والبيضاوي، حوزة الأدب، 316/9، 317.

(4) سيبويه، الكتاب، 51/1. والميلاني، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، أحمد بن محمد، تحقيق محمد

أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1398 و 424/15.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/7 14.

(6) انظر، ابن جمعة الموصل، شرح ألفية ابن معطي، 909/2-910.

(7) فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشنود في البحر العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م، 49.

3 قياس فرع على فرع (فرع الفرع):

في هذا النمط من القياس يصبح الفرع أصلاً لفرع جديد، ومن أمثلته عدد النحاة (كان) فرعاً في العمل على الفعل، وعد (ليس) فرعاً على (كان) في العمل، وعد (ما) العاملة عمل ليس فرعاً على (ليس) في العمل⁽¹⁾.

ويقول ابن برهان: «كان الناقصة فرع في العمل على (ظننت)، و(ظننت) فرع في العمل على (جعل)، وذلك أن قوله تعالى: ﴿جعلناكم أمة﴾⁽²⁾ فعل مؤثر دخل على المبتدأ وخبره؛ لأن الكاف والميم من الأمة، ثم تفرع على ذلك: ظننت زيداً قائماً، وهو فعل غير مؤثر، ثم تفرع على (ظننت): كان زيد قائماً، وهو فعل غير مؤثر إلا أن ظننت أصل له لدلالته على المصدر، كما تدل (جعل) على المصدر، و(كان الناقصة) لا تدل على المصدر، و(إن) فرع في العمل على (كان الناقصة)، و(لا النافية للجنس) فرع في العمل على (إن)⁽³⁾.

وينبني على قياس فرع على فرع إجماع النحاة أن الأصول ليس في مرتبة واحدة، فالأصل الأقوى والأول ما أخذ استحقاق أصالته بنفسه ووضعه، أمّا ما كان فرعاً لأصل وأصلاً لفرع آخر، فهو دونه في القوة والرتبة.

يقول الجرجاني: «الباء في القسم الأصل، تدخل على المظهر والمضمر، والواو فرع على الباء فلا تدخل إلا على المظهر، فتقص عن الباء بدرجة، وائتاء فرع على الواو، فتختص باسم الله تعالى، ولا يكون لها تصرف، فإنها فرع الفرع، فهي بعد الباء بدرجتين»⁽⁴⁾.

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 433/1.

(2) سورة البقرة، آية 143.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 799/2. ابن جمعة الموصلي، شرح العمدة ابن معطي، 938/2.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 838/2-839.

ولم يمع كثرة استعمال الوار من عندها فرعاً على الباء، قال ابن جمعة الموصلي: «ولا يستنكر كثرة الفرع وقلة الأصل»⁽¹⁾.

4 قياس أصل على أصل (التقارض):

وكما يقيس النحاة الفرع على الفرع يقيسون الأصل على الأصل، ويسمون هذه الصورة من القياس «التقارض»، وهو أن يستعبر كل واحد من الأصلين من الآخر حكماً، هو أخص به فأصل «غير» أن تكون وصفاً، والاستثناء فيها عارض معار من «إلا»⁽²⁾.

ومن أمثلة هذه الصورة من القياس إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجرم، إذ قيس الإهمال في «إن» الشرطية في نحو (إن لا تراه فإنه يراك)⁽³⁾ على الإهمال في «لو»، وقيس الجزم في «لو» نحو⁽⁴⁾:

لو يشأ طابه ذر مِيعَةً لاحقُ الأطالِ نهدُ ذو خَصَلٍ

على الجرم في «إن» الشرطية⁽⁵⁾.

وبسبب استواء ركني القياس في هذه الصورة من القياس في الأصالة، لا يمكن طرد حكم الأصل على المقيس، لأن المقيس أصل؛ ولهذا يتبادل الأصلان حكم كل منهما تنبيهاً على أصالتهما معاً.

(1) ابن جمعة الموصلي، شرح ألعية ابن معطي، 422/1.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 333/1.

(3) السيوطي، المصدر السابق، 334/1.

(4) انظر السيوطي، المصدر السابق، 334/1.

والبعنادي، حزانة الأدب، 298، 11.

(5) انظر، ابن هشام، جمال لدين عبدالله بن يوسف، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ٦٩٨/٢. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 334/1.

5 قياس النظر على النظر:

النظر: هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جسمه⁽¹⁾، ويشبه قياس النظر على النظر قياس الأصل على الأصل في أنه قياس بين متساويين إلا أنه يختلف عنه في أمرين:

أولهما: أن الأحكام فيه تتساوى ولا تتبادل.

ثانيهما: أن النظر قريب عقلاً ومنطقاً من نظيره، فالعلة فيه واضحة، أما في قياس الأصل على الأصل فلا قرب في العلة بين الأصلين إلا النص المحتج به.

وقياس النظر على النظر ثلاثة أنواع:

الأول: قياس نظير على نظير في اللفظ:

ومن أمثله زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية، كقول الشاعر⁽²⁾

ورج العتي للخبر ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

قياساً على (إن) بعد (ما) الموصولة، كقول الشاعر⁽³⁾

برجى المرء ما إن لا يلاقى وتعرض دون أبعد الخطوب

لأنهما يلفظ (ما) النافية⁽⁴⁾

فشرط هذا النمط من القياس اتحاد النظيرين لفظاً لا معنى، كما في بناء

(1) الرماني، الحدود، 72

(2) نظر سيبويه، الكتاب، 222/4 وابن حي، الخصائص، 110/1 وابن منظور، لسان العرب (أن)، والبيضاوي، حزانة الأدب، 443/8

(3) المردى، الحسى الناسي 210 والسيوطي، همع الهوامع، 125/1 والبيضاوي، حزانة الأدب، 440-443/1.

(4) محمود عجال، الإصباح في شرح الاقتراح، 203-204.

باب (حداً) على الكسر تشبيهاً له بـ (دَرَاكٍ وَتَزَالِ)⁽¹⁾. مع أن الأول اسم، والآخر اسم فعل إلا أن وزنهما واحد.

الثاني: قياس نظير على نظير في المعنى:

ومن أمثله جوار «غير قائم الزيدان» حملاً على «ما قام الزيدان» لأنه في معناه، وإن اختلفا صورة، فإن النفي الذي تدل عليه (ما) دلت عليه (غير)، ولولا ذلك لم يجر؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر⁽²⁾.

الثالث: قياس نظير على نظير لفظاً ومعنى:

ومن أمثلة هذا النوع من قياس النظير منع جمهور النحاة «أفعل التفضيل» أن يرفع الظاهر لشبهة بـ «أفعل» في التعجب وزناً باعتبار اللفظ، ومأخذاً وإعادةً للمبالغة باعتبار المعنى، فالشروط المطلوبة لباء أفعل التفضيل مشروطة في التعجب أيضاً⁽³⁾.

6- قياس النقيض على النقيض:

النقيض: هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة،⁽⁴⁾ وقد أصل النحاة أن الشيء كما يحمل على نظيره بحمل على نقيضه⁽⁵⁾، ومن أمثلة قياس النقيض على النقيض استحقاق (لا) النافية للجنس عمل (إن) في قولنا: «إن زيدا مطلق، لأنها نقيضة (إن) من حيث كانت نفيًا، وكانت (إن) إثباتاً وتوكيداً، وهم -العرب- يجررون الشيء مجرى نقيضه⁽⁶⁾.

(1) محمود عجال، المرجع السابق، 205.

(2) محمود عجال، الإصباح في شرح الاقتراح، 205.

(3) محمود عجال، المرجع السابق، 206.

(4) الرماني، الحدود، 72.

(5) الجرجاني، المقتصد في شرح الإصباح 799/2.

(6) الجرجاني، المقتصد في شرح الإصباح 799/2 وانظر، السيوطي، همع الهوامع، 294/2.

ومن قياس النقيض الصب بـ (لم) حملاً على «لن» كقول الشاعر⁽¹⁾.

في أيّ يومي من الموت أفرّ أيوم لم يقدر أم يوم قدر

فإن الأولى لشي الماضي، والثانية لنفي المستقبل⁽²⁾

7- قياس الأصل على الفرع:

قياس الأصل على الفرع نقيض قياس الفرع على الأصل، وهو يدل على قوة الفرع، قال ابن جني: «الفروع إذا تمكنت قوت قوة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع، والشهادة له بقوة الحكم»⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا القياس قول ابن عصفور: «ألا ترى أن الأسماء تُحمل على الحروف فتبنى، وإن كانت الأسماء قبلها، لأنّ البناء أصل في الحروف، والإعراب أصل في الأسماء»⁽⁴⁾.

ومن حمل الأصل على الفرع حذف الحروف للجرم في بعض الحالات، وهي أصول، حملاً على حذف الحركات له، وهي فروع زوائد⁽⁵⁾.

وقيل إنّ إعراب الأسماء الخمسة بالحروف، وهي مفردة حملاً على المثنى والجمع⁽⁶⁾ مع النعاة قرروا أن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف⁽⁷⁾. والمفرد أصل للمثنى والجمع⁽⁸⁾ فحق الأصل الأصل، وحق الفرع الفرع.

(1) المرادي، الجني الثاني، 267 وابن منظور، لسان العرب، (قنر)

(2) السيوطي الإصباح في شرح الاقتراح 207-208 وانظر حاشية الصمغيني عيه

(3) ابن جني، الخصائص، 158/1

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 99/1

(5) ابن جني، الخصائص، 307/1، وانظر السيوطي، الاقتراح، 76-75

(6) ابن جني، الخصائص، 309/1

(7) انظر ابن برهان، شرح اللع، 339/2-340. وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1/ 278.

(8) ابن الأنباري، الإنصاف، 237/1

دلالة صور القياس:

1-نسبية الأصلية:

مع أن النحاة، أخذوا أنفسهم بفكرة الأصل والفرع في القياس إلا أنهم أعطوا لعقولهم شيئاً من الحرية في كيفية إقامة القياس، مما أدى إلى اختلافهم في تحديد الأصل والفرع في المسألة الواحدة، كاختلافهم في أصل المرفوعات على أربعة أقوال عرضناها. واختلافهم في بناء الأمر وإعرابه.

وتنقل لنا كتب النحو اختلاف النحاة في حركات الإعراب وحركات البناء، أيهما أصل؟⁽¹⁾، واختلافهم في أصل حركة ياء المتكلم⁽²⁾، وغيرهما.

وهذه الصور من الخلاف في تحديد الأصل والفرع في المسألة الواحدة تدل على أن مقياس الأصيلة والفرعية في عملية القياس الشكلي نسبي، يخضع للاجتهاد الشخصي، حتى إننا يمكن أن نطلق على عملية القياس هذه اسم «الاجتهاد» موافقة للدكتور عبد الحميد السيد طلب⁽³⁾

ولا نطمئن إلى أن نسبية الأصيلة في القياس ناتجة عن اختلاف البصريين والكوفيين، لأن نحاة البلدين وغيرهما أطبقوا على الأخذ بالأصل والفرع في القياس، ولم يخرجوا عن الإيمان به منهجاً من مذهب دراسة النحو، ولم يتميمر النحاة المسمون بالكوفيين بمذهب خاص في بناء الأصول والفروع في القياس يختلف اختلافاً جوهرياً عن منهج النحاة المسمين بالبصريين، وما صور الخلاف في النحو إلا صدى للحرية الفكرية في البحث والدراسة ضمن الأصول العامة المتفق عليها، وهي تسهم في إغناء النحو وخدمة نصوص اللغة العربية بوجوه من التفسير ولتأويل لا تخرج عن أصول النحو، إذ لا تخرج أسباب الاختلاف في القياس في مجملها عن الأسباب التالية:

(1) «نظر السيوطي، مطلع السعيدة، 92 والأشياء والنظر في اسعو، 42/2

(2) «نظر السيوطي، مطلع السعيدة، 437

(3) عبد الحميد السيد، تاريخ النحو وأصوله، 74.

الأول: أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي، فيقتصر الأمر على السماع⁽¹⁾

الثاني: الاختلاف في تحديد القلة والكثرة والشدو⁽²⁾.

الثالث: اختلاف نظر السحاة في الشاهد رواية وصاحباً⁽³⁾ كأن يستدل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر بقول الشاعر⁽⁴⁾.

سُغْنِنِيْ الدِّيْ أَعْنَاكَ عَنِّيْ فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

فيردّ المعارض بأن الرواية الصحيحة (غناء) بفتح الغين فهو ممدود أصلاً⁽⁵⁾.

ومن أمثلة الاعتراض على القياس لجهل صاحب البيت قول الكوفيين⁽⁶⁾

أردت لكما أن تطيرَ بِقِرَّتِيْ فَتَتْرَكْهَا شَنْأَ بَيْدَاءٍ بَلَقَعَ

إد قال البصريون: «البيت غير معروف، ولا يعرف قائله فلا يكون حجة»⁽⁷⁾، وعلق المحقق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله:

«لا نرى لك أن تقرّ هذا - لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين- فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء، وهي غير منسوبة، ولا لها سوابق أو لواحق»⁽⁸⁾.

(1) محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلعية، القاهرة، سنة 1953م، 48

(2) محمد الخضر حسين، المرجع السابق، 49

(3) ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، 47

(4) ابن هشام، أوضح المسالك 297/4 وابن منظور، لسان العرب، (غناء)، والبيهقي، حرائر الأدب، 481/8، 484، 485.

(5) ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، 47.

(6) ابن الأنباري، الإنصاف، 580/2 وابن هشام، أوضح المسالك، 154/4

(7) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 583/2

(8) محمد محيي الدين عبد الحميد، الانتصاف من الانتصاف، حاشية مطبوعه على الإنصاف، 583/2.

وقال الأستاذ سعيد الأفغاني عن البيت السابق بأنه لا يعرف له قائل، والوجه ألا يستشهد بقول المجهول⁽¹⁾.

ونرى أن ما تسرب إليه الاحتمال بطل به الاستدلال⁽²⁾، من أي وجه كان إلا إن كان الاستشهاد به على سبيل المتابعة والتقوية لا على سبيل بناء القواعد العامة، لأن قواعد الباب لا تثبت بالمحتملات⁽³⁾.

الرابع: التأويل، وهو أساليب مختلفة تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد بصب ظواهر اللغة المتنافية للقواعد في قوالب هذه النصوص⁽⁴⁾، وهو باب لمهارة النحاة العقلية فيه نصيب كبير منه، كأن يستدل على جوار ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر بقول الشاعر⁽⁵⁾:

وممن ولدوا عامرُ م دو الطول ودو العرض

لأنه ترك صرف (عامر) وهو منصرف، فدلّ على جواره، فيقول المعارض عليه إن لم يصرفه؛ لأنه ذهب إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب⁽⁶⁾.

تسوية الأحكام النحوية

استعان النحويون بالقياس في تثبيت أحكامهم النحوية، ولا سيما أحكام المسائل الشاذة، فقد شد النصب بحرف الجر (لم) كما في قراءة «الم نشرح»⁽⁷⁾ وشد الجر بحرف النصب (لن)، كما في قول الشاعر:

(1) ابن الأثيري، الإعراب في جمل الإعراب، حاشية المحقق، 47.

(2) ابن الأثيري، الإنصاف، 729/2.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المعصل، 544/1.

(4) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 262.

(5) دو الأصبع العنبراني، ديوانه، 48 وانظر ابن يعيش، شرح المعصل، 68/1، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1510/3.

(6) ابن الأثيري، إعراب في جمل إعراب، 49.

(7) انظر أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1984م، 187/8.

لن يخبأ الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلق

فسرع النحاة هذا الشذوذ بحمل حكم كل أصل منهما على الآخر باسم التقارض⁽¹⁾.

وسوغ النحاة مشابهة (لا) النافية للجنس لـ (إن) في العمل بقياس الأولى على الثانية قياس نقيص، وعندما عملت (لا) عمل ليس سوغوا عملها بقياسها على (ليس) قياس نظير⁽²⁾، فكان القياس أداة النحاة في تسويغ تناقض عمل «لا».

وبلغ من تسخير النحاة القياس أن سوغوا باستعماله أحكاماً نحوية مطردة لا شبهة فيها كتسويغ رفع المبتدأ بحمله على الفاعل أو العكس كما مرّ بنا، مما يدل على أن هدف هذا القياس تسويغ الحكم النحوي وتعظيمه وتقويته.

مفهوم الأصل في القياس الشكلي:

قلنا إن المقيس عليه يسمى الأصل في القياس الشكلي، ورأينا أن الأصل يرد بعدة معان، هي:

- أن يكون الأصل هو حكم الباب المحوي كقياس رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل.

- أن يكون الأصل فرعاً صالحاً ليقاس عليه فرع آخر أقل منه رتبة، كقياس (ما) العاملة عمل (ليس) على (ليس) وقياس (ليس) على (كان)

- أن يكون الأصل نظيراً له نظير، يقاس عليه.

- أن يكون الأصل وجهاً مرفوضاً من وجوه الاستعمال اللغوي

والفرع في عملية القياس خلاف الأصل.

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 333/1

(2) السيوطي، همع الهوامع، 194/2

- رأي الباحثين المحدثين في القياس الشكلي

رأى بعض الباحثين المحدثين⁽¹⁾ أن استخدام هذا النوع من القياس في النحو غير مسوغ، ولا موجب له، فقد رآه الدكتور عبد المجيد عابدين من صور التفاعل بين لفقه والنحو، وليس من صميم النحو⁽²⁾.

وقال الدكتور قدام حسان: «للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلّة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها لعرف، فإنها تبعد عن القياس بُعدَ العرف عنه، والأولى أن تُدرس كلّ حالة على علاقتها في ضوء استقرار شامل، وأن تُستخرج قاعدتها من هذا الاستقرار، وألا يُحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر»⁽³⁾.

وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: «استخدام القياس واستخراج النحو وتعليقه غير مقبول في العلم اللغوي، وهو من غير شك استخدام لوسائل عربية عن طبيعة هذا العلم اللغوي، وهو من غير شك أيضاً تأثر بالمنهج الكلامي، وما أبعد المنهج الكلامي عن مادة لغوية سيبلها الاستقرار»⁽⁴⁾.

وأرى أن استخدام القياس في النحو له ما يسوغه؛ لأن النحاة بهذا النوع من القياس الشكلي يقومون بتقرير حكم معروف مسبقاً ثبت بالاستقراء، ولكنهم لما أقاموا النحو على ردّ أحكامه وظواهره إلى أصل واحد اضطروا لتسويغ تعدد الأدوات أو الأنواع التي تشابه أصدهم وثبتت استعمالها في كلام العرب بالقياس.

فبعد أن جعلوا (كان) الأصل في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وجدوا أنه ثبت بالاستقراء أن هناك مجموعة من الأدوات تعمل عمل (كان) نفسه، فكانوا أمام أمرين:

(1) سبق عرض رأي ابن مضاء معارض بهذا القياس في موضعه من أبحاث في انقضاء الثاني

(2) عبد المجيد عابدين - مدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء النعات السامية، ط1، مطبعة لشيكشي، القاهرة، 1951م، 108

(3) قدام حسان، لغة بين المعيارية والوصفية 42

(4) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، 18

أولهما. أن يقرّوا بأن جميع هذه الأدوات أصول في العمل أصالة (كان) وعندها يكونون قد خرجوا عن خطّهم الذي ساروا عليه في ردّ الأحكام والظواهر إلى أصل واحد.

ثانيهما: أن يسوّغوا عمل هذه الأدوات عمل (كان) بعملية شكلية تحفظ (الكان) أصالتها في العمل، ولا تتكرّر عمل أدوات ثبت عملها بما لا يدع مجالاً للشك.

فاختاروا الثاني، ولا سيما أنهم رأوا أن المتشابهات في العربية مراتب ودرجات فليست (كان) في الدخول على الجملة الاسمية مثل (لات) ولهذا كان معهم الحقّ كلّ الحقّ في خطّ الفروع عن الأصول.

وبعد أن وصف النحاة اللغة احتاجوا إلى القياس لتفسير ما وصفوه؛ لأنّ النحو في حقيقته كان ينظر إليه على أنه وصف للعربية، وتفسير لسلوكها في البنية والتركيب، ولم يقلّ النحاة أنّ قياسهم مشر من حيث الأحكام؛ لأنّ ثمره قياسهم هي تثبيت الحكم وتفسيره، لا الوصول إليه.

ولا يضرّ النحو والمادة إن كانوا تأثروا في الفقه أو علم الكلام لأن تأثير العلوم بعضها في بعض أمر طبيعي، فأبعد مسافة بين علمين هي في حقيقتها أبعد مسافة بين نقطتين في دماغ الإنسان، ومن هنا يرى أنّ القياس الشكليّ مبني على أصول سليمة في مجمله ولا يعيبه وجود بعض الثغرات اليسيرة فيه، فالكمال أمل لا واقع.

ب أدلة النحو الفروع:

أدلة النحو الفروع ثلاثة، الإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان.

1 الإجماع:

الإجماع أحد أدلة النحو المختلف فيها، ذكره ابن جنّي⁽¹⁾، والسيوطي⁽²⁾

(1) ابن جنّي، الخصائص، 190/1

(2) السيوطي، الاقتراح، 66

ويحيى الشاوي⁽¹⁾، ولم يذكره ابن الأنباري كأنه أنكره أو قلل من شأنه. والإجماع مفتقر إلى مستند من السماع⁽²⁾.

تعريف الإجماع

ذكر اللغويون أن معنى الإجماع الاتفاق والعزم والإحكام⁽³⁾، وهو في الاصطلاح ما أجمع عليه اتفاقاً في حكم أو مسألة أو قضية⁽⁴⁾، وينحل هذا الحد إلى خمسة مقاصد:

الأول: أن المراد بالإجماع إجماع نحاة البصرة، كقول الزجاجي: «ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال، غير طائفة زعموا أن الأفعال أيضاً مستحقة في الأصل للإعراب»⁽⁵⁾. فالزجاجي اعتدّ بإجماع نحاة البصرة ولم ير خروج الكوفيين عن أصل البصريين قدحا فيه.

الثاني: أن المراد بالإجماع إجماع نحاة الكوفة إذ قال ابن رنجلة من نحاة القرن الرابع: «اعلم أن كل أمر للغائب والخاص لا بُدَّ من لام تجزم الفعل، كقولك «ليقم زيد»، وكذلك إذا قلت: «قم» و«أذهب»، فالأصل «لتقم» و «لتذهب» بإجماع النحويين، فتبين أن المواجهة كثر استعمالهم لها، فحذفت اللام اختصاراً وإيجازاً، واستغنوا بـ«افرحوا» عن «لتفرحوا»، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لتأخذوا مصافقكم»⁽⁶⁾، أي. خذوا مصافقكم، فهذا أمر المواجهة⁽⁷⁾.

(1) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 55

(2) السيوطي، الاقتراح، 21

(3) صاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (جمع) والريدي، دج العروس، (جمع)

(4) جورج متري، التلخيص، 34.

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 51

(6) ابن رنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة لقراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط1، جامعة بعلبكي، طبع في بيروت، 1972م، 133.

(7) ابن رنجلة، المصدر السابق، 333.

وقد علق الأستاذ سعيد الأفغاني على إجماع النحاة بقوله: «لعله يريد الكوفيين منهم، فهذه نظرية خاصة بهم»⁽¹⁾؛ لأن مجمل قول البصريين أن الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل فهو مبني غير مقتطع من المصارع المعرب، بل باقٍ على أصله⁽²⁾.

الثالث: أن المراد بالإجماع إجماع أهل البلدين. البصرة والكوفة⁽³⁾ ولعلّ هذا المقصد ما ينصرف إليه الذهن عند الحديث عن إجماع النحاة، وكان أبو حيان يعتدّ به إذ ردّ تجويز الزمخشري عطف بيان المعرفة من النكرة في قوله تعالى: ﴿مقام إبراهيم﴾⁽⁴⁾ على ﴿آيات بيّنات﴾⁽⁵⁾ بأنه محال لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه⁽⁶⁾.

الرابع: أن المراد بالإجماع إجماع العرب، وهو حجة، ولكن أني لما بالوقوف عليه⁽⁷⁾؛ لأنّ ما وصل إلينا لا يمثل كلّ اللغة، ولا سيما أن تعقيد اللغة لا يستدعي جمعها كملة لأن اللغة نظام والنظام تكفي فيه العينة.

الخامس: أن المراد بالإجماع الإجماع السكوتي، وصورته أن يبلغ النحاة عن العرب كلاماً يسكتون عليه⁽⁸⁾.

نتبين من هذه المقاصد للإجماع ما يلي:

- أن المراد بالإجماع الكثرة السميّة من النحاة لا لإجماع المطلق لصعوبة تحصيله وتحقيقه.

(1) بن رجب، حجة العلماء، حاشية المحقق، 333

(2) نظر بن أنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، لمسألة رقم 72، 523/2-549 والعكبري، السببي، 176-180

(3) نظر بن جني، الخصائص، 190/1 وانيوطي، الاقتراح 66

(4) سورة آل عمران، آية 97

(5) سورة آل عمران، آية 97

(6) انسيوطي، هجج لهوامع، 192/5

(7) انسيوطي، الاقتراح، 67

(8) انسيوطي، المصدر السابق، 69

- أن العامل الرمزي غير محدّد في الإجماع؛ لأن النحو هي جوهره قياس اجتهادي يقوم على أدلة عقلية ونقلية، يمكن أن يقع الاختلاف في تفسيرها وتوجيهها، مما يقلل من أهمية الإجماع عبر المحدد بزم.

- الأحكام النحوية القائمة على الظواهر المطردة مجمع عليها غالباً كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وغيرها من الأحكام؛ لأن النحاة لم يختلفوا في حجة لغوية قاطعة غالباً إنّما اختلفوا في التعليل والعامل وغيرهم من مسائل ما وراء الحجّة اللغوية النحوية، وسبب الإجماع اطراد الظاهرة اطراداً يمنع التفكير في المخالفة لكنّه يفتح الباب واسعاً أمام أسئلة العلة.

حجّة الإجماع:

لا نعتقد أن إجماع نحاة بلد ما حجّة على من سواهم، أمّا إجماع الجمهور ففيه تفصيل.

قال الميرد: «إجماع النحويين حجّة على من خالفه منهم»⁽¹⁾.

وقال ابن السراج: «وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ، بأدنى إسناد حجّة على الأصل المجمع عليه في كلام، ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا صغفّة أهل النحو، ومن لا حجة معه»⁽²⁾.

وقال ابن حني: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده بذلك ألا يحالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجّة عليه. فكلّ من فُرق له عن علة صحيحة، وطريق نهج كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكّره، إلا أنّنا مع هذا الذي رأيته وسوّغنا مرّتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد أن يهاضه إتقاناً، ويشابهه عرفاناً، ولا يخلد إلى سائح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكّره»⁽³⁾.

(1) الميرد، المقتضب، 752/2

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 105/1

(3) ابن حني، الخصائص، 190/1 191.

وقد عقب الشاطبي على قول ابن جني: «فهو قول مردود، سبيله إلى ذلك سبيل النظام وبعض الخواارج والشبهة، بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية»⁽¹⁾.

واعتمد ابن مضاء رأي ابن جني فأجاز مخالفة الإجماع⁽²⁾. وقال ابن الحاجب: «وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية»⁽³⁾.

ويميل إلى أن إجماع أهل العربية يمكن الأخذ به في الأحكام النحوية إن تحقق، كقول النحاة: الفاعل مرفوع، أمّا في العلل والعوامل فليس الإجماع حجة؛ لأنه لا ينبغي عليه تغيير حكم نحوي، فلو أجمع النحاة على أن إعراب المضارع علته المشابهة للاسم لجاز لنا الخروج على هذا الإجماع بعلّة أخرى، أمّا مخالفة الحكم العام فلا.

ومن أمثلة الإجماع إجماع النحويين أن الكلام اسم وفعل وحرف⁽⁴⁾ وإجماعهم على جواز تنوين المسادى المني في الضرورة⁽⁵⁾، واعتقد إجماع النحويين على أن معنى الحرف في غيره لا في نفسه⁽⁶⁾.

2- استصحاب الحال:

الاستصحاب أحد أدلة النحوي عند ابن الأنباري⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾، ويحيى الشاوي⁽⁹⁾، أما ابن جني فلم يذكره.

(1) انظر العلمي، حاشية بس، مطبوع على شرح لتصريح على التوضيح، 254/2

(2) انظر ابن مضاء، الرد على السبعة، 82

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح الفصل، 359/1

(4) ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة وسن العرب في كلامها، 49.

(5) السيوطي، جمع الهوامع، 41/3

(6) لعكبري، السيين، 243

(7) بن الأنباري، لمع الأدلة، 141

(8) السيوطي، الاقتراح، 113.

(9) يحيى الشاوي، ارتقاء السادة في علم أصول النحو، 97.

والاستصحاب لغة طلب المصاحبة والمرافقة، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحابه⁽¹⁾، واصطلاحاً: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل⁽²⁾ كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء⁽³⁾، مما يعني ترجيح استمرار حكم سابق لم يقم دليل بين على نقله.

وفي أعمال النحويين نجدهم يقولون عن الاستصحاب: «التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال»⁽⁴⁾، «والأصل استصحاب الحكم حتى يقوم دليل على غيره»⁽⁵⁾. ويتضح لنا أننا بحاجة إلى ثلاثة شروط لنحقق مفهوم الاستصحاب.

- 1- حكم سابق وهو الأصل.
 - 2- مسألة وقع فيها الشك بين استمرار الحكم السابق أو إعطائها حكماً جديداً.
 - 3- الحكم باعتبار الأصل؛ لأن الأصل هو اليقين، والشك لا يقطع اليقين، فاستصحاب الحال قاعدة اليقين⁽⁶⁾.
- ومع أن التمسك بالأصل «الاستصحاب» من الأدلة المعتبرة⁽⁷⁾ إلا أنه من أضعف الأدلة⁽⁸⁾، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل⁽⁹⁾

(1) ابن منظور، لسان العرب، (صحباً).

(2) يحيى الشاوي، ارتقاء لسيادة في علم أصول النحو، 97

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 141.

(4) ابن الأنباري، الإتيان في مسائل الخلاف، 396/1، واليسبي، اثتلاف النصرة، 147 ، 155.

(5) السيوطي، جمع الهوامع، 175/3

(6) العامل، شمس الدين محمد بن مكي، القواعد والعوائد في الفقه والأصول والعربية تحقيق السيد عبد الهادي العليم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، سنة 1980، 132

(7) ابن الأنباري، الإتيان في مسائل الخلاف، 396/1

(8) ابن الأنباري، المصدر السابق، 300/1، 396

(9) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 142

ونقبل إلى أن تطبيق النحاة لاستصحاب الحال، يدل على ضعفه، فالأمر فعل مبني استصحاباً للحال لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب ما أعرب منها لمشابهة الأسماء، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله⁽¹⁾.

واستصحب الكسائي حكم إعراب الأسماء عندما ذهب إلى أن المنادى المفرد العلم مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية فلم يكن فيه سبب حتى يبنى⁽²⁾. واحتلف في تعريف العلم المفرد بعد ندائه: هل هو بما كان قبل البناء أو تعريف بالقصد؟ فذهب ابن السراج إلى أنه باقٍ على تعريفه للاستصحاب⁽³⁾.

واحتج البصريون لعدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحب الحال أحد الأدلة المعتمدة⁽⁴⁾.

ووجه الضعف في الأمثلة السابقة أنها بنيت على قاعدة غير متفق عليها، فليس هناك يقين سابق حتى يستصحب، فالأمر عند الكوفيين معرب⁽⁵⁾، والمنادى العلم المفرد عند البصريين مبني، و(كم) عند الكوفيين مركبة⁽⁶⁾.

وما توصل إليه النحاة بالاستصحاب يمكن إثباته بشكل من القياس؛ لأن الاستصحاب ينحلّ إلى ثلاثة عناصر: أصل، وفرع محتلف فيه، وحكم أصل مستصحب فمثلاً: الأصل في الأفعال البناء والأمر فعل فهو مبني.

(1) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة، 72، 534/2. وابن يعيش، شرح المعصل، 61/7.

(2) لرصي الأستراهادي، شرح الرصي على الكافية، 349/9.

(3) ابن جزمة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 1038/2.

(4) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 300/1.

(5) الكنعراوي، الموهبي في النحو الكوفي، 118.

(6) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 40، 298/1-303، والعكيري، التبيين، 425-423.

والحكم الثابت عن طريق القياس في الفرع المقيس ليس محلاً للاستصحاب
هي ذاته لأن الفرع يتبع الأصل⁽¹⁾

وإذا افترضنا أن استبقاء حال اللفظ استصحاب له، فليس استمرار أي حكم
نحوي إلا استصحاب له كاستصحاب رفع كل ما يقع فاعلاً، وليس في هذا دليل
على أي شيء لأنه الأصل، ولا سيما أن الفرع في الاستصحاب معروف حكمه
مسبقاً، وليس فيه أي موجب للشك والحيرة؛ ولهذا أميل إلى أن الاستصحاب علة
لتسوية بعض الأحكام النحوية، وهي من أضعف العلل

ونخلص إلى أن الاستصحاب في ذاته ليس دليلاً من أدلة النحو الأساسية،
لأنه يتطلب شروطاً يصعب تحقيقها في النحو، وليس هناك فائدة عملية له سوى
التزيد في الجدل النحوي لأنه لا يناسب النحو، ومكانه الفقه.

3 الاستحسان:

اختلف النحويون في الاستحسان أخذاً به، وتعريفاً وتطبيقاً، فقال قوم: «إنه
غير مأخوذ به لما فيه من التحكم، وترك القياس، وقال آخرون: إنه مأخوذ به»⁽²⁾،
واختلف الآخرون به في تعريفه واستعماله.

تعريف الاستحسان:

الاستحسان لغة عد الشيء حساً⁽³⁾، أما في الاصطلاح النحوي، فقال ابن
برهان العكبري المتوفى سنة 456 هـ: «الاستحسان حكم عدل به عن نظائره إلى ما
هو أولى به منه، والقياس أن تحكم للثاني عما حكمت به للأول لاشتراكهما في
العلة التي اقتضت ذلك في الأول»⁽⁴⁾.

(1) منحي الدريسي، مباحث في الفقه المغاربي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 351

(2) ابن الأنباري، لمع الأدلة 135، والسيوطي، الاقتراح، 118.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حس)

(4) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 6/1

وقال ابن الأثيري: «اختلف النحويون فيه، فمنهم من قال هو ترك قياس الأصول لدليل. ومنهم من قال: هو تخصيص العلة، ومنهم من قال: هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، ولا تعويل عليه»⁽¹⁾.

وهذه التعريفات الأربعة يمكن اختصارها في تعريفين: والتعريف الأخير نفاه ابن الأثيري ونفى التعديل عليه، ولا نرى ضيراً فيما فعل؛ لأن النحو في مجمله يعتمد على الأدلة؛ ولأن تعريف ابن برهان يلتقي مع التعريف الأول لابن الأثيري، فيكون الخلاف مبنياً على جعل الاستحسان دليلاً يقدح في صحة القياس، أو علة تخصص الحكم السحري.

فمن أمثلة جعل الاستحسان دليلاً يقدح في صحة القياس قول بعض النحاة: الفعل المضارع مرفوع استحساناً لأن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع فرع من فروع الفعل يشترك مع الأفعال بعلة الفعلية فالقياس فيه البناء، إلا أن النحاة أجمعوا على إعرابه، فخرج الفرع عن حكم الأصل بدليل الإعراب، فألحق بالاسم⁽²⁾.

ومن أمثلة تخصيص العلة بالاستحسان أن يقال: إنما جمعت أرض بالواو والنون، فقليل أرضون عوضاً من حذف تاء التانيث؛ لأن الأصل أن يقال في أرض أرضة، فلم تحذف التاء جمعت بالواو والنون عوضاً من تاء التانيث المحذوفة. وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تنتقض بـ«شمس» و«دار» و«قدر»، فإن الأصل شمسة ودائرة وقدر، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون؛ فلا يقال: شمسون، ولا دارون، ولا قدرون⁽³⁾.

فتنح أمام تعريفين مختلفين للقياس يقوم الأول على إلحاق الفرع بغير أصله لدليل، كإلحاق المضارع بالاسم، وإلحاق الاسم العامل بالفعل، وإلحاق ما المجازية

(1) ابن الأثيري، لمع الأدلة، 133-134.

(2) ابن برهان العكبري، شرح اللع، 46/1.

(3) ابن الأثيري، لمع الأدلة، 134.

بليس مع أنها حرف غير مختص، فالأصل ألا تعمل، وعند ابن برهان أن ما خرج عن أصل بابه، وألحق بأصل آخر فهو استحسان.

ويقوم التعريف الثاني على احترام المسموع المنقول عن العرب الخارج عن قواعد النحاة بتخصيص خروجه بعلة ما، كاستحسان النحاة قول العرب استحوذ، والأصل استحاد وعدوا هذا الخروج عن الأصل تنبيهاً عليه⁽¹⁾ وهذا يفسر قول النحاة: استحوذ الأصل في جميع التعليل⁽²⁾ أي الدليل.

فالاختلاف في تعريف الاستحسان اختلاف لفظي؛ لأن المصطلح نفسه استعمل في معنيين: إذ ورد علة موجبة لحمل الفرع على غير أصله، وعلة مخصصة لما شذَّ عن قواعد النحاة وجاء النص به

- حجية الاستحسان:

قال ابن الأثيري: «اختلف النحاة في الأخذ بالاستحسان، فقال قوم: إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم، وترك القياس. وقال قوم: إنه مأخوذ به»⁽³⁾.

وهذا الخلاف مبني على اختلاف النحاة في تعريف الاستحسان؛ لأن الاستحسان بتخصيص العلة ضرب من تسويع الشاذ، ولعل هذا يفسر قول ابن جني فيه: «علته ضعيفة غير مستحكمة»⁽⁴⁾. فالأمثلة التي قال إن فيها استحسان كاستحسان العتوى والأصل (العتيا) لعلة الفرق بين الاسم والصفة نص في موضع آخر أنها شاذة لأنها من قبيل تخصيص العلة⁽⁵⁾، وتخصيص العلة فيه تحكم وترك للقياس، ولعل هذا سبب عدم أخذ النحاة بالاستحسان

(1) ابن جني، الخصائص، 143/1 والسيوطي، لاقتراح، 117

(2) ابن برهان العكبري، شرح اللع، 335/2

(3) ابن الأثيري، مع الأدلة، 135

(4) ابن جني، الخصائص، 134/1

(5) ابن جني، الخصائص، 143/1 وانظر مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 31-36.

أما الاستحسان بإلحاق الفرع بغير أصله لدليل، وإعطائه حكمه في القياس فليس فيه تحكّم، ولا ترك للقياس، بل هو إجراء للقياس، من وجه آخر كاستحسان البصريين رفع المضارع حملاً على الاسم،⁽¹⁾ ومن هنا سمّي هذا النوع من الاستحسان بالقياس الخفي⁽²⁾ فهو مأخوذ به من هذا الوجه إلا أن النحاة يعبرون عنه بالقياس.

القواعد الكلية:

النحو العربي منظومة من العلاقات المتداخلة المتشابهة التي يمكن أن نصفها بقواعد كلية، تدرج تحتها أجراء من أبواب شتى من النحو، وهذه القواعد الكلية شديدة التداخل مع القواعد التفصيلية لكل باب نحوي خذ صعوبة الفصل بينهما⁽³⁾.

ولعل فكرة التأليف في القواعد الكلية بشكل مستقل تعود إلى السيوطي في كتاب: «الأشباه والنظائر في النحو»، فأول فنون كتابه: «فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجربيات والفروع، وهو معظم الكتاب ومهمه»⁽⁴⁾

ويعود عزوف النحاة عن تقديم المادة النحوية وفق منهج القواعد الكلية إلى أن هذا المنهج يوزع الباب النحوي الواحد على قواعد كلية متعددة، فيقطع أوصال الباب النحوي، ويشتت الدارس، إضافة إلى عدم شمول القواعد الكلية لمسائل النحو كافة.

ورأى محققو كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» «أن القواعد الكلية أو

(1) ابن جمعة الموصلّي، شرح ألفية ابن معطي، 313/1

(2) انظر جورج متري عبد المسيح وهادي جورج نابري، الخليل. معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1990، ط1، 47، 325

(3) انظر الفصل الأول عند الحديث عن السيوطي

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو 10/1

القوانين و الأصول العامة -وهي موضوع الفن الأول من الأشباه- التي تستنبط من استقرار كلام العرب هي من أهم صور القياس»^(١).

ورأى الدكتور ثمام حسن أن القواعد الكلية ضوابط منهجية سماها قواعد التوجيه، وقصد بها «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماها كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم. وقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم واراتهم التي يأتون بها فيما يتصل بمعردات المسائل»^(٢). فيكون محققو كتاب الأشباه قد ألحقوا القواعد الكلية بالقياس على حين جعلها الدكتور ثمام حسن قواعد موجهة لأصول النحو عنده، وهما رأيان فيهما نظر، لأن أصول النحو وضعت متهدية بأصول الفقه الإسلامي الذي ينشعب تعريفه إلى قسمين: الأول: الأدلة الإجمالية، والثاني: القواعد الكلية، فالقواعد الكلية قسم الأدلة الإجمالية وليست منها مع عتواف بالتداخل الشديد بينهما.

وتأخذ القواعد الكلية شكل القوانين التي تعد مستنداً للحكم النحوي؛ لأنها تكاد تكون موادّ دستور النحو، كقول النحاة. المحتصر لا يُحتصر^(٣)، والتابع لا يتقدم على متبوعه^(٤)، وما شابه شيئاً أعطي حكمه^(٥)، والعوض والمعوض لا يجتمعان^(٦)، ورتبة العامل قبل المعمول^(٧)، والفروع يجب أن تنحط عن الأصول^(٨)، وما كان كجزء الشيء فلا يتقدم عليه^(٩)، وغيرها.

(١) السيوطي، حلال الدين عبد الرحمن، لأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد الإله بهار، مجمع لغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م، مقدمة التحقيق، 28/1 ونحن في بحث هذا لا نعتمد هنا لتحقيق بل نعتمد تحقيق عبد العال سالم مكرم

(2) ثمام حسن، لأصول 221

(3) لسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 79/1

(4) السيوطي، لمصدر السابق، 223/1

(5) السيوطي، لمصدر السابق، 306/1

(6) السيوطي، لمصدر السابق، 306/1

(7) السيوطي، لأشباه والنظائر، 262/2

(8) السيوطي، لمصدر سابق، 276/2

(9) السيوطي، لمصدر سابق، 332/2

ومن القواعد الكلية المسيسة الصلة ببحثنا:

- الأصل انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حق الأصل:

لعلّ هذا الأصل أهمّ مستند لأحكام الفرعية والأصالة في النحو، لأن النحاة بعد أن جعلوا حكمهم فرعاً على أصل يسلبون الفرع شيئاً من مزايا الأصل تحقيقاً لفرعيته فالأصل في العلم أن يكون مذكراً عربياً الوضع غير مركب تركيباً مزجياً ليس على وزن خاص بالفعل أو معدولاً عن أصله، ولهذا منع العلم المؤنث والأعجمي والمركب تركيباً مزجياً والمعدول والذي على وزن «فُعَل» من الصرف فسُلب منه التنوين والجر بالكسرة تحقيقاً لفرعيته.

ومع النحاة تقدم اسم «إن» عليها لأنها فرع كان فلا يجوز أن تعطى حريتها في التقديم والتأخير⁽¹⁾.

ولأن الأصل في الوار العطف فقد منع النحاة تقدم المفعول معه لأن واوه فرع فلا يجوز التصرف بما بعدها⁽²⁾.

واسم الفاعل لا يعمل عند البصريين من غير اعتماد إذا كان مكرة لأنه فرع على الفعل في العمل، فيجب أن ينحط عنه⁽³⁾.

ويقابل هذا الأصل أصل آخر، هو:

- يتصرف في الأصل ما لا يتصرف في الفرع:

انحطاط الفرع عن رتبة الأصل يقابله حرية واسعة نسبياً للأصل، تصل إلى درجة عدم المساس بعلة العمل أو التصرف لأن الأصل لا يعلل.

(1) انظر السيوطي، المصدر السابق، 278/2

(2) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 184

(3) السيوطي، الأشبه والنظائر في النحو، 276/2

فالأصل في أدوات النداء «يا» لذا تقدر عند المحذف، وكذلك كل ما كان أصل بابه مما يجوز حذفه.

والأصل في المبتدأ التقديم لكن يجوز أن يتأخر وجوباً أو جوازاً، أما الوجوب فلتحقيق الانسجام مع القواعد الأخرى كحق الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط، وأما الجواز فهو اتساع.

وحالات الجواز في أصول القواعد دليل على سعة تصرف الأصل «أصل القاعدة».

وظاهرة حرية تصرف الأصل مشروطة بعدم التعارض مع أصول أخرى، إذ تنتهي حرية الأصل عندما يصطدم بأصل آخر، وهذا يفسر لنا وجهاً من ظاهرة الاتساع إذ يمكن عدّ الجواز توسعاً في الأصل بشرط حفظ الرتبة وعدم اللبس، ولكن حدود التوسع تضعف شيئاً فشيئاً بسبب تطور اللغة، ومن ثم تصبح فروع الأصل وتصرفاته أشكالاً بعيدة نسبياً عن مدى سيطرة الأصل كالتوسع في الظرف.

العوض والمعوّض لا يجتمعان:

العوض فرع المعوض عنه فلا يجتمعان، وقد أورد السيوطي لهذا الأصل اثنين وأربعين فرعاً⁽¹⁾ من أبواب نحوية متعددة، وفلسفة هذا الأصل تقوم على أن في الكلام محذوفاً عوض عنه مملوظ فلا يجتمعان، ولهذا لم يرتض الدكتور إبراهيم السامرائي التقدير فيه ووصفه بأنه «خرافة التعويض»⁽²⁾، ولم أجد في فروع هذا الأصل ما فيه نظر إلا ثلاثة فروع علب على ظني أن لا تعويض فيها وهي: التاء في قول العرب «يا أبت» عوض عن يا، الإضافة⁽³⁾، وحرف النداء عوض عن

(1) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 306/1-319.

(2) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبيان، 105.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 309/1.

نصيب المنادى المحذوف وهو الفعل فلا يجتمعان^(١)، وأن «أن» النصبية للمصارع لا تظهر بعد حتى لأنها عوض منها^(٢).

فأما أن التاء في قول العرب: «ياأبت» عوض عن ياء الإضافة فيعترض عليه بقول العرب: «ياأيتي»، ويميل إلى أن كلمة أب المذكرة تأتيثها «أيت»، فلعل العرب أثبتت كلمة «أب»، وقصدت بها الأم، لكن الكلمة بقيت لاصقة بالأب حتى أصبحت كالجزء منها، ويعصد ربنا قراءة: «يا أيت»^(٣)، وقراءة «يا أيت»^(٤) فالأولى مشبهة بالعلم أو النكرة المقصودة، والثانية مشبهة بالمصاف فلا تعويض وكسر التاء يحفظ كما هو.

وأما أن النصب للمنادى فعل مضمَر عوض عنه بحرف النداء «يا» فعليه نظر، لأن الأصل عدم التقدير إلا لضرورة ملجئة، ولا ضرورة في المنادى، وحرف النداء مختص بالاسم والأصل في الحرف المختص أن يعمل، فالأولى إذا قدر عامل أن يقدر حرف النداء، ثم إن الفعل المقدر لم يتسلط على المنادى العلم والنكرة المقصودة، فلا تعويض.

أما بياية «حتى» عن حرف النصب «أن» في المصارع المصوب فلا نقصدها لدانها بل نرنو إلى مناقشة أصل كبير من أصول الصناعة النحوية، وهو مسألة الاختصاص؛ إذ درج النحاة على تقسيم الحروف قسمين، محتصة، وغير محتصة، ويعنون بالحروف المختصة الحروف التي لا تنفك عن نوع واحد من العمل في الكلمة كحروف الجر التي لا تنفك عن جر الاسم، وغير المختصة الحروف التي تدخل على

(١) السيوطي، المصدر السابق، 311/1

(٢) السيوطي، المصدر السابق، 318/1

(٣) لرمحشري، جار الله محمود بن عمر، الكشف عن حقائق علوم مصر لتبيين الأفاويل في وجه التأويل، ط3، دار الريان للتراث، مصر، 1987م، 2/ 0.0442 ونظر أحمد مختار عمر، معجم الغرامات لقرآنيه، 146/3

(٤) لرمحشري، المصدر السابق، 2/ 0.0442 وأحمد مختار عمر، المرجع السابق، 146/3

الاسم والفعل، فالأصل فيهما الإهمال لا العمل. ويقولون إن الأصل في الحرف المختص الجرم إذا احتصر بالاسم وإذا احتصر بالفعل فعمله لأصيل الجرم تحقيقاً للمساظرة بينهما في القياس⁽¹⁾.

إن دعوى الاحتصاص غير محصنة بالأدلة والبراهين فحرف لاء «يا» محتصر بالاسم، ومع ذلك لا يجمع النحاة على عمله في المبادئ، وإن وأحوالها نصب بدل أن تجر وهي محتصة بالاسم و«ما» حرف غير مختص بدخل على الاسم والفعل على سواء ويعمل في الاسم عمل ليس أحياناً وقد يهمل وهو لقياس، ويعمل في الفعل المضارع المجزأ أحياناً وقد يهمل

وأجد حروفاً تحتصر بالفعل ولا تعمل نحو السين وسوف مما يرجح في ظني أن مسألة الاحتصاص بعيدة سبباً عن واقع اللغة العربية، والله أعلم.

(1) انظر م. دي، الجس الداني، 25-27

ثبت المصادر والمراجع

- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأينيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م
- إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، دار صادق، بيروت، 1986م
- إبراهيم عبدالله رفيدة، النحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية، ليبيا، 1981م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1959م.
- إبراهيم مصطفى، «في أصول النحو»، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8، القاهرة، 1955م.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، تحقيق مصطفى حواد وجمل سعيد، المجمع العلمي لعراقي، بغداد، 1956م.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1986م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي لعربي، دمشق، 1957م
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، إعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، بزعة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م
- ابن بادشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبدالكريم، الكويت، 1976م

- بن برهان العكبري، عبدالواحد بن علي، شرح اللمع، تحقيق فائر فارس، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1984م
- بن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، عايه النهاية في طبقات القراء، عني بشره، ح-براجشتراسر، ط1، مكتبة الخايجي، مصر، 932م
- ابن جمعة الموصل، عبدالعزيز القواس، شرح ألفية بن معطي، تحقيق عني موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الرفراف، وإبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هداوي، ط1، دار لقدم، دمشق، 1985م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، لعروض، تحقيق أحمد فوزي الهيب، ط1، دار القلم، الكويت، 1987م
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1954م
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح لفصل، تحقيق موسى باي العللي، ط1، مطبعة العسي، بغداد، 1976م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، مهج الوصول إلى علمي الكلام والأصول، عني بتصحيحه محمد بدرالدين لعساي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ
- بن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد حاد الحق، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1966م.

- ابن الخيار، أحمد بن الحسين، العرة المخفية في شرح الدرر الألفية، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنباري، بغداد، 1991م.
- ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المترجم في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- ابن حلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م.
- ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط1، جامعه بنغازي، طبع في بيروت، 1974م.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشوملي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، 1965م.
- ابن سلام، أبو عبدالله محمد، طبقات فحول الشعراء، شرح وتحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو حجاج، ط1، وزارة الأوقاف، بغداد، 1982م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، 1971م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحمد، ط14، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- ابن فارس، أحمد، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشوملي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، 1963م.

- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، 1954م.
- ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، اختصره محمد بن الموصلي، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1982م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، تسهيل العوائد وتكميل المقاصد، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، دار الكتب العربي، القاهرة، 1967م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح عمدة الحفاظ وعمدة اللفظ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1975م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية لشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1982م.
- ابن مضاء لقرطبي، أحمد بن عبدالرحمن اللحمي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي صف، دار المعارف، القاهرة.
- ابن معطي، زين الدين يحيى بن عبدالعطي، الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، 1977م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، المهرست، دار المعرفة، بيروت، 1978م.
- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط5، دار الفكر، بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار البار، مكة المكرمة.

- ابن هشام، جمال لدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب
لأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت،
1950م
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المعصل، عالم الكتب، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر
الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب، 1972م
- أبو حسان، محمد بن يوسف العرباطي، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن،
ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م
- أبو الطيب اللعوي، عبدالواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين، تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1974م.
- أبو عبيدة، معمر بن المشي، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط1،
القاهرة، 1962م
- أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، الأغاني، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- أحمد أمين، صحن الإسلام، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- أحمد أمين، «مدرسة القيس في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،
ج6، 1953م
- أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في حصائص ابن جني، دار المعرفة
الجامعية، إسكندرية، 1990م.
- أحمد سليمان ياقوت، ظاهر الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن
الكريم، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1992م.
- أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية،
1986م.
- أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية،
إسكندرية، 1990م

- أحمد مكي الأنصاري، أبو ركريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، لمجلس الأعلى لرعاية العنون والآداب و لعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1964م
- الأحمـد سكـري، عبدالنبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات لغون الملفـب بدستور العلماء، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1975م
- الأزهرى، ريس لدين خالد عبدالله، شرح لتصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة.
- الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء و لشر، القاهرة، 1967م.
- إسماعيل أحمد عمايره، «التفكير اللغوي لتراثي بين التأصيل والتعلیم». International Journal of Islamic & Arabic Studies مج 10، ع 1، U.S.A. 1995م.
- الأسوي، جمال الدين بن عبدالرحيم، الكوكب الدرّي فيم يتخرج على الأصول المعوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسـ عواد، ط1، دار عمار، الأردن، 1985م
- أمين الخولي، مذهب تجديد في لسو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، 1961م.
- الأنباري، محمد بن القسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، لقاهرة، 1980م
- يدران أبو العينين، أصول لفقه الإسلامی، مؤسسة شبـ الجامعة، الإسكندرية
- بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبدالحليم لنجر، ح2، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1977م.
- البغدادی، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
- البيضاوي، عبدالله بن عمر، منهج الوصول في معرفة علم الأصول مع كتاب

- الإبهاج بتحريج أحاديث المهاج، عبدالله بن الصديق العماري، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- لترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- تمام حسن، الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر الدعوي العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.
- تمام حسن، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقدير والمحللي، «مجلة اللسان العربي»، مج11، ج1، 1974م.
- تمام حسن، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.
- تمام حسن، اللغة العربية: معناها ومبناها، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.
- تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
- التنوخي المعري، المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989م.
- التهادوي، محمد أعلى بن علي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، مؤسسة خياط للنشر، بيروت.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، الإمتاع والمؤاساة، تحقيق حسن السدوي، ط1، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، البصائر والدخائر، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس، دمشق.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، المقابسات، تحقيق حسن السدوي، المكتبة التجارية.

- جعفر نايف عبيدة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط ١، دار الفكر، عمان، 1984م
- جلال لدين عبدالرحمن، عتبة الوصول إلى دقائق علم الأصول، ط ٢، مطبعة الجبلاوي، مصر، 1990م.
- حميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.
- جودة أبو المجد بدوي، «الأمهات في الأدوات في النحو العربي»، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مج 2، ع 10، 1990م.
- جورج متري عبدالمسيح وهابي جورج تاهري، الخليل معجم مصطلحات النحو لعربي، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 1990م.
- حاحي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، 1990م.
- حسن عون، اللغة والنحو، ط 1، الإسكندرية، 1971م.
- حسن موسى الشاعر، الحياة والحديث لسبوي، ط 1، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1985م.
- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.
- حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.
- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة، تونس، 1981م.
- حديثه الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.
- حديثه الحديثي، موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث البيه الشريف، جامعة الكويت، الكويت، 1977م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، طبعة مصورة في دار الفكر عن مطبعة الخانجي، القاهرة، 1937م.

حليل عمارة، العمل السحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،
مجهول مكان الشر والتاريخ.

- تحليل عمارة، في التحليل اللغوي، ط1، مكتبة المتار، الرقاء، 1987م

- الحوار رمي، القاسم بن الحسين، شرح الفصل في صفة الإعراب الموسوم
بالتخبر، تحقيق، عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، 1990م.

دائرة المعارف الإسلامية، أئمة المشرقين في العالم، ترجمة أحمد الشنتوي
وعبدالحمد خورشيد، دار الشعب، القاهرة، 1969م

دود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.

- داود عبده، «التقدير وظاهرة اللفظ»، مجلة الفكر العربي، طرابلس، العدد
المردوح 9/8، 1979م.

- لدماسي، محمد بن أبي بكر المحرومي، العيون الفاحرة العمزة على حيا
المررة، المطبعة العثمانية، القاهرة، 1885م

الدينوري، الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حـ جميل
حداد، ط1، مشورات وزارة الثقافة، عمان، 1994م

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ لقرن
الكريم، تحقيق صفوان عدس دودي، ط1، دار لقلم، دمشق، 1992م

- رشيد عبدالرحمن العبيدي، معجم مصطلحات العروض والقوافي، ط1، جامعة
بغداد، بغداد، 1986م

- رشدة عبدالحمد اللقاسي، التأنيث في العربية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية،
1990م.

- لرضي الأسترباذي، رضي لدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية،
تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريوس، ليبيا، 1978م.

الرضي الأسترباذي، رضي لدين محمد بن الحسن، شرح شافية بن صاحب،

- تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحمد، دار
لكتب لعلمة، بيروت، 1982م
- الرماني، علي بن عيسى، لألغاز المترادفة المتعارفة المعنى، تحقيق فتح الله
صالح علي المصري، ط3، دار الوفاء، مصر، 1992م
- الرماني، علي بن عيسى، الحدود، في كتاب رسائل في اللغة، تحقيق إبراهيم
السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م
- الزبيدي، محمد بن الحسين، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.
- الريدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، وكالة المطبوعات، الكويت
- لزبيدي البستاني، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، نثلاف البصرة في حثلاف
بحاة الكوفة ولبصرة، تحقيق طارق الجناهي، ط1، عالم الكتب، بيروت،
1987م.
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون،
ط2، دار الجيل، بيروت، 1978م
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك،
ط3، دار الفائق، بيروت، 1979م.
- لزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1،
مؤسسة الرسالة، دمشق، 1990م.
- ركريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، مصر، 1976م
- لزمخشري، جار الله محمود بن عمر، القسطاس المستقيم في علم العروض،
تحقيق بهيجة باقر الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969م.
- الرمحشري، جار الله محمود بن عمر، الكشف عن حقائق عوامض التبريل
وعون الأقاويل في وحوه التأويل، ط3، دار الريان للتراث، مصر، 1987م.
- رهبر بن أبي سلمى، ديوان زهير، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر،
بيروت، 1960م.

- زهير راهد عاري، دور البصرة في شأة الدراسات النحوية، في كتاب: موسوعة البصرة الثقافية، ط1، المركز لثقافي، جامعة البصرة، البصرة، 1989م.
- لسبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي، جمع الجوامع، في كتاب مجموع المنور في مختلف العلوم والفنون، مؤسسة در العلوم، الدوحة، 1981م.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1964م
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، مطبعة الفلاح، لكويت، 1978م.
- السكاكي، يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م
- السكري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهدلين، تحقيق عبدالستار أحمد فراح، مكتبة العروبة، القاهرة، 1965م
- السهيلي، عبدالرحمن بن عبد الله، نتائج لفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم ليا، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1984م
- سبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجبل، 1991م.
- لسيرافي، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم اليا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الإتقان في علوم القرن، ط3، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1951م
- لسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، في كتاب: رسائل في الفقه واللغة، تحقيق عبدالله الجبوري، ط1، دار الغرب لإسلامي، بيروت، 1982م
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالإله بهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1985م.
- لسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سلام مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس، لندن، 1988م
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، بقية الوعدة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، بيروت، 1979م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، مشورات الشريف الرضي، إيران، 1411هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، لمرر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد لبيجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجبل بيروت، 1986م
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سلمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1981م
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية، الكويت، 1977م.
- شوقي صيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
- شوقي صيف، تيسير النحو لتعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1987م.
- شوقي صيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، 1990م.
- الصحب بن عباد، إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1993م
- الصعدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الواهي بالوقيات، تحقيق محمد الحنجري، ط2، دار فرانز شتاير، ألمانيا، طبع في بيروت
- الصنعاني، محمد بن علي بن بعيش، التهذيب الوسط في النحو، تحقيق فخر الدين قداحه، ط1، دار الجبل، بيروت، 1991م.

- ظاهر سليمان حمودة، خلال لدين السيوطي ودوره في الدراسات اللغوية، ط1
المكتب الإسلامي، بيروت، 1981م
- ظاهر سليمان حمودة، ظاهر الحذف في الدرس اللغوي، ط1، دار الجامعة،
الإسكندرية
- طلال علامة، نشأة النحو لعربي في مدرستي البصرة والكوفة، ط1، دار الفكر
الليثاني، بيروت، 1992م.
- طنطوي دراز، في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986م.
- العاملي، شمس الدين محمد بن مكي، القواعد والفوائد في الفقه والأصول
والعربية، تحقيق السيد عبدالهادي العلم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف،
1980م
- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، القاهرة،
1978م.
- عبدالجبار علوان النيلة، الشاهد والاستشهاد في النحو، مطبعة دار الرهراء،
بغداد، 1976م.
- عبد الحميد حسن، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم، القاهرة،
1946م.
- عبد الحميد لسيد طلب، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة لشباب، القاهرة، القسم
الأول، 1977م
- عبدالرحمن الجزيري، كتب الفقه على مذاهب الأربعة، دار الدعوة، إستنبول،
1987م
- عبدالرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية شأنتها وتطورها، ط1، دار المعارف،
مصر، 1968م
- عبدالرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح،
الكويت.

- عبدالعال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1984م.
- عبدالعزير مطر، علم اللغة وفقه اللغة، توضيح وتحديد، ط1، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1985م
- عبدالعفار حامد هلال، القياس وأثره في نحو اللغة، في كتاب ، بحوث ودراسات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الجزء الأول، 1987م
- عبدالفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية، ط1، دار عمار، عمان، 1992م.
- عبدالفتاح شبلي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره، مطبعة بهصة مصر، القاهرة، 1377هـ.
- عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هـ.ريتر، ط1، مكتبة لثنى، بغداد، 1979م.
- عبدالقاهر الجرجاني، لمقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984م.
- عبدالله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعة، إسكندرية، 1993م
- عبدالمجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو لعربي على ضوء اللغات السامية، ط1، مطبعة الشيكشي، القاهرة، 1951م.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعة، إسكندرية، 1988م.
- العجاج، ديوانه، تحقيق عبدالحفظ السطلي، المطبعة الثقافية، دمشق، 1971م.
- عفيف دمشقية، تجيديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار لعرب إسلامي، بيروت، 1986م

- العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، شرح ديوان أبي الطيب
لتنسيب المسمى بالتبليار في شرح الديوان، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم
الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، للبيان في علل البناء
والإعراب، مخطوط مصور في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية،
رقم (492).
- العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، مسائل خلاصة في النحو،
تحقيق محمد خير الحلواني
- علاء الدين المتقي بن حسام الهندي، كنز العمل في سنن الأقوال والأفعال،
مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، كتاب الطرار المصنوع لأسرار البلاغة وعلوم
حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، 1914م
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة اللبنانية، لبنان، 1973م.
- علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، لقاهرة
الحديثة للطباعة، القاهرة، 1971م.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1975م.
- علي بن محمد المجرجاني، التعريفات، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت،
1988م
- علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة.
- علي روين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار
الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م
- علي سامي البشار، مباحث البحث عند مفكري الإسلام، ط4، دار المعارف،
لقاهرة، 1978م.
- علي الجدي دصف، سبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة،
1953م.

- علي النجدي ناصف، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، دار المعارف، القاهرة، 1981م
- علي النجدي ناصف، من قصايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- العليمي، يس بن رين الدين، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1325هـ
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق كاظم بهر مرجان، جامعة الموصل، العراق، 1981م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الجلبات، تحقيق حسن هداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل أحمد عميرة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1981م
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1986م.
- فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، دار الندير، بغداد، 1969م.
- فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الرمحي، دار الندير، بغداد، 1970م.
- فاضل السامرائي، «موقف بن الأنباري من القياس»، مجلة الجامعة المستنصرية، ع3، بغداد، 1972م.
- فتحي عبد الفتاح لجمي، ظاهره الشذوذ في النحو العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
- الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت.
- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.

- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ط1، دار الكتاب، بيروت، 1969م
- العبرور أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة النحو، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.
- الفطحي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أئمة النحاة، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1976م
- كامل جميل ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل، عمان، 1994م.
- كريم ركي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، قابله ووضع مهارسه عدد درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م.
- كمال محمد بشر، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، مصر، 1987م
- كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعرفة، مصر، 1970م.
- الكنغراوي، صدر الدين الإستانبولي، الموهي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، لمجمع العلمي العربي، دمشق.
- لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقمعدها، ط1، دار لبشير، عمان، 1993م.
- مارن المبارك، النحو العربي، لعل النحوية، نشأتها وتطورها، ط2، دار الفكر، بيروت، 1974م.
- المالك، أحمد بن عبدالنور، وصف الميامي في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، بيروت، 1985م.
- المبرد، محمد بن يزيد، الفضل، تحقيق عبدالعزيز المسمي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1956م

- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالحق عزيمة، عالم الكتب، بيروت طبعة مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1969م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970م
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادق، بيروت.
- محمد أسعد طلس، «أبو العتخ بن جني وأثره في اللغة العربية»، مجلة المجمع العلمي العربي، مج31، دمشق، 1957م.
- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م
- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1953م
- محمد الخضر حسين، دراسات في اللغة العربية، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1960م
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار الأطلسي، المغرب، 1983م
- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1974م.
- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- محمد طنطاوي، شاة النحو وتراجم أشهر النحاة، ط2
- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م

- محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1986م.
- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1978م.
- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
- محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1986م.
- محمد محيي الدين عبدالحميد، الانتصاف من الإنصاف، حاشية مطبوعة على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
- محمود أحمد أبو كته، دراسات في النحو العربي، ط1، جامعة بيت لحم، بيت لحم، 1987م.
- محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
- محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م.
- محمود سليمان ياقوت، النحو العربي: تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1994م.
- محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ط7، مكتبة المعارف، الرياض.
- محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ط1، دار القلم، دمشق، 1989م.
- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
- المرادي، حسن بن قاسم، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط مصور على الورق في مكتبة الجامعة الأردنية.

- المرزباني، محمد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، 1991م.
- المرزباني، محمد بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، وزارة الثقافة، دمشق، 1992م.
- المزي، يوسف بن عبدالرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عوأك معروف، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.
- مصطفى جمال الدين، «رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه»، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، السنة الأولى، ع1، بغداد، 1979م.
- مصطفى السقا، «نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مج 10، 1958م.
- مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، في سلسلة عالم المعرفة، العدد 193، الكويت، 1995م.
- منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- المناوي، محمد عبدالرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر، دمشق، 1990م.
- منصور محمد الشيخ، القواعد الأصولية لغير السادة الحنفية، الجامعة الإسلامية، ليبيا.
- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد: أعماله ومنهجه، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1958م.
- الميداني، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الجليل، بيروت، 1987م.
- النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م.

- نهاد الموسى، «الخطأ في العربية»، مجلة أبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة 31، 1983م.
- نهاد الموسى، في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، عمان، 1976م.
- نهاد الموسى، «في التطور النحوي وموقف النحويين منه»، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مج3، ع2، 1972م.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، عمان، 1987م.
- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
- يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبدالرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الأنبار، بغداد، 1990م.
- اليغصوري، يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تحقيق رودلف زلهام، دار فرانكس شتاينر، ألمانيا، 1964م.
- البستاني، عبدالباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدالمجيد ذياب، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986م.
- يوسف الحمادي، النحو في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، 1990م.

